Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة

البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: PAD1611

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وثيقة تقييم المشروع

بشأن

قرض مقترح بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي

إلى المملكة المغربية

من أجل

مشروع نظم الاستهداف وتحديد الهوية من أجل الحماية الاجتماعية

فبراير/شباط 16، 2017

الممارسات العالمية المعنية بالحماية الاجتماعية والعمل

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز استعمالها إلا لمن يتلقاها في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الإفصاح عن مضمونها ومحتوياتها إلا بتخويل من البنك الدولي.

أسعار العملة المقابلة

(سعر الصرف في 28 أكتوبر/تشرين الأول، 2016)

وحدة العملة	=	درهم مغربي (MAD)
9.89 درهم مغربي	=	1 دولار أمريكي

السنة المالية

1 يناير/ كانون الثاني	–	31 ديسمبر/ كانون الأول

الاختصارات والمصطلحات

AfDB	البنك الإفريقي للتنمية
AMAS	الجمعية المغربية لدعم التمدرس
BEC	مكتب الحالة المدنية
BER	تقرير تنفيذ الموازنة
CAS	حساب الاعتماد الخاص
CCT	التحويلات النقدية المشروطة
CNDP	اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
CNIE	البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية
CNRA	الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
COSMOS	مجموعة البنك الدولي للاتصالات والتسويق الاجتماعي والتواصل
CPP	لجنة المقاطعة الدائمة
CPS	استراتيجية الشراكة القُطْرية
CT	التحويلات النقدية
DAA	مديرية الشؤون الإدارية
DAAP	شعبة التوريدات (مديرية الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين)

DBC	شعبة الميزانية والمحاسبة
DGCL	المديرية العامة للجماعات المحلية
DGSN	المديرية العامة للأمن الوطني
DLI	المؤشرات المرتبطة بالصرف
DLR	النتائج المرتبطة بالصرف
DS	نظام البيانات
DSIC	مديرية نظم المعلومات والاتصالات
EEP	برنامج الإنفاق المؤهّل
EU	الاتحاد الأوربي
FM	الإدارة المالية
FMS	نظام الإدارة المالية
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GID	نظام إدارة الإنفاق المتكامل
GoM	الحكومة المغربية
GRS	خدمة رد المظالم
HCP	المندوبية السامية للتخطيط
ICB	المناقصات التنافسية الدولية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ID4D	تحديد الهوية من أجل التنمية
IFR	التقرير المالي المؤقت
IGAT	المفتشية العامة للإدارة الترابية
IGF	المفتشية العامة للمالية

IMSC	اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات
INDH	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
IPF	تمويل المشاريع الاستثمارية
IRR	معدل العائد الداخلي
IT	تكنولوجيا المعلومات
M&E	الرصد والتقييم
MEF	وزارة الاقتصاد والمالية
MAGG	وزارة الشؤون العامة والحكامة
MoI	وزارة الداخلية
MIS	نظام إدارة المعلومات
MNEVT	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
MoH	وزارة الصحة
MoSWFSD	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
MoU	مذكرة تفاهم
NAHI	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
NCB	المناقصات التنافسية الوطنية
NIA	هيئة بطاقات التعريف الوطنية
NPR	السجل الوطني للسكان
ONDH	المرصد الوطني للتنمية البشرية
PACT	مشروع برنامج دعم الحكومة المحلية
PDO	الهدف الإنمائي للمشروع
PEFA	الإنفاق العام والمساءلة المالية

PFM	الإدارة المالية العامة
PFS	القوائم المالية للبرنامج
PIA	تقييم أثر مخاطر الخصوصية
PII	معلومات التعريف الشخصي
PMT	اختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل
PMU	وحدة إدارة المشروع
POM	دليل عمليات المشروع
PP	خطة التوريدات
RAMED	نظام المساعدة الطبية
RFP	طلب تقديم عرض
RNEC	السجل الوطني للأحوال المدنية
SBD	وثائق المناقصات القياسية
SGG	الأمانة العامة للحكومة
SORT	أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية
SR	السجل الاجتماعي
SSN	شبكة الأمان الاجتماعي
UIFR	التقارير المالية المؤقتة غير المدققة
UIN	رقم التعريف المميز
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة

نائب الرئيس الإقليمي:		حافظ م. هــز غانم
المدير القطري:		ماري فرانسوا ماري–نيللي
مدير أول الممارسة العالمية:		ميكال روتكويسكي ج.
مدير الممارسة:		حنا بريكسي
رئيس فريق العمل:		دييغو أنجيل–أوردينولا

المملكة المغربية

مشروع نظم الاستهداف وتحديد الهوية من أجل الحماية الاجتماعية

المحتويات

أولاً. السياق الاستراتيجي 18
أ. السياق القطري 18
ب. القطاع والسياق المؤسسي 19
ج. الأهداف ذات المستوى الأعلى التي يسهم فيها المشروع 22
ثانياً. الأهداف التنموية للمشروع 23
الهدف الإنمائي للمشروع 23
ب. المستفيدون من المشروع 23
ج. منطقة المشروع 24
د. مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع 24
ثالثاً. وصف المشروع 24
أ. مكونات المشروع: 25
ب. تمويل المشروع 33
ج. تمويل وتكلفة المشروع 33
د. الدروس المستفادة والمستنبطة من تصميم المشروع 34
رابعاً. التنفيذ 35
أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية 35
ب. رصد وتقييم النتائج 37
ج. الاستدامة 38
خامساً. المخاطر الرئيسية 38
أ. جدول ملخص تصنيف المخاطر 38
ب. التصنيف الإجمالي للمخاطر وشرح المخاطر الرئيسية 40
سادسا. ملخص التقييم 42
أ. التحليل الإقتصادي 42
ب. النواحي الفنية 44
ج. الإدارة المالية 45
د. التوريدات 50
هـ. إجراءات الوقاية الاجتماعية 52

و. البيئة (بما في ذلك الإجراءات الوقائية)..... 54
ز. خدمة رد المظالِم الخاصة بالبنك الدولي..... 54
الملحق 1: رصد وإطار النتائج 55
المُلحَق 2: الوصف التفصيلي للمشروع 62
الملحق 3: تنفيذ الترتيبات..... 132
الملحق 4: خطة دعم التنفيذ 157
الملحق 5: المراجع..... 163

صحيفة بيانات التقييم المسبق للمشروع

المغرب

مشروع نظم الاستهداف وتحديد الهوية من أجل الحماية الاجتماعية (P155198)

وثيقة التقييم المسبق للمشروع

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالحماية الاجتماعية 0000009344

تقرير رقم: PAD1611

معلومات أساسية			
رقم تعريف المشروع		فئة التصنيف البيئي	رئيس (رؤساء) الفريق
155198P		ج- غير مطلوبة	دييجو أنجيل أوردينولا
أداة الإقراض		الأوضاع الهشة و/أو قيود القدرات [ ]	
تمويل المشروعات الاستثمارية		مؤسسات الوساطة المالية [ ]	
		سلسلة المشروعات [ ]	
تاريخ بدء تنفيذ المشروع		تاريخ انتهاء تنفيذ المشروع	
10 آذار/مارس، 2017		30 يوليو/تموز، 2021	
التاريخ المتوقع لدخول المشروع حيز النفاذ		التاريخ المتوقع لإقفال المشروع	

12 يونيو/حزيران، 2017	31 ديسمبر/كانون الأول، 2021
مشاركة مؤسسة التمويل الدولية	
لا	

مدير الممارسة/مدير	مدير أول مجموعة الممارسات العالمية	المدير القُطْري	نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هانا بريكسي	مايكل جي. روتكوسكي	ماري فرانسوا ماري نللي	حافظ م. ه. غانم

المقترض: المملكة المغربية

الهيئة المسؤولة: وزارة الداخلية

جهة الاتصال:	السيد عبد الحق الحراق	المسمى الوظيفي	مدير أنظمة المعلومات والاتصالات
رقم الهاتف:	+ 212537214102	بريد إلكتروني:	harrak@interior.gov.ma

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

[X] قرض	[ ] منحة من المؤسسة الدولية للتنمية	[ ]	ضمان
[ ] اعتماد	[ ] منحة	[ ]	أخرى

التكلفة الكلية للمشروع:	100.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	100.00

الفجوة التمويلية:	0.00		

مصدر التمويل		المبلغ
الجهة المقترضة		0.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير		100.00
الإجمالي		100.00

المبالغ المتوقع صرفها (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة المالية	2017	2018	2019	2020	2021	2022	0000	0000
سنويا	0.00	23.00	23.00	20.00	24.00	10.00	0.00	0.00
تراكميا	0.00	23.00	46.00	66.00	90.00	100.00	0.00	0.00

البيانات المؤسسية

مجال الممارسة (الرئيسي)

الحماية الاجتماعية والعمالة

مجالات الممارسة المساهمة

التعليم، النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف (الأهداف) الإنمائية المقترحة	
الهدف الإنمائي للمشروع هو توسيع نطاق التغطية للرقم المنفرد لتحديد الهوية للسكان المغاربة والأجانب المقيمين، وتحسين استهداف شبكات الأمان الاجتماعي في منطقة المشروع.	
المكوّنات	
اسم المكون	**التكلفة (بملايين الدولارات الأمريكية)**
تصميم ووضع السجل الوطني للسكان (NPR) مع رقم تعريفي منفرد (UIN) وإنشاء وكالة الهوية الوطنية (NIA)	45.00
تصميم ووضع السجل الاجتماعي(SR)	50.00
إدارة المشروع، وبناء القدرات والرصد والتقييم	4.75
الرسم المقدم	0.25
أداة تقييم المخاطر للعمليات المنهجية (SORT)	
فئة المخاطر	**التقييم**
1. السياسية والحكم	متوسط
2. الاقتصاد الكلي	متوسط
3. استراتيجيات القطاع والسياسات	كبير
4. تصميم المشروع الفني من برنامج الذهب	كبير
5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	كبير
6. الائتمانية	كبير
7. البيئة والاجتماعية	متوسط
8. أصحاب المصلحة	كبير
الإجمالي	كبير

الامتثال			
السياسة			
هل يحيد هذا المشروع عن إستراتيجية المساعدة القطرية من حيث المضمون أو أية جوانب أخرى مهمة؟	نعم	[ ]	لا [X]
هل يتطلب هذا المشروع التنازل عن تطبيق سياسات البنك؟	نعم	[ ]	لا [X]
هل وافق جهاز الإدارة العليا للبنك على هذا التنازل؟	نعم	[ ]	لا [ ]
هل تم طلب موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على أي تنازل عن تطبيق سياسات البنك؟	نعم	[ ]	لا [X]
هل يستوفي هذا المشروع معايير المنطقة المتعلقة بالجاهزية للتنفيذ؟	نعم	[X]	لا [ ]

السياسات الوقائية التي يفعّلها المشروع	**نعم**		**لا**
التقييم البيئي (OP/BP 4.01)			**x**
الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)			**x**
الغابات (OP/BP 4.36)			**x**
مكافحة الآفات (OP 4.09)			**x**
الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)			**x**
الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)			**x**
إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)			**x**
سلامة السدود (OP/BP 4.37)			**x**

المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)			x
المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)			x

التعهدات القانونية

الاسم	متكرر	تاريخ الاستحقاق		الوتيرة
اللجنة الفنية للسجل الاجتماعي	لا	في موعد لا يتجاوز (2) شهرين بعد تاريخ النفاذ		

وصف التعهد

في موعد لا يتجاوز (شهرين) بعد تاريخ النفاذ، يقوم المقترض بإنشاء اللجنة الفنية للسجل الاجتماعي مع وثائق المهام والاختصاصات والتكوين المرضي للبنك.

الاسم	متكرر	تاريخ الاستحقاق		الوتيرة
أخصائي إدارة مالية، أخصائي رصد وتقييم، أخصائي شؤون قانونية، أخصائي توريدات	لا	في موعد لا يتجاوز (2) شهرين بعد تاريخ النفاذ		

وصف التعهد

في موعد لا يتجاوز شهرين بعد تاريخ النفاذ، تقوم وحدة إدارة المشروع بتوظيف أخصائي الإدارة المالية، وأخصائي الرصد والتقييم، وهو أخصائي قانوني وأخصائي توريدات وفقا لأحكام القسم الثالث (ج) للجدول (2) من اتفاقية القرض هذه.

الشروط

مصدر الأموال	الاسم	النوع

البنك الدولي للإنشاء والتعمير	الدليل التشغيلي للمشروع	النفاذ

وصف الشرط

يتكون الشرط الإضافي للنفاذ التالي، أن يكون المقترض قد اعتمد الدليل التشغيلي للمشروع، بالشكل والمضمون المرضي للبنك.

أعضاء فريق العمل

موظفو البنك

الاسم	الدور	المسمى الوظيفي	التخصص	الوحدة
دييغو انجيل–أوردينولا	رئيس فريق العمل (مسؤول عن شعبة الشؤون الإدارية)	خبير اقتصادي أول	خبير اقتصادي	GSP05
عبدولاي كيتا	أخصائي في مجال التوريدات (مسؤول عن ADM)	أخصائي أول في مجال التوريدات	مجال التوريدات	GGO05
نادي ماجات فاطيم سيك	أخصائي في مجال التوريدات	محلل في مجال التوريدات	أخصائي في مجال التوريدات	GGO07
ليلى موودن	أخصائي إدارة مالية	محلل إدارة مالية	إدارة مالية	GGO23
أيساتو ديالو	عضو فريق	مسؤول أول إدارة مالية	إجراءات الصرف	WFALN
أيساتو مايشا ديكو	عضو فريق	مسؤول قُطري	عمليات	LCC8C
إميل دانيال تيسليوك	عضو فريق	خبير اقتصادي أول في الحماية الاجتماعية	خبير اقتصادي	GSP05
فاتيحة عمار	عضو فريق	مساعد برامج	عمليات	GWAGP
فاتيحة بوامود	عضو فريق	مساعد برامج	إدارة	MNCMA
فاطيمة القادري اليماني	عضو فريق	أخصائي صحة عامة	العمالة والحماية الاجتماعية	GHN05

ابتسام علوي	عضو فريق	أخصائي اتصالات	اتصالات	MNAEC
جون شارلز ماري دو داروفار	مستشار قانوني	مستشار قانوني أول	الشؤون القانونية	LEGAM
كامل براهام	عضو فريق	كبير أخصائي التعليم	التعليم	GED07
ماركوس فريدريك فورباهل	أخصائي إجراءات وقائية	أخصائي أول في مجال التنمية الاجتماعية	الشؤون الاجتماعية	GSU05
نجاة ياموري	عضو فريق	أخصائي أول في مجال التنمية الاجتماعية	الشؤون الاجتماعية	GSU01
سوزان إيسامة	عضو فريق	مسؤول عمليات	عمليات	GSP05

العاملون في المشروع من غير موظفي البنك الدولي

الاسم	**المسمى الوظيفي**	**تليفون المكتب**	**الموقع**

المواقع

البلد	**القسم الإداري الأول**	**الموقع**	**المقرر**	**الفعلي**	**التعليقات**
المغرب	المناطق	طنجة–تطوان–الحسيمة، أوريان "الجهة الشرقية"، فاس مكناس، الرباط–سلا–القنيطرة، بني ملال–خنيفرة، الدار البيضاء–سطات،	X		

		مراكش–آسفي، درعة تافيلالت، سوس ماسة			
	الأقاليم	كلميم، طانطان، و سيدي إفني.	X		
الخبراء الاستشاريون (سيتم الكشف عنهم في موجز العمليات الشهري)					
هل مطلوب خبراء استشاريين؟	سوف تكون هناك حاجة للخبراء الاستشاريين.				

أولاً. السياق الاستراتيجي

أ. السياق القطري

1. **يمثل الحد من عدم المساواة والإقصاء أولوية للحكومة المغربية**[1]. فقد تحسنت أحوال الاقتصاد الكلي في المغرب منذ 2012. وشهدت المالية العامة مزيداً من التحسن في عام 2015 نظراً لانخفاض النفقات المتكررة والانخفاض الكبير في دعم مخصصات الوقود. واستفاد الموقف المالي الخارجي للبلاد من تحسن العجز في الحساب الجاري وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية. علاوة على ذلك، انخفض الفقر إلى حد كبير، من 15.3% في عام 2001 بنسبة 4.8% في عام 2014 مع بلوغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 4.2% خلال الفترة 2007–2015. وخلال نفس الفترة، نما الرفاه بالنسبة للشريحة الدنيا من السكان البالغة 40% بشكل أسرع نوعاً ما من المتوسط، مما يشير إلى زيادة في الرخاء المشترك.[2] وفي الوقت نفسه، انخفض قليلاً معامل "جيني" بالتوازي، لأول مرة (0.396 في 2014 مقابل 0.406 في عام 2001)، مما يعكس مستويات هامة من عدم المساواة، لا سيما بين المناطق الحضرية والريفية وعبر المناطق المختلفة.

2. **تهدف الحكومة المغربية، حتى تتمكن من مواصلة السعي في الحد من الفقر وعدم المساواة، إلى إقامة نظام أكثر كفاءةً وإنصافاً، وتكاملاً لتقديم الخدمات الاجتماعية.** فحوالي 15.7% من السكان (4.2 مليون مغربي، يعيش ثلثاهم في المناطق الريفية) يعيشون تحت تهديد دائم من الوقوع مرة أخرى في براثن الفقر نظراً لعدم كفاية الخدمات الاجتماعية الملائمة بالمناطق الأكثر فقراً والتعرض للصدمات (المندوبية السامية للتخطيط HCP 2015). ويشكل كل من تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية، وضمان كفاءة أعلى للإنفاق الاجتماعي أولويتين هامتين بالنسبة للحكومة لتعزيز المساواة والإدماج الاجتماعي في سياق الدستور الجديد، الذي تم اعتماده في عام 2011. ومن بالفعل، أحد الأركان الخمسة لأهداف البرنامج الوطني للحكومة الممتد ما بين 2012 إلى 2016 هو "تعزيز البرامج الاجتماعية، وضمان إمكانية الحصول العادل على الخدمات الأساسية، وتعزيز التضامن وتكافؤ الفرص عبر المواطنين، والأجيال والمناطق."[3]

---

1 من المتوقع أن تظل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في المغرب (النمو الاقتصادي خصوصاً، والتضخم) مناسبة على الأجلين القصير والمتوسط (البنك الدولي 2015). على الرغم من الآثار السلبية في الاقتصاد بسبب التطورات الحاصلة في منطقة اليورو؛ كان النمو الاقتصادي في المغرب إيجابياً، مع متوسط نمو بلغ 4% سنوياً بين عامي 2010 و2015. وكان النمو مدفوعاً غالباً بالديون التي يخلقها الطلب المحلي، وأبرزها تزايد النفقات العامة.

2 نما رفاه الشريحة الدنيا البالغة 40% من السكان بنسبة 3.8% خلال عامي 2007 – 2014، مقابل معدل النمو في استهلاك الأسر المعيشية للفرد الواحد (3.2 في المائة) على مدى تلك الفترة.

3 البرنامج الحكومي للمملكة المغربية الصادر عن رئيس الحكومة في كانون الثاني/يناير 2012.

ب. القطاع والسياق المؤسسي

3. **بذلت المغرب مؤخراً جهوداً كبيرةً لإصلاح دعم سلع الطاقة.** بيد أن الموارد المكرسة للدعم تمثل حصة هامة من النفقات الاجتماعية. وتشير أحدث البيانات المتاحة لعام 2016 إلى أن إجمالي الإنفاق العام على الدعم (1.4% من إجمالي الناتج المحلي (GDP)يمثل 76% من جميع النفقات على برامج شبكة الأمان الاجتماعي (SSN) (المدرجة في ميزانية صندوق دعم التماسك الاجتماعي) بينما لم تتجاوز ميزانية برامج شبكات الأمان غير المدعمة سوى 24% فحسب (بنسبة 0.43% من إجمالي الناتج المحلي).

4. **علاوة على ذلك، ما زال النظام الحالي لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي مشتت إلى حد كبير.** و يُترجم ذلك إلى عملية إدارية مرهقة وزائدة عن الحاجة يضطر فيها المواطنون إلى التكيف للاستفادة من البرامج القائمة. وبالنسبة إلى برامج شبكات الأمان الاجتماعي على وجه الخصوص، فقد أدخلت المغرب، على مر السنين، العديد من البرامج المختلفة التي تنفذها العديد من الوزارات والهيئات القطاعية (انظر أنجيل–أوردينولا والكاديري وم. بيلارس ميلارس 2015). ولا يزال التنسيق عبر المؤسسات قليلاً جداً وعادةً ما تتداخل اختصاصات المؤسسات مع بعضها البعض، وتقدم مختلف المؤسسات والهيئات العامة برامج مماثلة، ويبقى التعاون بين البرامج على الصعيدين المركزي والمحلي محدوداً. بيد أن تكاليف هذا التشتت يمكن تعويضها من خلال نظم المعلومات الإدارية (MIS)القوية التي تساعد في تحديد المستفيدين الحاليين والمحتملين والسماح بوجود روابط بين مختلف البرامج العامة.

5. **يشكل الافتقار إلى وجود نظام قوي لاستهداف السكان الفقراء وتحديد هويتهم العوامل التي تقوض إصلاح الدعم.** فقد انتهت الحكومة المغربية من إصلاح الوقود السائل (الوقود والبنزين والديزل) بشكل كامل في كانون الأول/ديسمبر 2015. وقد ساهم هذا الإصلاح في خفض نفقات الدعم من 4.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 1.4% في عام 2015. وكان هذا الإصلاح ناجحاً حيث أن هذا الدعم انتقل بصورة رئيسية للشرائح الأغنى من السكان. ومع ذلك، يبدو أن السعي إلى تحقيق مزيد من الإصلاحات أمراً أكثر تعقيداً. أعلنت الحكومة المغربية عن عزمها على تحرير أسعار السكر، والقمح، وغاز البوتان، تشكل هذه السلع جزءاً كبيراً من ميزانية الفقراء والأسر المعيشية من الطبقة المتوسطة. علاوة على ذلك، يعد تحديد هوية الأفراد الفقراء (خاصة الأطفال) أمراً معقداً في المغرب، حيث أن البلد ليس لديها برنامج هوية شامل (انظر البنك الدولي عام 2015). وتقوض هذه الفجوة من إمكانية إدخال التحويلات النقدية (CTs) المستهدفة؛ والتي تتطلب نظم قوية للتحقق من الهوية، لا سيما لتطوير وسائل الدفع الآمنة. كما أن عدم وجود آليات موثوقة لتحديد الهوية والوضع الاجتماعي ولاقتصادي للأفراد الذين يعيشون في أسر معيشية يزيد من صعوبة تنفيذ هذه الإصلاحات.

6. **تعتزم الحكومة المغربية تحسين مستوى استهداف وتكامل شبكات الأمان الاجتماعي القائمة،** إذ طَرَحت الحكومة المغربية مؤخرًا ثلاثة برامج رئيسية لشبكات الأمان الاجتماعي تستهدف قطاعات السكان الأكثر فقراً، (أ) برنامج نظام المساعدة الطبية في المغرب (RAMED)، وهو نظام تأمين صحي بدون اشتراكات، والذي بلغ عدد المنتفعين منه ما يقرب من 8.5 مليون مواطن عام 2015، (ب) برنامج تيسير، وهو برنامج تعليمي ينطوي على تحويلات نقدية مشروطة (CCT)، والذي بلغ عدد الأطفال المنتفعين منه قرابة 850,000 طفل عام 2015، (ج) برنامج برنامج الدعم المباشر (DAAM) والذي يقدم التحويلات النقدية المباشرة للنساء

الأرامل في وضعية هشة والحاضنات لأطفالهن اليتامى.[4] بينما تهدف هذه البرامج الوصول إلى الفقراء، فقد أظهرت التحليلات أن حصة كبيرة من الموارد تصل إلى الأسر غير الفقيرة، في حين أنه يتم استبعاد العديد من الأسر المعيشية الفقيرة من هذه البرامج.[5]

7. **تتوقع الحكومة المغربية أيضاً توسيع نطاق التغطية للسكان الذين يمكن للإدارة التحقق من هويتهم.** لدى برامج المساعدة الاجتماعية في المغرب أنظمة وقواعد خاصة بها معنية ببيانات الهوية، ومعظمها ليس قابلاً للتشغيل التبادلي مع بعضها البعض أو مع قواعد البيانات الأخرى وغالباً ما تشمل أرقاماً وهمية، وأخطاء، وتكرارات (البنك الدولي عام 2015). ويجد العديد من الأفراد، لا سيما الفقراء، صعوبة في التسجيل في برامج شبكة الأمان الاجتماعي المتاحة حيث أن المتطلبات اللازمة لإثبات هويتهم تتسم بالتعقيد. وبالنسبة للأفراد الذين لا يملكون بطاقات هوية وطنية فغالباً ما تكون شهادة الميلاد الوثيقة الرئيسية التي تتطلبها البرامج الاجتماعية للتحقق من هوية الفرد.[6] لم يتم بعد رقمنة قاعدة بيانات السجل المدني، لذا يتوجب على المواطنين تقديم نسخة ورقية في كل مرة يقدمون فيها طلباً للنظر في أمرهم للدخول في برنامج اجتماعي. وينتج عن هذا النظام البيئي المعقد لبطاقات الهوية عبئاً إدارياً ثقيلاً للمستفيدين المحتملين من البرنامج، الذين غالباً ما يتعاملون مع عدة هيئات مختلفة للقطاع العام التي تعمل بمعزل عن الهيئات الأخرى وتتطلب تجميع مرهق للوثائق لإثبات الهوية.[7] نظراً لوجود مثل هذه الثغرات، ترغب الحكومة المغربية في توسيع نطاق التغطية للسكان الذين يمكن التحقق من هويتهم لتقييم أفضل لأهليتهم لدخول شبكات الأمان الاجتماعي المتاحة وتحسين إمكانية التشغيل التبادلي عبر نظم المعلومات المختلفة لشبكات الأمان الاجتماعي.

8. **طلبت الحكومة المغربية الدعم الفني والمالي من البنك الدولي لتحسين استهداف وكفاءة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي.** منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013، انخرطت الحكومة المغربية في عملية واسعة النطاق من المشاورات الفنية لتقييم الجدوى الفنية والسياسية لتحسين استهداف وكفاءة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية الرئيسية، لا سيما برنامج المساعدة الطبية وبرنامج تيسير. وبدعم من برنامج المساعدة الفنية لإصلاح الدعم والتحويلات النقدية (SPR-TA - P133498)، تم إصدار تقريرين

4 اعتبارا من آذار/مارس عام 2016، استفادت نحو 25 ألف أرملة من برنامج نظام دعم " DAAM ". وبلغت التحويلات النقدية بين تشرين الأول/أكتوبر 2015 وآذار/مارس 2016، نحو 17 مليون دولار أمريكي.

5 يتم استهداف برنامج "تيسير" جغرافيا فيما يسمى "بالمبادرة الوطنية من أجل التنمية البشرية" (INDH) المجتمعات المحلية (403 من المجتمعات المحلية على الصعيد الوطني). في حين أن هذا النهج أفضل من عدم الاستهداف على الإطلاق، فهي تنطوي على أخطاء الإقصاء والإدماج (البنك الدولي والمرصد الوطني للتنمية البشرية عام 2015). بينما يستخدم البرنامج نظام المساعدة الطبية " منهجية استهداف أكثر تطورا (فهو يجمع بين اختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل ووسائل استهداف المجتمعات)، ولا يزال من الممكن تحسين النظام. (البنك الدولي والمرصد الوطني للتنمية البشرية عام 2015).

6 وتشير التقديرات إلى أن معدل التسجيل عند الولادة يبلغ 89%. ولا يتم تسجيل العديد من الأطفال الفقراء عند الولادة، مما يخلق ثغرات هامة في الهوية تُحد من إمكانية الحصول على بعض الخدمات التي تقدمها الدولة.

7 يتوجب على المواطنين الحضور إلى مكتب منطقة ولادتهم للحصول على نسخة معتمدة من شهادة الميلاد. وتسري صلاحية النسخة المعتمدة لمدة تصل إلى 3 أشهر فقط. وهكذا، في كل مرة يتم فيها طلب إثباتاً للميلاد، يتعين الحصول على نسخة معتمدة حديثة. وعادة ما يستغرق الحصول على النسخة يوماً واحداً وتبلغ تكلفتها 2 درهم مغربي لشراء الطوابع (حوالي 0.25 سنتاً أمريكياً).

رئيسيين من أجل تقييم خيارات السياسات لتحقيق الأهداف السالفة الذكر للحكومة.[8] وأشارت التوصيات الواردة في التقريرين إلى أن الخطوة الأولى لوضع نظام أكثر كفاءة وإنصافاً لتقديم الخدمات لشبكات الأمان الاجتماعي في المغرب هي نظم المعلومات لتعزيز قدرات الإدارة لتحسين استهداف وتحديد هوية الأفراد المستفيدين (أو الساعين إلى الحصول على الاستفادة) من شبكات الأمان الاجتماعي المتاحة. ونُشرت هذه التوصيات على نطاق واسع، وتم مناقشتها وقبولها من قبل صناع القرار رفيعي المستوى، وكذلك من قبل الشركاء غير الحكوميين (على الصعيدين الفني والسياسي على السواء).

9. كنتيجة لذلك، طلبت الحكومة المغربية، في 5 مارس/آذار 2015، المساعدة الفنية والمالية من البنك الدولي لتصميم وتطوير (أ) السجل الوطني للسكان (NPR) برقم التعريف المميز (UIN)؛ (ب) و"السجل الاجتماعي" (SR))؛ (ج) والأطر القانونية والتشغيلية اللازمة لضمان الاستخدام السليم واستدامة هذه الأنظمة الجديدة. وفي 16 يونيو/حزيران، 2015، وكشهادة على الملكية الفنية والسياسية القوية للإصلاح، قررت الحكومة المغربية إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات (IMSC) تحت قيادة وزارة الداخلية، ولجنتين فنيتين (واحدة للسجل الوطني للسكان (NPR)/ رقم التعريف المميز (UIN)؛ وواحدة للسجل الاجتماعي (SR). وكان دور اللجان الفنية هو استكشاف الجدوى الفنية لتطوير السجل الاجتماعي والسجل الوطني للسكان في المغرب، واقتراح جدولاً زمنياً للإصلاح، وتقدير الاستثمارات اللازمة للقيام بذلك. وشاركت هذه اللجان في العديد من الاجتماعات والبعثات الفنية (أكتوبر /تشرين الأول 2015، فبراير/ شباط 2016، ومايو/ آيار 2016). وتم إدراج نتائج تلك المناقشات الفنية في التصميم الفني للمشروع مع نتائج هذه المناقشات الفنية والتصديق عليها من قبل اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات.[9]

- **السجل الوطني للسكان** هو قاعدة بيانات شاملة لجميع الأفراد الذين لهم الحق في الإقامة في البلاد (جميع الأفراد الحاصلين على جنسية البلد بغض النظر عن مكان الإقامة، فضلا عن الأجانب المقيمين بشكل قانوني في البلاد). ويتم تمثيل كل فرد في السجل مرة واحدة ويتم تخصيص رقم التعريف المميز له.[10] فالسجل الوطني للسكان بمثابة العمود الفقري لإسناد الهوية والتحقق منها ويمكن أن يُستخدم من قبل جميع السجلات الموجودة والبرامج الاجتماعية لضمان تفردية أرقام الهوية وصحتها

8 (1) البنك الدولي، 2014. *تحديد الهوية من أجل التنمية: تحليل نظام تحديد الهوية. التقييم القطري للمغرب*. واشنطن العاصمة (2) البنك الدولي والمرصد الوطني للتنمية البشرية، 2015. تقييم أداء استهداف برنامج المساعدة الطبية وبرامج تيسير. مذكرة السياسات، الرباط.

9 يرأس اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات الأمين العام لوزارة الداخلية وتتألف اللجنة من الأمناء العامين لوزارات الشؤون العامة والحوكمة؛ والاقتصاد والمالية؛ والصحة؛ والتعليم والتدريب المهني؛ والتضامن، والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛ والمندوبية السامية للتخطيط. أنشئت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات من قبل الحكومة المغربية وفقا للاتفاق المشترك بين الوزارات لتنفيذ السجل الاجتماعي، بتاريخ 16 سبتمبر /أيلول، 2016.

10 في صيغتها المحضة، يحتوي السجل الوطني للسكان على خواص معلومات ثابتة مدى الحياة، مثل الرقم التعريف المميز للأب، الرقم التعريف المميز للأم، ومكان الميلاد، وتاريخ الميلاد، والنوع الاجتماعي. وتعد البيانات الواردة في السجل الوطني للسكان ثابتة (أي غير قابلة للتغيير) ما عدا في حالات حدوث أخطاء عند إدخال البيانات أو عن طريق الإجراءات القانونية (على سبيل المثال، من خلال الحصول على إذن المحكمة في حالات مثل تغيير الاسم وغير ذلك). يتم إدخال بيانات الأفراد عند الولادة أو عند الهجرة إلى البلاد. وتغادر بيانات الأفراد السجل عند الموت أو عند الهجرة من البلد.

ولتسهيل الأمن والشفافية في المعاملات (مثل مراقبة الخدمات كدفع الاستحقاقات الاجتماعية). يتم ضمان قابلية التشغيل البيني من خلال استخدام رقم التعريف المميز 'كمفتاح' ربط عبر قواعد البيانات المختلفة.

- يعد **السجل الاجتماعي** نظام معلومات يتم استخدامه كنقطة دخول/تسجيل للمتقدمين لمختلف البرامج الاجتماعية وذلك لجمع وتدقيق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم، فضلا عن أسرهم المعيشية أيضاً. وبجانب فحص الأسر المعيشية (أو الأفراد) للنظر في استحقاقهم للمنافع والخدمات، يعد السجل الاجتماعي أداة إدارية قوية تسمح بالرصد، واستخراج البيانات، واستخبارات الأعمال فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وإدارة البرامج الاجتماعية. ويمكن استخدام السجل الاجتماعي لبرنامج واحد أو عدة برامج أو 'حزم متكاملة' من المنافع والخدمات. وسيسمح تطوير السجل الاجتماعي، والذي سيكون أيضا بمثابة الأساس لتنقيح أساليب الاستهداف الخاصة بالبرامج الاجتماعية، للحكومة بتوفير دعم أكثر فعالية للسكان الفقراء والضعفاء في البلاد، وتقليل أخطاء التنفيذ والاحتيال وتعزيز المدخرات للإدارة.

ج. الأهداف ذات المستوى الأعلى التي يسهم فيها المشروع

10. **سيضع المشروع أسساً هامة لتحسين الحوكمة وفعالية تقديم الخدمات لشبكات الأمان الاجتماعي.** وتشير الخبرة الدولية إلى أن السجل الاجتماعي، إذا تم تنفيذه جيداً، هو بمثابة لبنة أساسية لوضع نظام أكثر فعالية وإنصافاً وتكاملاً لتقديم البرامج الاجتماعية. كما سيسهل السجل الاجتماعي القيام بمزيد من الإصلاحات في الإعانات والمساعدة في تحسين استهداف وتغطية البرامج ، ويسهم في جعل توزيع التحويلات الاجتماعية أكثر شفافية وإنصافاً. وكما تم إبرازه في *تقرير التنمية في العالم 2016: الأرباح الرقمية*، يمكن أن يسهم إدخال رقم التعريف المميز العام للسكان في وضع عمليات قوية للتحقق من الهوية واعتمادها للمستفيدين من البرامج الاجتماعية، مع تحسين الحوكمة والحد من التسريب والكسب من ناحيتين، والاحتيال. وبخلاف الفوائد التي تعود على قطاع الحماية الاجتماعية، فيمكن لنظام تحديد الهوية العام مع وجود قدرات التوثيق السليم أن يسهم في وضع نظم دفع آمنة وفعالة مع تشجيع تنمية صناعات القطاع الخاص مثل العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال والتجارة الإلكترونية. وسيدعم المشروع أيضاً العملية الجارية لتحديث التسجيل المدني، فضلا عن إنشاء الإطار القانوني والمؤسسي الذي سوف يضمن الاستفادة الوافية من سجلات البيانات التأسيسية الرئيسية في البلاد، مع وضع الأطر الملائمة التي تضمن سرية وخصوصية البيانات.

11. **يتماشى المشروع المقترح مع الهدفين المزدوجين لمجموعة البنك الدولي المتمثلين في القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة.** وستعزز الأنشطة في إطار المكون 1 الرخاء المشترك من خلال تسهيل العمليات الحالية للتحقق من الهوية للقطاعات المحرومة من السكان. وتبين الأدلة أن تحديد الهوية المميز له فوائد مباشرة للنساء وأسرهن، المتأتية من قدراتهن على الحصول على المزايا الحكومية والخدمات والفرص الاقتصادية، ومن ثم النهوض بمجتمع أكثر مساواة وتقليص الفجوات بين الجنسين. وستعزز الأنشطة في إطار المكون 2 الحد من الفقر بجعل الإنفاق على برامج شبكة الأمان الاجتماعي أكثر تقدمية وفعالية. وسيجهز تطوير السجل الاجتماعي الحكومة المغربية بأداة استهداف والتي يمكن استخدامها في إعادة تخصيص النفقات في برامج شبكة الأمان الاجتماعي (نظام المساعدة الطبية، ودعم وتيسير) للطبقات الأكثر فقراً من السكان.

12. **يساهم المشروع المقترح في استراتيجية الشراكة القطرية للبنك الدولي (CPS)** للأعوام 2014 – 2017 ، والتي تبرز أهمية تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى **استراتيجية العمل والحماية الاجتماعية للبنك الدولي 2012–2022**. شدد استعراض الأداء والتعلم 2016 (تقرير رقم MA–67694) لاستراتيجية الشراكة القطرية 2014–2017 على أن المشروع هو أحد المكونات الأساسية لاستجابة البنك الدولي متعددة الجوانب لتحسين إمكانية الحصول على وفعالية برامج الحماية الاجتماعية في المغرب. وتشير استراتيجية الشراكة القطرية إلى التزام قوي من البنك الدولي لدعم رؤية الحكومة المغربية لتعزيز فعالية برامج الحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول عليها. وبشكل أكثر تحديداً، تهدف النتائج الاستراتيجية لأستراتيجية الشراكة القطرية 1.7 في مجال النتائج 1 (تعزيز النمو التنافسي والشامل) إلى "تعزيز فعالية برامج الحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول عليها ". وستساهم العملية المقترحة أيضاً في النتيجة الاستراتيجية 3.2، "الإدارة الشفافة والمسؤولة للموارد العامة " وذلك ضمن مجال النتائج 3 من استراتيجية الشراكة القطرية (تعزيز الحوكمة والمؤسسات من أجل تحسين تقديم الخدمات). كما أن تعزيز فعالية برامج الحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول عليها يعد إحدى الركائز الرئيسية لبرنامج الحكومة 2012–2016 (الركيزة الرابعة)، التي تهدف إلى ضمان إمكانية الحصول العادل على الخدمات الأساسية، وتعزيز التضامن وتكافؤ الفرص بين المواطنين، والأجيال، والمناطق.[11]

13. **أخيراً، يتم محاذاة العملية المقترحة مع الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر/تشرين الأول 2015)**، التي تهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وستُحسن النظم الجديدة التي يدعمها المشروع من الحوكمة وإمكانية تتبع الإنفاق الاجتماعي فضلاً عن ثقة المواطنين، حيث يتم تخصيص التحويلات الاجتماعية بنزاهة وشفافية للسكان المؤهلين. وعلى هذا النحو، تتناسب هذه العملية مع ركيزة الإستراتيجية الإقليمية التي تسعى إلى تجديد العقد الاجتماعي من خلال تعزيز الأداء والشفافية في برامج شبكة الأمان الاجتماعي.

ثانياً. الأهداف التنموية للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع

14. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في توسيع نطاق التغطية لرقم التعريف المميز لسكان المغرب والأجانب المقيمين بها، وتحسين استهداف شبكات الأمان الاجتماعي في منطقة المشروع.

ب. المستفيدون من المشروع

15. هناك أنواع عديدة من المستفيدين المباشرين للمشروع: (أ) المواطنون والمقيمون بصفة قانونية الذين سوف يستفيدون من رقم التعريف المميز الذي سيسهل كثير من العمليات الإدارية في البلاد والتي تتعلق بالتحقق من الهوية (26.3 مليون شخص)؛ (ب) ستتمكن معظم القطاعات المحرومة من السكان (9.3 مليون شخص) من إمكانية الحصول على برامج تسجيل الهوية والحماية الاجتماعية؛ (ج) سوف يستفيد مديرو البرنامج من تعزيز قدرات رصد الأداء، وتحديد المستفيدين المحتملين للبرامج الاجتماعية، وصياغة سياسات اجتماعية متماسكة، وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات مع غيرها من الوزارات القطاعية والبرامج الاجتماعية؛ (د)

11 تبني العملية المقترحة على توصيات حوار السياسات الناتجة عن برنامج المساعدة الفنية لإصلاح الدعم والتحويلات النقدية (SPR–TA) للسنوات المالية 2012 – 2015. وعلاوة على ذلك، تدخل العملية في إطار استراتيجية العمل والحماية الاجتماعية للبنك 2012 – 2022، والتي تدعو إلى وضع نظم لتقديم الخدمات الاجتماعية المتكاملة والفعالة لمعالجة الفقر وعدم المساواة، وغيرها من المخاطر الاجتماعية.

سوف تزيد الإدارة العامة من إمكانيات الحوكمة، والكفاءة، والإنصاف للإنفاق الاجتماعي مع الحد من استهداف الأخطاء، والتسريب، والاحتيال. وسيستفيد النساء بشكل خاص من تعزيز أنظمة الهوية والاستهداف.

ج. منطقة المشروع

16. سوف يغطي المشروع المناطق الجغرافية الآتية: (أ) مناطق طنجة – تطوان – الحُسيمة، وأورينتال (المنطقة الشرقية)، وجهة فاس منكاس، وجهة الرباط سلا قنطيرة، وجهة بنى ملال خنفيرة، وجهة الدار البيضاء – سطات، وجهة مراكش آسفى، ودرعة تافيلات، وجهة سوس ماسة؛ (ب) محافظات كلميم، وطانطان، وسيدي إنفي.

د. مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

17- سوف تُستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية الآتية في متابعة سير العمل نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع:

(أ) عدد حديثي الولادة الذين يتم إسناد الرقم التعريفي المميز إليهم عبر السجل المدني في منطقة المشروع، (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 45% على الأقل).

(ب) السكان (في سن ست سنوات أو أكثر)، والذين تم إسناد رقم التعريف المميز إليهم في منطقة المشروع، (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 45% على الأقل).

(ج) حصة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، وبرنامج الدعم المباشر، المسجلين في السجل الاجتماعي؛ والذين يقعون في الخُمس الاستهلاكي الأول لمنطقة المشروع (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 40 % على الأقل).

ثالثاً. وصف المشروع

18. يتكون المشروع من 3 مكونات رئيسية كالآتي: (أ) تصميم وتطوير السجل الوطني للسكان، مع رقم التعريف المميز، وإنشاء هيئة للهوية الوطنية؛ (ب) تصميم وتطوير السجل الاجتماعي؛ (ج) إدارة المشروع، وبناء القدرات والرصد والتقييم.

المكون (1): سوف يقوم المشروع بتمويل الحصول على السلع وتقديم الخدمات الاستشارية للأنشطة التالية في منطقة المشروع: (أ) تصميم وتطوير نظم السجل الوطني للسكان, بما في ذلك اقتناء أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات؛ (ب) تحديد رقم تعريفي مميز لكل فرد من أفراد السكان المغاربة والمقيمين الأجانب، بما في ذلك التحقق من موثوقية البيانات وتحميل البيانات الأولية؛ (ج) التحديث الفني لنظم المعلومات القائمة، والتي سوف تغذي السجل الوطني للسكان؛ (د) وضع الإطار القانوني (القوانين واللوائح) للسجل الوطني للسكان؛ (ه) بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ السجل الوطني للسكان (المكون الفرعي 1-1). وسوف يقوم المشروع أيضا بتقديم التمويل المالي من خلال سداد النفقات تحت برنامج الإنفاق المؤهل (EEPs)، وذلك لتحديد الرقم التعريفي المميز للسكان في منطقة المشروع (المكون الفرعي 1-2)؛ بالإضافة إلى تقديم التمويل من خلال سداد النفقات تحت برنامج الإنفاق المؤهل، فيما يتعلق بإنشاء وتفعيل هيئة بطاقات التعريف الوطنية والسجل الوطني للسكان والرقم التعريفي المميز في منطقة المشروع.

المكون (2): سوف يقوم المشروع بتمويل الحصول على السلع وتقديم الخدمات الاستشارية للأنشطة التالية في منطقة المشروع: (1) تقييم ومراجعة الكتيبات التشغيلية لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي، والتي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول؛ (2) تصميم ووضع الإجراءات الجديدة الخاصة بتسجيل الأسر في السجل الاجتماعي؛ (3) تصميم وتطوير أنظمة السجل الاجتماعي، بما في ذلك الحصول على أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات؛ (4) التحديث الفني لنظم المعلومات القائمة في برامج شبكة الأمان الاجتماعي، والتي سوف تُستخدم كنقطة دخول للسجل الاجتماعي؛ (5) القيام بجمع البيانات وتسجيل الأسر المعيشية؛ (6) الحصول على وتطوير أجهزة الحاسوب والبرمجيات اللازمة لتأكيد وتوثيق هوية الأفراد في السجل الاجتماعي؛ (7) تقييم جودة البيانات وأداء النظام المستهدف في السجل الاجتماعي؛ (8) إعداد الإطار القانوني (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي؛ (9) إعداد وتنفيذ حملات التواصل وآليات إشراك المواطنين, بما في ذلك تطوير نظام الاستئناف والشكوى؛ (10) بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ السجل الاجتماعي (المكون الفرعي 2.1). وسوف يقوم المشروع أيضا بتقديم التمويل المالي من خلال سداد النفقات في إطار برنامج الإنفاق المؤهل من أجل وضع إطار قانوني (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي، وذلك لكي يصبح نقطة دخول وظيفية مميزة لشبكات الأمان الاجتماعي (المكون الفرعي 2.2)؛ بالإضافة إلى توفير التمويل من خلال سداد النفقات في إطار برنامج الإنفاق المؤهل من أجل نقل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، وبرنامج برنامج الدعم المباشر، إلى السجل الاجتماعي في منطقة المشروع (المكون الفرعي 2.3).

المكون (3): سوف يقوم المشروع بتمويل دعم وحدة إدارة المشروع (PMU)، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية الفنية، والتدريب, وإجراء عمليات التدقيق للمشروع، وتمويل تكاليف التشغيل الإضافية. وسوف يدعم المشروع أيضا وحدة إدارة المشروع لتطوير وتنفيذ نظام رصد وتقييم للمشروع .

19. سوف يتم تنفيذ المشروع باستخدام تمويل المشروعات الاستثمارية (IPF)، من خلال الاستعانة بطريقة تمويل قائمة على النتائج. وسوف يمول توريد البضائع والخدمات، ويقوم بالصرف مقابل النفقات المؤهلة الخاصة بالأنشطة المحددة في خطة توريدات المشروع (PP) وفي إطار المكونات الفرعية 1.1، 2.1، والمكون 3. وسوف تنطبق طريقة التمويل القائمة على النتائج على المكونات الفرعية رقم 1.2، و1.3، 2.2 و 2.3 وسوف تسدد برامج الإنفاق المؤهل المشروط بالتحقيق المُرض للمؤشرات المرتبطة بالصرف (DLIs)؛ في ضوء أن كل مؤشر مرتبط بالصرف له قائمة أهداف أو نتائج مرتبطة بالصرف (DLRs).

أ. مكونات المشروع:

<u>المكون (1)</u>: تصميم وتطوير السجل الوطني للسكان (NPR) برقم التعريف المميز، وإنشاء هيئة بطاقات التعريف الوطنية (NIA) (45 مليون دولار أمريكي).

20. سوف يقدم هذا المكون الدعم الفني والمالي لكل من: (1) تصميم وتطوير نظم السجل الوطني للسكان (فيما يتعلق بكل من البنية، والبرمجيات، وأجهزة الحاسوب، وبروتوكلات التشغيل البيني، وجمع/تحديث البيانات، وجودة البيانات، ودمج الرقم التعريفي المميز مع نظام إدارة المعلومات لبرامج/خدمات اجتماعية محددة (المكون الفرعي 1.1)؛ (2) تحديد رقم التعريف المميز للسكان في منطقة المشروع (المكون الفرعي 1.2)؛ (3) إضفاء الطابع المؤسسي وتفعيل السجل الوطني للسكان ورقم التعريف المميز وهيئة بطاقات التعريف الوطنية (المكون الفرعي 1.3).

21. سوف تُنفذ الأنشطة في إطار المكون الفرعي 1.1 باستخدام تمويل المشروعات الاستثمارية عن طريق مدفوعات مقابل نفقات مؤهلة من أجل أنشطة محددة موضحة في خطة توريدات المشروع. سوف تستخدم الأنشطة في إطار المكونين الفرعيين 1.2 و1.3

منهج قائم على النتائج، وتُمول شرطيا وفقا لما حققته من إنجازات مرضية بناء على المؤشرات المرتبطة بالصرف المتفق عليها؛ حيث أن كل مؤشر مرتبط بالصرف سوف يقوم بتفعيل مراحل صرف مدفوعات القرض، والتي حققها المؤشر المرتبط بالصرف فنيا وفقاً لبروتوكلات التحقق (أنظر الملحق 2). وسوف توفي المدفوعات فى إطار المكونين الفرعيين 1.2 و1.3 نفقات برنامج الإنفاق المؤهل للمشروع كما هو موصوف في قسم الإدارة المالية (FM). وسوف تخضع كل الأنشطة القابلة للتوريد في إطار هذا المكون, سواء كانت مرتبطة أم لم تكن مرتبطة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف (أو برنامج الإنفاق المؤهل)، للمبادئ التوجيهية الخاصة بالتوريد التابعة للبنك الدولي.

المكون الفرعي 1.1: تصميم وتطوير نظم السجل الوطني للسكان (7 مليون دولار أمريكي)

22. يمول هذا المكون الفرعي بشكل رئيسي عملية الحصول على البضائع وتقديم الخدمات الاستشارية، وذلك لإعداد كافة العمليات والبنية التحتية اللازمة لتصميم وتطوير نظام معلومات السجل الوطني للسكان. وسوف يدعم هذا المكون الأنشطة التالية في منطقة المشروع: (أ) تصميم وتطوير نظم معلومات السجل الوطني للسكان، بما في ذلك الحصول على أجهزة الحاسوب والبرمجيات, (ب) إسناد رقم تعريفي مميز للسكان المغاربة والمقيمين الأجانب، بما في ذلك التحقق من موثوقية البيانات والتحميل الأولي للبيانات, (ج) التحديث الفني لنظم المعلومات الموجودة حالياً في السجل الوطني للسكان، بما في ذلك إعداد إطار قانوني (القوانين واللوائح) للسجل الوطني للسكان؛ و(د) بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ السجل الوطني للسكان (أنظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل).

المكون الفرعي 1.2: تحديد رقم التعريف المميز للسكان في منطقة المشروع (24 مليون دولار أمريكي)

23. سوف يدعم هذا المكون الفرعي جهود الحكومة لتحديث السجل المدني عن طريق تزويد مكاتب الحالة المدنية (BECs) بالبنية التحتية اللازمة لإصدار شهادات الميلاد والوفاة إلكترونيا. ويعتبر تحديث السجل المدني شرطا أساسيا في تطوير وتحديث السجل الوطني للسكان، حيث أنه سوف يضمن التثبيت المستمر للداخلين والخارجين (الميلاد والوفاة) في قاعدة البيانات؛ وهو الأمر المنفذ بالفعل حاليا في الدار البيضاء بشكل تجريبي. ومن المتوقع أن يستغرق تعميم النظام على المستوى الوطني نحو 10 سنوات، نظراً لما يتطلبه الأمر من تجهيز وتحديث نظم المعلومات لأكثر من 2200 مكتب حالة مدنية على الصعيد الوطني، والتي يتواجد بعضها في مناطق منعزلة ويتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية بصورة شاملة (مجاوزاً الاحتياجات اللازمة من البرمجيات والأجهزة). وتسعى الحكومة لتحقيق هدفها بحلول عام 2021، فيما يتعلق بإسناد رقم تعريف مميز إلى نحو 40% من كل المواليد الجدد فى المغرب (بما يتماشى مع هؤلاء في المراكز الحضرية الرئيسية)؛ والذي سوف يتم طباعتة على شهادات الميلاد الخاصة بهم، وإرساله إلكترونيا إلى السجل الوطني للسكان (المؤشر المرتبط بالصرف رقم 1).

24. سوف يدعم هذا المكون الفرعي عملية إسناد رقم تعريفي مميز للأفراد البالغين من العمر 6 سنوات أو أكثر في منطقة المشروع. وتحديدا، يدعم المشروع إنشاء 4 برامج رئيسية لتحديد الهوية: (أ) برنامج قاعدة بيانات البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية (CNIE)، والتي تغطي تقريبا عدد السكان البالغين (18 عاما أو أكثر)؛ (ب) السجل المدني (في شكل إلكتروني) لحديثي الولادة؛ (ج) نظم المعلومات والإدارة المدرسية لرصد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، والتي تغطى نحو 95% من السكان البالغين من العمر ما بين 6–18 عاماً؛ و(د) سجل المقيمين الأجانب في المغرب والذي تديره المديرية العامة للأمن الوطني.[12] وسوف يتم

12 أنظر البنك الدولي (2015) للإطلاع على وصف تفصيلي لهذه البرامج الخاصة بتحديد الهوية.

تخصيص رقم تعريفي مميز لجميع السكان المسجلين في السجل الوطني للسكان، وذلك بعد التحقق من موثوقية البيانات وتفرد كل فرد في مركز حفظ البيانات (المؤشر المرتبط بالصرف رقم 2).[13]

25. فيما يلى، يلخص الجدول 1 المؤشرات المرتبطة بالصرف والنتائج المرتبطة بالصرف لهذا المكون الفرعي ومراحلها ذات الصلة وتواريخ تحقيق الأهداف.

الجدول 1: المؤشرات المرتبطة بالصرف والنتائج المرتبطة بالصرف للمكون الفرعي 1.2

السنة التقويمية 2017*	السنة التقويمية 2018	السنة التقويمية 2019	السنة التقويمية 2020	السنة التقويمية 2021
المؤشر المرتبط بالصرف رقم 1: عدد المواليد الجدد الذين تم إسناد رقم تعريف مميز إليهم في السجل المدني في منطقة المشروع[14]				
النتيجة المرتبطة بالصرف 1.1 يُراعى أن مولد "رقم التعريف المميز" في السجل الوطني للسكان هو قيد التشغيل بالفعل، وقد تم استخدامه في تحديد الأرقام التعريفية المميزة لحديثي الولادة في الدار البيضاء عبر السجل المدني.15	**النتيجة المرتبطة بالصرف 1.2** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 47000 من حديثي الولادة في منطقة المشروع، وذلك عبر مولد رقم التعريف المميز في السجل الوطني للسكان. ويتم طباعة هذه الأرقام على شهادات الميلاد الخاصة بهم.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 1.3** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 113000 من حديثي الولادة في منطقة المشروع، وذلك عبر مولد رقم التعريف المميز في السجل الوطني للسكان. ويتم طباعة هذه الأرقام على شهادات الميلاد الخاصة بهم.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 1.4** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 206000 من حديثي الولادة في منطقة المشروع، وذلك عبر مولد رقم التعريف المميز في السجل الوطني للسكان. ويتم طباعة هذه الأرقام على شهادات الميلاد الخاصة بهم.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 1.5** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 266000 من حديثي الولادة في منطقة المشروع، وذلك عبر مولد رقم التعريف المميز في السجل الوطني للسكان. ويتم طباعة هذه الأرقام على شهادات الميلاد الخاصة بهم.
6 مليون دولار أمريكي	5 مليون دولار أمريكي	4 مليون دولار أمريكي	2 مليون دولار أمريكي	1 مليون دولار أمريكي
المؤشر المرتبط بالصرف رقم 2: السكان (في سن 6 سنوات أو أكثر) الذين أسند إليهم رقم تعريف مميز في منطقة المشروع[16]				
		النتيجة المرتبطة بالصرف 2.1	**النتيجة المرتبطة بالصرف 2.2**	

13 سوف يتم تناول الجماعات المتبقية من السكان (ما بين سن 0 و6 سنوات) على أنهم أطفال عند إدخالهم في نظام المدارس.

14 ترتكز التقديرات على متوسط عدد المواليد الجدد في السنة في عام 2014، وذلك وفقا للبيانات الإدارية المقدمة من وزارة الصحة (664000 مولود جديد). ويتمثل هدف الحكومة في تعيين "رقم التعريف المميز" عبر السجل المدني لما لا يقل عن 40% من كل المواليد الجدد بحلول عام 2021. وينبغي بلوغ تحقيق هذا المؤشر المرتبط بالصرف في إطار منطقة المشروع.

15 سوف يتم اختبار هذا المشروع الوطني أولا في بلدية الدار البيضاء قبل تعميمه على المستوى الوطني.

16 ترتكز التقديرات على إجمالي تعداد السكان (في سن ست سنوات أو أكثر) وفقاً للإحصاء الوطني لعام 2014، والذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط (29,543,264 فرد). ويتمثل هدف الحكومة في إسناد "رقم التعريف المميز" لما لا يقل عن 85% من تعداد السكان (في سن ست سنوات أو أكثر) بحلول عام 2021. وينبغي بلوغ تحقيق هذا المؤشر المرتبط بالصرف في إطار منطقة المشروع.

		تم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 19 مليون فرد (في سن ست سنوات أو أكثر).	يم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 25 مليون فرد (في سن ست سنوات أو أكثر).	
		4 مليون دولار أمريكي	2 مليون دولار أمريكي	

ملحوظة: يتم توضيح الوصف الكامل لكل مؤشر من المؤشرات المرتبطة بالصرف وبروتوكول التحقق من الصحة لاحقا في الملحق (2).

*(CY) يشير إلى السنة التقويمية. وتعتبر كل التواريخ المذكورة هي مجرد تواريخ استدلالية، حيث أنه من الممكن تحقيق كل النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت خلال تنفيذ المشروع.

المكون الفرعي 1.3: إنشاء وتفعيل هيئة بطاقات التعريف الوطنية والسجل الوطني للسكان ورقم التعريف المميز (14 مليون دولار أمريكي)

26. سوف يدعم هذا المكون الفرعي الحكومة لتنفيذ إطار قانوني (القوانين واللوائح) فيما يتعلق بإنشاء هيئة بطاقات تعريف وطنية، والتأكد من تنظيم وتشغيل الهيئة والسجل الوطني للسكان ورقم التعريف المميز بشكل ملائم. ويتطلب تطوير وصيانة السجل الوطني للسكان وإسناد رقم التعريف المميز للسكان وجود مؤسسة مركزية بتفويض واضح من أجل القيام بتلك المساعي. وسوف يتضمن ذلك، وفقا لأفضل الممارسات، إنشاء كيان وطني ينسق كافة الأنشطة المتعلقة بالتحقق من الهوية في البلاد، بينما يضمن مستويات عالية من حماية وسرية البيانات (يقدم الملحق 2 ملخص لأفضل الممارسات في نطاق سرية البيانات واستخدام المعلومات الشخصية). ويتضمن هذا الخيار مميزات من بينها استقلالية وحيادية إدارة السجل الوطني للسكان، وكذلك وجود مؤسسة تقدم في النهاية إسناد الهوية وخدمات التوثيق للسكان (سلعة عامة)؛ فمن أجل الوجود الكافي من الإجراءات الوقائية للتأكيد على محتوى كاف من الأطر القانونية (القوانين واللوائح) كي يتم وضعها في إطار هذا المكون، لابد وأن تكون مسودات القوانين مرضية بالنسبة للبنك الدولي لبدء الصرف، كما هو موضح في بروتوكولات التحقق الخاصة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف في الملحق 2. وسوف يستفيد وضع اللوائح الكافية للهيئة (بما في ذلك تلك المتعلقة بسرية البيانات وحماية معلومات البيانات الشخصية) من مبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي في الخدمات الاستشارية المخصصة في المكون الفرعي 1.1، والتي تهدف إلى دعم التطوير التكنولوجي لتلك الأطر القانونية (القوانين واللوائح) مما يعكس أفضل الممارسات الدولية.

27. يعرض الجدول 2 ملخص للمؤشرات المرتبطة بالصرف المتفق عليها لهذا المكون الفرعي والمراحل المرتبطة بها وتواريخ إنجاز الأهداف.

الجدول 2: المؤشر المرتبط بالصرف ومراحل مدفوعات القرض للمكون الفرعي 1.3

السنة التقويمية 2017	السنة التقويمية 2018	السنة التقويمية 2019	السنة التقويمية 2020	السنة التقويمية 2021
المؤشر المرتبط بالصرف رقم 3: إنشاء وتشغيل السجل الوطنى للسكان ورقم التعريف المميز وهيئة بطاقات التعريف الوطنية بشكل قانوني				
النتيجة المرتبطة بالصرف 3.1 تقوم اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات بالتحقق من مسودة قانون (قوانين) هيئة بطاقات التعريف الوطنية والسجل الوطني للسكان ورقم التعريف المميز؛ وتم إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 3.2** اعتمد مجلس الحكومة مسودة قانون (قوانين) لهيئة بطاقات التعريف الوطنية والسجل الوطني للسكان ورقم التعريف المميز.		**النتيجة المرتبطة بالصرف 3.3** تم تأسيس وتشغيل هيئة بطاقات التعريف الوطنية.	
4 مليون دولار أمريكي	6 مليون دولار أمريكي		4 مليون دولار أمريكي	

ملحوظة: سوف يتم توضيح الوصف الكامل لكل مؤشر من المؤشرات المرتبطة بالصرف وبروتوكول التحقق منه في الملحق (2).

*(CY) يشير إلى السنة التقويمية. وتعتبر كل التواريخ المذكورة هي مجرد تواريخ استدلالية، حيث أنه من الممكن تحقيق كل النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت خلال تنفيذ المشروع.

<u>المكون 2</u>: تصميم وتطوير السجل الاجتماعي (50 مليون دولار أمريكي)

28. يتألف هذا المكون من تقديم الدعم الفني والمالي لحكومة المغرب، وذلك من أجل: (أ) تطوير وتغذية وتحديث نظم السجل الاجتماعي (بما في ذلك البنية، والبرمجيات، وأجهزة الحاسوب، وتعليمات التشغيل، وسجل الأسر المعيشية، وغيرها من أمور أخرى في منطقة المشروع) (المكون الفرعي 2.1)؛ (ب) إنشاء إطار قانوني (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي (المكون الفرعي 2.2)؛ (ج) التأكد من نقل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية ونظام تيسير وبرنامج الدعم المباشر في السجل الاجتماعي (المكون الفرعي 2.3).

29. سيتم تنفيذ الأنشطة في إطار المكون الفرعي 2.1 باستخدام تمويل المشروعات الاستثمارية بمدفوعات مقابل النفقات المؤهلة للأنشطة المحددة المقدمة في خطة التوريد الخاصة بالمشروع. وسوف تستخدم الأنشطة في إطار المكونين الفرعيين 2.2 و3.2 منهج قائم على النتائج، ولذلك سوف تُمول شرطيا وفقا لما حققته من إنجازات مرضية بناء على المؤشرات المرتبطة بالصرف المتفق عليها. وسوف يعمل كل مؤشر مرتبط بالصرف على تفعيل مراحل مدفوعات القرض، والتي حققها المؤشر المرتبط بالصرف فنيا وفقا لبروتوكلات التحقق. وسوف توفي المدفوعات في إطار المكونين الفرعيين 2.2 و2.3 نفقات مشروع برنامج الإنفاق المؤهل، وفقا لما هو موصوف في قسم الأدارة المالية. وسوف تخضع كل الأنشطة المتاحة في إطار هذا المكون, سواء كانت أم لم تكن مرتبطة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف (أو برنامج الإنفاق المؤهل) للمبادئ التوجيهية للوريد الخاصة بالبنك الدولي.

المكون الفرعي 2.1: تصميم وتطوير نُظم السجل الاجتماعي (20 مليون دولار أمريكي)

30. يمول هذا المكون بشكل رئيسي عملية الحصول على السلع وتقديم الخدمات الاستشارية، وذلك لإعداد كافة العمليات والبنية التحتية اللازمة لتصميم وتطوير نظام معلومات السجل الاجتماعي. وتتمثل الأنشطة التي سوف يتم تنفيذها وتمويلها في إطار هذا المكون الفرعي في منطقة المشروع فيما يلي: (أ) تقييم ومراجعة إرشادات التشغيل لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي، والتي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول؛ (ب) وضع إجراءات جديدة لتسجيل الأسر المعيشية في السجل الاجتماعي؛ (ج) تطوير وتصميم نظم السجل الاجتماعي بما في ذلك الحصول على أجهزة الحاسوب والبرمجيات؛ (د) التحديث الفني لنظم معلومات شبكة الأمان الاجتماعي الحالية وبرامجها، والتي سوف تستخدم السجل الاجتماعى كنقطة دخول؛ (ه) القيام بجمع البيانات وتسجيل الأسر المعيشية؛ (و) الحصول على وتطوير البرمجيات وأجهزة الحاسوب اللازمة للتحقق والتأكد من هوية الأفراد في السجل الاجتماعي؛ (ز) التأكد من جودة البيانات وأداء نظام الاستهداف في السجل الاجتماعي؛ (ح) إعداد الإطار القانوني (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي؛ (ط) إعداد وتنفيذ حملات التواصل وآليات إشراك المواطنين، بما في ذلك تطوير نظام الاستئناف والشكوى؛ (ي) بناء قدرات مؤسسية لتنفيذ السجل الاجتماعي (أنظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل).

المكون الفرعي 2.2: إنشاء إطار قانوني (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي لكي يصبح نقطة تدخل وظيفية فريدة لشبكات الأمان الاجتماعي (11 مليون دولار أمريكي)

31. سوف يقوم هذا المكون الفرعي بدعم وضع الإطار القانوني (القوانين واللوائح) لضمان الاستخدام الملائم وإستدامة السجل الاجتماعي. وحيث أن السجل سوف يقوم بجمع بيانات شخصية، سوف يتطلب ذلك ضمان الاستخدام الملائم للبيانات، وكذلك سرية البيانات والحماية الصحيحة للمعلومات الشخصية. وسوف تقوم الأطر القانونية بتقديم أدوار واضحة ومسؤليات عبر مختلف أصحاب المصلحة الذين سوف يتستخدمون النظام والتكليف الواضح للبرامج (الحالية والمستقبلية)، وذلك من أجل استخدام السجل الاجتماعي كنقطة دخول بحيث يصبحوا مستفيدين من البرامج الاجتماعية. وأخيرا، من الضروري أيضا وضع أطر قانونية واضحة "للاستهداف" داخل سياق السجل الاجتماعي. فمن أجل الوجود الكافي من الإجراءات الوقائية للتأكيد على محتوى كاف من الأطر القانونية (القوانين واللوائح) كي يتم وضعها في إطار هذا المكون، لابد وأن تكون مسودات القوانين مرضية بالنسبة للبنك الدولي لبدء الصرف، كما هو موضح في بروتوكولات التحقق الخاصة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف في الملحق 2. وسوف يستفيد وضع اللوائح الكافية للهيئة (بما في ذلك تلك المتعلقة بسرية البيانات وحماية معلومات البيانات الشخصية) من مبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي في الخدمات الاستشارية المخصصة في المكون الفرعي 1.1، والتي تهدف إلى دعم التطوير الفني لتلك الأطر القانونية (القوانين واللوائح) مما يعكس أفضل الممارسات الدولية.

32. في هذا السياق، يعرض الجدول 3 ملخص للمؤشرات المرتبطة بالصرف المتفق عليها لهذا المكون الفرعي والمراحل المرتبطة بها وتواريخ تحقيق الأهداف.

الجدول 3: المؤشر المرتبط بالصرف ومراحل مدفوعات القرض للمكون الفرعي 2.2

السنة التقويمية 2017	السنة التقويمية 2018	السنة التقويمية 2019	السنة التقويمية 2020	السنة التقويمية 2021
المؤشر المرتبط بالصرف رقم 4: إنشاء وتشغيل السجل الاجتماعي بشكل قانوني لكي يصبح نقطة دخول وظيفية فريدة لشبكات الأمان الاجتماعي				
النتيجة المرتبطة بالصرف 4.1 تم التحقق من مسودة قانون السجل الاجتماعي من قبل اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، وإحالته إلى الأمانة العامة للحكومة.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 4.2** وافق مجلس الحكومة على مسودة قانون السجل الاجتماعي.			**النتيجة المرتبطة بالصرف 4.3** يُنشر في الجريدة الرسمية قانون السجل الاجتماعي، والذي ينص على اعتبار السجل الاجتماعي كنقطة دخول لكل من نظام المساعدات الطبية وبرنامج الدعم المباشر وبرنامج تيسير ولأى برامج شبكات أمان جديدة، يستحدثها المقترض.
3 مليون دولار أمريكي	5 مليون دولار أمريكي			3 مليون دولار أمريكي

ملحوظة: سوف يتم توضيح الوصف الكامل لكل مؤشر من المؤشرات المرتبطة بالصرف وبروتوكول التحقق من لاحقا في الملحق (2).

*(CY) يشير إلى السنة التقويمية. وتعتبر كل التواريخ المذكورة هي مجرد تواريخ استدلالية، حيث أنه من الممكن تحقيق كل النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت خلال تنفيذ المشروع.

المكون الفرعي 2.3: انتقال المستفيدين من برامج نظام المساعدة الطبية وبرنامج تيسير وبرنامج الدعم المباشر إلى السجل الاجتماعي في منطقة المشروع (19 مليون دولار أمريكي)

33. سوف يدعم هذا المكون الفرعي جهود الحكومة لتأمين انتقال سهل للمتقدمين في برامج نظام المساعدات الطبية وتيسير وبرنامج الدعم المباشر إلى السجل الاجتماعي. وتتمثل أهداف الحكومة في تمكين كل المتقدمين (داخلين جدد وطالبي التجديد) للبرامج الجديدة من استخدام السجل الاجتماعي كنقطة دخول فريدة من أجل المشاركة في البرامج الاجتماعية المختلفة بحلول نهاية المشروع. ومن أجل التسجيل في السجل الاجتماعي، سوف يُطلب من المتقدمين إكمال استبيان من أجل جمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمتقدم وأسرته المعيشية/أسرتها المعيشية. وسوف تُستخدم تلك المعلومات لإسناد درجة للمستوى المعيشي لكل أسرة معيشية في السجل. ثم تُستخدم تلك المعلومات بعد ذلك بواسطة شبكات الأمان الاجتماعي لتقييم أهلية المتقدمين للدخول في هذه البرامج. وفي هذا السياق, يعرض الجدول 4 ملخص عن المؤشرات المرتبطة بالصرف المتفق عليها في هذا المكون الفرعي والمراحل ذا الصلة وتواريخ هدف التحقيق.

الجدول 4: المؤشرات المرتبطة بالصرف ومراحل مدفوعات القرض للمكون الفرعي 2.3

السنة التقويمية 2017	السنة التقويمية 2018	السنة التقويمية 2019	السنة التقويمية 2020	السنة التقويمية 2021
المؤشر المرتبط بالصرف رقم 5: حصة المتقدمين الجدد في نظام المساعدات الطبية وبرنامج الدعم المباشر وبرنامج تيسير، المسجلين في السجل الاجتماعي				
النتيجة المرتبطة بالصرف 5.1 يتم التحقق من الاستبيان ومن صيغة الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل للسجل الاجتماعي من قبل اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، وذلك بعد اختبارها عبر عينة تمثيلية للمستفيدين من برامج نظام المساعدات الطبية وبرنامج الدعم المباشر وبرنامج تيسير.[17]		**النتيجة المرتبطة بالصرف 5.2** تم تسجيل نسبة 40% من المتقدمين الجدد في السجل الاجتماعي، ممن تقدموا في برامج نظام المساعدات الطبية وبرنامج الدعم المباشر وبرنامج تيسير، في سنة تقويمية ما.[18]	**النتيجة المرتبطة بالصرف 5.3** تم تسجيل نسبة 80% من المتقدمين الجدد في السجل الاجتماعي، ممن تقدموا في برامج نظام المساعدات الطبية وبرنامج الدعم المباشر وبرنامج تيسير، في سنة تقويمية ما.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 5.4** تم تسجيل نسبة 100% من المتقدمين الجدد في السجل الاجتماعي، ممن تقدموا في برامج نظام المساعدات الطبية وبرنامج الدعم المباشر وبرنامج تيسير، في سنة تقويمية ما.
7 مليون دولار أمريكي		5 مليون دولار أمريكي	4 مليون دولار أمريكي	3 مليون دولار أمريكي

ملحوظة: سوف يتم توضيح الوصف الكامل لكل مؤشر من المؤشرات المرتبطة بالصرف وبروتوكول التحقق في الملحق (2).

*(CY) يشير إلى السنة التقويمية. وتعتبر كل التواريخ المذكورة هي مجرد تواريخ استدلالية، حيث أنه من الممكن تحقيق كل النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت خلال تنفيذ المشروع.

<u>المكون 3</u>: إدارة المشروع، وبناء القدرات، والرصد والتقييم (4.75 مليون دولار أمريكي)

17 سوف تقدم صيغة السجل الاجتماعي نتيجة الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل، والتي سوف يتم استخدامها في توصيف الأسر المعيشية المتقدمة للتسجيل في شبكات الأمان الاجتماعي وفقاً لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية (فقر مدقع، فقر، فئة مستضعفة، طبقة متوسطة، إلخ). ويعمل الاستبيان على جمع المعلومات اللازمة من أجل تطبيق هذه الصيغة على الأسر المعيشية التي ترغب في أن ينظر في حالتها للاستفادة من شبكة الأمان الاجتماعي. وسوف يتم اختبار الاستبيان والصيغة قبل تعميمهما على الصعيد الوطني. ويتضمن هذا الاختبار احتساب أخطاء الاشتمال في الصيغة، بالإضافة إلى تقييم العمليات فيما يخص الصعوبات التشغيلية التي قد تنشأ لدى الفقراء عند استكمال الاستبيان (فيما يتعلق بكل من: الطول، والوضوح، والتعقيد، إلخ). وسوف يتم عمل كل التعديلات اللازمة على الصيغة والاستبيان وفقا لنتائج هذا الاختبار.

18 البسط: عدد المتقدمين الجدد في (نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، ونظام دعم)، المسجلين في السجل الاجتماعي في السنة "ت". المقام: إجمالي عدد المتقدمين الجدد في (نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، ونظام دعم)، المسجلين في السجل الاجتماعي في السنة "ت".

34. سوف يدعم هذا المكون إدارة المشروع والتأكد من تنفيذ المشروع بشكل ناجح وفعال باستخدام تمويل المشروعات الاستثمارية. وسوف يقوم أيضاً هذا المكون بتمويل تكاليف التشغيل الإضافية التي تكبدتها وحدة إدارة المشروع: (أ) تنفيذ المشروع بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية، والتدريب، والقيام بعمليات التدقيق للمشروع، وتمويل تكاليف التشغيل الإضافية؛ (ب)، وضع نظام للرصد والتقييم (M&E) مدمج للمشروع. وسوف يمول هذا المكون أيضا النفقات الإضافية اللازمة التي تكبدتها وحدة إدارة المشروع تحت حساب تنفيذ المشروع والإدارة والرصد، بما في ذلك لوازم المكاتب والخدمات، ومواد المكتب الاستهلاكية، وإدارة المكتب، بما في ذلك الترجمة والتفسير والطباعة والدعاية وتكاليف الاتصال والرسوم المعقولة للبنوك التجارية ووسائل النقل الضرورية والمعقولة وتكاليف السفر لأعضاء وحدة إدارة المشروع. ولكنها سوف تستثنى رواتب مسؤلي وموظفي الخدمة المدنية لدى المقترض.

ب. تمويل المشروع

أداة الإقراض

35. سوف يتم تنفيذ المشروع على مدى 5 سنوات من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية، والتي تستخدم الصرف القائم على النتائج في اثنين من مكوناتها الثلاثة. وقد تم الاسترشاد بشكل أساسي بالأهداف المنشودة لهذه العملية من أجل اختيار الأداة (تمويل المشاريع الاستثمارية والمؤشرات المرتبطة بالصرف). وتقدم أداة تمويل المشروعات الاستثمارية المرونة اللازمة لبناء قدرات بشرية ومؤسسية، وتطوير البنية التحتية، ودعم السياسات الأساسية للمشروع. ويعرض الملحق 2 (قسم ج) مبررات مفصلة عن اختيار أداة الإقراض ونمط الصرف. وفي إطار تمويل المشروعات الاستثمارية، سوف تتم المتابعة عن كثب لكل من الأنشطة والإجراءات المحددة التي يقوم بتنفيذها الحكومة والبنك الدولي على حد سواء، وذلك حسب نظام تمويل المشروعات الاستثمارية. وسوف تتم التعديلات أثناء تنفيذ المشروع، وعند الضرورة، سوف يساعد استخدام المؤشرات المرتبطة بالصرف في التركيز على النتائج المقصود منها تسهيل عملية التنفيذ وعمليات الصرف السهلة المتكررة.

ج. تمويل وتكلفة المشروع

36. تُقدر التكلفة الكاملة للمشروع المقترح بنحو 100 مليون دولار أمريكي. ويلخص الجدول 5 التكلفة الشاملة للمشروع والتوزيع بين المكونات.

الجدول 5: تكلفة المشروع وتمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المكون

مكونات المشروع	تكلفة المشروع (مليون دولار أمريكي)	تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (مليون دولار أمريكي)	نسبة تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (%)
1. تصميم وتطوير سجل وطني للسكان، مع رقم	45,00	45,00	100

تعريف مميز، وإنشاء هيئة بطاقات التعريف الوطنية.			
2. تصميم وتطوير السجل الاجتماعي.	50,00	50,00	100
3. إدارة المشروع، وبناء القدرات، والرصد والتقييم.	4.75	4.75	100
إجمالي تكلفة المشروع	99.75	99.75	100
الرسوم المقدمة	0,25	0,25	100
إجمالى التمويل المطلوب	100,00	100,00	100

د. الدروس المستفادة والمستنبطة من تصميم المشروع

37. نظرا لمنهج العملية المبتكر ومشاركة العديد من الوزارات والجهات الحكومية، سوف يكون بناء التوافق والتنسيق بين الجهات المعنية أمر حاسم أثناء تنفيذ المشروع. وبالاستفادة من الدروس المستفادة سابقا في الإصلاحات متعددة القطاعات في المغرب، قام المقترض بإنشاء فريقين فنيين (واحد لكل مكون)، بحيث يعمل الفريقان عن كثب مع البنك الدولي أثناء الإعداد للمشروع. ومن الواضح أيضا أن انخراط ومشاركة المستخدمين في تخطيط الخدمات والأداء سوف يساعد على ضمان كفاءة تقديم الخدمات.

38. بالإضافة إلى ذلك، وقد قام البنك الدولي بالتنيسق مع مجموعة كبيرة من شركاء التنمية (الاتحاد الأوروبي، والبنك الأفريقي للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) من أجل دعم قطاع الحماية الاجتماعية في المغرب؛ كما قام البنك الدولي بالعمل أيضا مع شركاء التنمية لإرشاد وبناء أوجه التآزر والتكامل بين برامج المساعدات المقدمة من كل منظمة. وقد أظهرت المشاورات الأخيرة[19] مع هذه المنظمات الشريكة فرص للبناء على برنامج تحديد الهوية المستمر والمشترك مع الاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية من أجل دعم إصلاح الإطار التنظيمي المطلوب على المدى الطويل فيما يخص السجل الاجتماعي ورقم التعريف المميز. علاوة على ذلك، تقوم اليونيسيف بالمصادقة على بناء وتطوير نظام بيئي لتحديد الهوية وسجل اجتماعي أفضل باعتبارها عنصرا أساسيا لوضع استراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية في المغرب، كما أنها على استعداد لدعم المشروع الذي يموله البنك الدولي فيما يخص تعزيز الحوار فيما بين القطاعات التي تقودها الحكومة المغربية.

39. أستفادت عملية تصميم وتطوير السجل الوطني للسكان من الدروس المستفادة من الأنشطة التي تم القيام بها في إطار المساعدة الفنية البرامجية لإصلاح الحماية الاجتماعية (برنامج نقل النقد والدعمTA - P133498). وأنتج برنامج المساعدة الفنية تقريرا رائدا،

19 أطلق الاتحاد الأوربي طلب عرض من أجل التعرف على برنامج دعم الميزانية فيما يخص الحماية الاجتماعية لمدة 5 سنوات (2017 – 2020). ويُقدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج بمبلغ 100 مليون يورو. وفي نوفمبر 2015، تم إجراء مهمة أولى لتحديد الهوية، والتي تم تنظيمها بالاشتراك مع البنك الإفريقي للتنمية. ومن المقرر أن يتم عقد المفاوضات الخاصة بهذا البرنامج في عام 2017. ويوجد حاليا برنامجان قائمان لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع الحكومة المغربية. وبالتعاون مع وزارة الشؤون العامة والحكامة، تولت اليونيسيف إعداد تقييم حول آثار الإصلاحات المنفذة في الدعم الحكومي على نتائج فقر الاقتصاد الكلي. علاوة على ذلك، تعمل اليونيسيف على دعم الحكومة من أجل وضع خارطة لبرامج الحماية الاجتماعية في المغرب، ومن أجل وضع رؤية متكاملة عن الحماية الاجتماعية مع التركيز على الأطفال بشكل خاص.

كان بمثابة العمود الفقري لتحديد الإصلاحات في التحقق من الهوية التي يدعمها المشروع، وكذلك أيضا المدخلات من فرق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) وتحديد الهوية من أجل التنمية (ID4D) كانت هامة لتحديد أفضل الممارسات في التصميم وتعميم أرقام التعريف المميزة، وخاصة من جنوب آسيا.

40. يتم محاذاة خطة التصميم من أجل تطوير وتعميم السجل الاجتماعي مع أفضل الممارسات الدولية؛ ومن المرجح أن يحدث السجل الاجتماعي تحسينا كبيرا في أداء برامج نظام المساعدات الطبية وهو أكبر شبكة أمان اجتماعي في المغرب.[20] ومع ذلك، سيكون من الصعب إخراج المستفيدين من نظام المساعدات الطبية، الذين لا يقعون في فئة الخمس الأفقر للبرنامج، مما دفع حكومة المغرب إلى اختيار الإدخال التدريجي للاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى دخل (PMT) للمستفيدين من برنامج نظام المساعدات الطبية، وذلك تماشيا مع إعادة التأهيل لقواعد الأهلية. وسوف يُطبق نهجا تدريجيا مماثلا لبرنامج الدعم المباشر ونظام تيسير؛ وسوف يحتاج كل برنامج إلى وضع استراتيجية خروج واضحة تجنبا للمشاكل الاجتماعية والتوترات. وسوف يتطلب ذلك بذل جهود التوعية الإضافية مثل حملات التسجيل من أجل التأكد من تسجيل الأسر المعيشية الأفقر في السجل الاجتماعي.

41. فيما يتعلق بالجوانب الائتمانية، استفاد تصميم المشروع من إعداد وتنفيذ دعم الحكومة المحلية، (مشروع برنامج دعم الحكومة المحلية (PACT) رقم: P144438) ومشروع (منحة الصندوق الانتقالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والتى تديرها وزارة الداخلية. ويدعم المشروع بناء قدرات المجتمعات المحلية في المغرب من أجل الانخراط بشكل أفضل والاستفادة من عملية اللامركزية الأخيرة في المغرب. وعلى الرغم من بعض التأخير في تنفيذه، إلا أن هذا المشروع قد ساعد في بناء قدرات ائتمانية من قبل وزارة الداخلية، من أجل إجراء العمليات المالية والتوريدات المطلوبة في عملية الاستثمار المعيارية. وقامت مديرية الشؤون الإدارية (DAA) بإدارة الجوانب الإئمانية لهذه المنحة في وزارة الداخلية، وهي نفس المديرية التي سوف تقوم بإدارة الجوانب الائتمانية للعملية المقترحة؛ ومن المرجح أن تعود الخبرة المكتسبة مؤخرا بالنفع على الأداء الائتماني للعملية المقترحة.

رابعاً. التنفيذ

أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

42. ستضطلع حكومة المغرب بمسؤولية تنفيذ المشروع من خلال (أ) اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات (ب) مدير المشروع، (ج) وحدة إدارة المشروع، و(د) لجنتين فنيتين (واحدة من أجل السجل الوطني للسكان/رقم التعريف المميز، والثانية للسجل الاجتماعي). ومن أجل الإعداد للتجهيز للمشروع، تم تأسيس لجنة التوجيه المشتركة بين الوزارات بموجب الاتفاق المبرم فيما بين الوزارات بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2016 من أجل تنفيذ السجل الاجتماعي. وتم تأسيس وحدة إدارة المشروع طبقًا للقرار رقم 6450 بتاريخ 8 سبتمبر/أيلول 2016. وتأسست اللجنة الفنية للسجل الوطني للسكان بموجب الاتفاقية فيما بين الوزارات بتاريخ 1

20 بدءاً من عام 2012، قام البرنامج بتغطية 20% من تعداد السكان؛ ومع ذلك، لم يُشكل سوى ثلث هذه النسبة من الخمس الأشد فقرا من السكان (وكان 48% منهم من أفقر ثلاث شرائح عشرية). ومن المرجح أن يعمل إدخال آليات الاستهداف على مستوى الأسرة المعيشية باستخدام الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل، على تعزيز دقة الاستهداف لتصل إلى نسبة 55-65%، وذلك بالتماشي مع دقة الاستهداف الخاصة ببرامج مماثلة عبر العالم (Tesliuc et al., 2014).

ديسمبر/كانون الأول 2016. ويتطلب الإنشاء المُرض للجنة الفنية للسجل الاجتماعي الإكتمال في موعد لا يتجاوز شهرين بعد التاريخ الفعلي للمشروع (اتفاقية مؤرخة).

43. **اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات**. نظراً لأهمية وتعقيد الإصلاحات المدعومة في إطار المشروع، تشكلت لجنة توجيهات مشتركة بين الوزارات رفيعة المستوى وفقاً للاتفاق فيما بين الوزارات بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2016 من أجل تنفيذ السجل الاجتماعي. ويترأس اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات سكرتير عام وزارة الداخلية، وتتكون اللجنة من الأمناء العامين للوزارات التالية: وزارة الاقتصاد والمالية (MEF)، ووزارة الصحة (MoH)، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (MoSWFSD)، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (MNEVT)، ووزارة الشؤون العامة والحكامة (MAGG)، والمندوبية السامية للتخطيط. ويحدد الاتفاق الشروط المرجعية للجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، والتي سوف يكون دورها الآتي: (1) ضمان الاتساق والمواءمة بين أنشطة المشروع مع السياسات القطاعية؛ (2) استعراض والتحقق من صحة العروض الفنية والمؤسسية والتنظيمية لتنفيذ المشروع؛ (3) التحقق من صحة البرامج السنوية، ورصد التقدم المحرز، وكذلك التنفيذ في الوقت المناسب لكل أنشطة المشروع؛ (4) دراسة الوضع الحالي لتنفيذ المشروع لتقييم التقدم المحرز؛ (5) دراسة تحديات التنفيذ، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للمشروع، والنظر في الحلول المناسبة وإجراء تعديلات عند الضرورة؛ (6) اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتسهيل تنفيذ الأنشطة، وضمان التنفيذ الفعال للمشروع؛ (7) الإشراف على التواصل المؤسسي للمشروع. وعلى المدى المتوسط (من2 إلى 3 سنوات بعد بدء المشروع)، سوف تنظر الحكومة في إمكانية إدراج أصحاب المصلحة في القطاع الخاص في اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، لا سيما شركات المرافق العامة والبنوك (نظرا لأنه من المرجح أن يستفيد أصحاب المصلحة من بدء تنفيذ برنامج تحديد الهوية العام/القوي).

44. **مدير المشروع.** سوف يكون مدير المشروع هو النظير المباشر لدى البنك الدولي. وسوف تشتمل المسؤوليات الرئيسية له/لها على كل من: (أ) التحقق من صحة الشروط المرجعية والتقارير العامة وتقارير التقدم المحرز؛ (ب) ضمان جودة وتحقيق النتائج المتوقعة للمشروع؛ (ج) تعزيز المشروع؛ و(د) دعم التواصل في المشروع.

45. **وحدة إدارة المشروع**. تــأسست وحدة إدارة المشروع لدعم تنفيذ المشروع بموجب القرار رقم 6450 بتاريخ 8 سبتمبر/أيلول 2016 الصادر من وزارة الداخلية. وتُدار وحدة إدارة المشروع من جانب منسق مسؤول عن التنسيق الشامل لأنشطة المشروع والإدارة اليومية للمشروع، بما فى ذلك كل الجوانب الائتمانية وجوانب الإبلاغ والرصد. ويرفع المنسق التقارير لمدير المشروع، ويضمن التنسيق بين اللجان الفنية. وتتكون وحدة إدارة المشروع من موظفي الخدمة المدنية من مختلف إدارات وزارة الداخلية؛ وسوف يتم تعزيزهم بخبراء استشاريين متخصصين لدعم الأنشطة الفنية والائتمانية. وتتكون وحدة إدارة المشروع من مدير يشرف على تطوير السجل الوطني للسكان، ومدير مشروع يشرف على السجل الاجتماعي. في البداية، سيقوم كلا المديرين (تحت إشراف مديرية نظم المعلومات والاتصالات، بإدارة تطوير نظامي المعلومات لديهما. وإلى أن يتم تأسيس وتشغيل هيئة بطاقات التعريف الوطنية، سوف تتولى مديرية نظم المعلومات والاتصالات إدارة تنفيذ كل من رقم التعريف المميز، والسجل الاجتماعي، والسجل الوطني للسكان تحت إشراف من الأمين العام لوزارة الداخلية. وفي البداية، سوف يتولى مدير مشروع السجل الوطني للسكان وفريقه إدارة مجموعة بيانات السجل الوطني للسكان، وإسناد رقم التعريف المميز للسكان. ومن المتوقع أن يتم تحويل هذه الأدوار لهيئة بطاقات التعريف الوطنية بمجرد تشغيلها.

46. **اللجان الفنية:** تتكون اللجنة الفنية للسجل الوطني للسكان/رقم التعريف المميز من ممثلين من مختلف مديريات داخل وزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وهى مسؤولة عن نظم المعلومات. وتتكون اللجنة الفنية للسجل الاجتماعي من ممثلين من وزارة الداخلية ووزارات أخرى قطاعية (المندوبية السامية للتخطيط، ووزارة الصحة، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية). وتشمل مهامها الآتي: (أ) إعداد خرائط الطريق مع الأنشطة لتصميم وتنفيذ المكونات الفنية للمشروع؛ (ب) إعداد الأدوات الفنية لتنفيذها؛ (ج) ضمان التنسيق واتساق الأنشطة المضطلع بها في إطار المكونين 1 و2؛ (د) استعراض وتقييم للدراسات والاستشارات، (ه) الإشراف على إعداد المواصفات الفنية المطلوبة للمعدات والعمال، (الأجهزة والبرامج)، والتي سوف يتم الحصول عليها من خلال المشروع؛ و(و) تنفيذ برامج العمل السنوية ورصد التقدم المحرز. وسوف تقدم اللجنتان الفنيتان على حد سواء تقارير منتظمة إلى وحدة إدارة المشروع.

47. **التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف.** سوف تقوم المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT) باستعراض وتقييم التحقق من التقدم المحرز في تحقيق أهداف المشروع والمؤشرات المرتبطة الصرف، وفقا لبروتوكولات الامتثال المنصوص عليها في الملحق 2 بالتفصيل. ولابد وأن تكون تقارير التحقق مرضية بالنسبة للبنك الدولي. ومن الممكن أن يطلب البنك الدولي (حسب الحاجة) معلومات وتوضيحات إضافية قبل أن يأذن بالصرف.

48. **إعداد التقارير.** يقوم المقترض برصد وتقييم التقدم المحرز في المشروع وإعداد تقارير المشاريع، وفقا لأحكام المادة 5.08 من الشروط العامة، وعلى أساس مؤشرات مقبولة لدى البنك الدولي. ويغطي كل تقرير لمشروع فترة زمنية محددة، وهى نصف سنة تقويمية؛ ويتم تقديمه للبنك الدولي في موعد لا يتجاوز خمسة وأربعين (45) يوما من نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وسوف تصف هذه التقارير التقدم مقابل كل مكون فرعي بالمشروع. وستتضمن التقارير أيضا معلومات عن الوظائف الائتمانية، والتي سوف تكمل إعداد التقارير المالية، كما هو موضح في قسم الإدارة المالية في الملحق 3؛ وتم الاتفاق على صيغة محددة لهذه التقارير مع النظراء والمنصوص عليها في دليل عمليات المشروع.

49. **سوف يتم تقديم دعم التنفيذ من قبل البنك الدولى طوال فترة عمر المشروع.** ويشمل الدعم مهمات إشراف منتظمة، وبعثة استعراض مفصل نصف سنوية بعد سنتين من فعالية المشروع. وسوف تقوم بعثة الاستعراض نصف السنوية بتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج المؤشرات الأساسية وتحديد التعديلات المطلوبة.

ب. رصد وتقييم النتائج

50. تعد وحدة إدارة المشروع هى الجهة المسؤولة عن رصد وتقييم التقدم الشامل نحو تحقيق نتائج المشروع، بالإضافة إلى ضمان الوقت المناسب لجمع وتوفير البيانات ورصدها، والتحقق من الوثائق المقدمة للبنك الدولي. وتنسق وحدة إدارة المشروع مع قيادة وزارة الداخلية هذه الجهود، بالاشتراك مع الفرق الفنية، من أجل الإشراف على كل مكون وجدولة عمليات التفتيش على الموقع حسب الحاجة وتوثيق التقدم المحرز في تقارير المشروعات. ومن المتوقع أن تشتمل عملية التقييم والرصد على نظام معلومات متكامل مرتبط بقواعد بيانات ذات صلة مع لوحة قيادة واضحة، وذلك لرصد التقدم المحرز في مؤشرات النتائج الرئيسية والوسيطة. ومن الممكن أن يُصمم نظام الرصد والتقييم في البداية ليشتمل فقط على مؤشرات المشروع، ويمكن في نهاية المطاف أن يتطور ليصبح أداة شاملة لتعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة. ويشتمل نظام الرصد والتقييم للمشروع أيضا على عمليات التفتيش المفاجئ،

ومراجعة الحسابات، وتقييمات الأداء. وسوف يقدم البنك الدولي أثناء تنفيذ المشروع إرشاد فني ومنهجي للمفتشية العامة للإدارة الترابية ولفريق وحدة إدارة المشروع من أجل وضع إطار أساسي للرصد والتقييم وتقارير التقدم المحرز.

51. تحتاج وحدة إدارة المشروع لتعزيز قدراتها في إدارتها لمتطلبات الرصد والتقييم الخاصة بالمشروع، خاصة من أجل إعداد الاستبيان الدوري للأسر المعيشية بهدف تقييم أداء الاستهداف في السجل الاجتماعي.

52. يقدم إطار النتائج المقدم في الملحق 1 المؤشرات الرئيسية للمشروع، والأهداف وترتيبات جمع البيانات أثناء مدة المشروع.

ج. الاستدامة

53. **هناك العديد من العوامل التي تساهم بشكل إيجابي في استدامة نتائج المشروع المقترح.** أولاً، هناك ملكية فنية وسياسية قوية للعملية والإصلاح المُرافق الذي يدعمه هذا المشروع. وسوف تستفيد العملية من القيادة الاستراتيجية لوزارة الداخلية، والتي تدعمها وزارات قطاعية أخرى مثل: وزارة الشؤون العامة والحكامة، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة الصحة، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وكذلك رئاسة الوزراء، والمندوبية السامية للتخطيط. وتلتزم الحكومة إلتزاما تاما لمصاحبة التطور الفني للمشروع بالأطر القانونية والمالية الملائمة لضمان استخدام واستدامة نظم المعلومات والعمليات والمؤسسات التي سوف يتم تطويرها في إطار مشروع. وعلاوة على ذلك، إن تعيين أخصائي في الإدارة المالية، وأخصائي في للرصد والتقييم، وأخصائي قانوني، وأخصائي توريدات، وفقا لأحكام القسم 3 ج من الجدول 2 من اتفاقية القرض، سوف يضمن نقل المعرفة الفنية وتعزيز قدرات التنفيذ الفنية للمسؤلين الحكوميين متجاوزة مدة المشروع. ولضمان مزيد من الاستدامة، سوف يستثمر المشروع في وضع الأطر التنظيمية الملائمة التي تحدد بوضوح قواعد (الأدوار والمسؤوليات) لجميع المديرين والمستخدمين للنظم الجديدة. وسوف يتم إعطاء أهمية خاصة لضمان حماية البيانات واحترام حقوق الخصوصية الفردية (أنظر الملحق 2 لأفضل الممارسات الدولية). وسوف تضمن الحكومة إدراج الأطر القانونية والتنظيمية التي يدعمها المشروع في البرنامج القانوني للحكومة 2017-2021.

خامساً. المخاطر الرئيسية

أ. جدول ملخص تصنيف المخاطر

فئة الخطر	التصنيف
1. السياسة والحوكمة.	معتدل
2. الاقتصاد الكلي.	معتدل
3. السياسات والاستراتيجيات القطاعية.	كبير
4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج.	كبير

5. القدرة المؤسسية على التنفيذ والاستدامة.	كبير
6. المخاطر الائتمانية.	كبير
7. الاجتماعية والبيئية.	معتدل
8. أصحاب المصلحة.	كبير
الإجمالي	كبير

ب. التصنيف الإجمالي للمخاطر وشرح المخاطر الرئيسية

54. **تعد المخاطر الإجمالية للمشروع كبيرة.** يعزو هذا التصنيف إلى مخاطر كبيرة ناتجة عن، مثل: (1) السياسات والاستراتيجيات القطاعية؛ (2) التصميم الفنى؛ (3) القدرات المؤسسية على التنفيذ؛ (4) أصحاب المصلحة؛ (5) المخاطر الائتمانية.

55. **السياسات والاستراتيجيات القطاعية.** تعد المخاطر المرتبطة بالسياسات والاستراتيجيات القطاعية كبيرة؛ والجدير بالذكر أن الاستثمار في قطاع الحماية الاجتماعية بالمغرب في تزايد، وقد ساهمت برامج شبكة الحماية الاجتماعية الرئيسية بشكل كبير في نظام الحماية الاجتماعية. وفي حين أن هذه البرامج قد أسهمت في تحسين النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية، لا تزال هناك تحديات كبيرة في النظام يتعين معالجتها (اليونيسيف 2016). وكشفت دراسة لليونيسيف لعام 2016 أن المغرب تحتاج إلى نظام أكثر تكاملا من المساعدة الاجتماعية، نظرا للعدد الكبير للبرامج والمستفيدين. وتمثل العملية المقترحة خطوة أولى نحو سلسلة من الإصلاحات اللازمة لتطوير نظام شبكة الأمان الاجتماعي، ليكون أكثر اندماجا وشفافية وشمولية وفاعلية. ويمكن للقطاع أن يستفيد من وضع استراتيجية الحماية الاجتماعية الوطنية الموحدة، والتي تركز على التصدي لمخاطر الأسر المعيشية المحرومة بشكل كلي. وفي غياب مثل هذه الاستراتيجية، قد لا تؤدى الإصلاحات المدعومة من المشروع إلى تحقيق النتائج و/أو قد لا تتواصل بشكل كاف مع المستفيدين المستهدفين. علاوة على ذلك، تعتمد استدامة هذه العملية بشكل كبير على تنفيذ إطار قانوني ملائم، وهو ما يتطلب التشاور والتنسيق مع العديد من أصحاب المصلحة. وللتخفيف من هذه المخاطر، سوف يقوم البنك الدولي، بالشراكة مع اليونيسيف والبنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي، بمواصلة دعم جهود المغرب من أجل وضع رؤية متوسطة الأجل للقطاع. وأكدت أيضا وزارة الداخلية التزامها بإدخال الإصلاحات الرئيسية المتوخاة من قبل المشروع في برنامج الحكومة القانوني والتنظيمي الممتد لمدة خمس سنوات، لا سيما تلك التي تنطوي على تغييرات في التنظيم و/أو وضع قوانين جديدة (المكونات الفرعية 1.3 و 2.2). وأعربت أخيرا الجهات المانحة الأخرى (وخاصة البنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي) عن نيتها لتضمين بعض القواعد المرجعية للسياسات الملائمة لهذا المشروع، ولا سيما تلك المتعلقة بتطوير السجل الاجتماعي، وذلك كجزء من برامج دعم ميزانيتها (2017–2021) إلى قطاع الحماية الاجتماعية في المغرب.

56. **التصميم الفني.** تعد المخاطر المتعلقة بالتصميم الفني مخاطر كبيرة، ويرجع ذلك إلى تعقيد والنهج الابتكاري للعملية، والتي تتضمن استحداث رقم تعريف مميز لكل المواطنين وتطوير نظم المعلومات الهامة. وخلال المرحلة الأولى من الإصلاح، تتصور الحكومة أن رقم التعريف المميز سوف يتم الاحتفاظ به كرقم إدارى (خدمات إدارية) للسماح بنظم المعلومات المختلفة داخل الإدارة بتبادل ومشاركة المعلومات. ومع ذلك، ومن العوامل الهامة لاستدامة واستخدام نظام الرقم التعريفي المميز، أن يعرفه المواطن ويستخدمه للتفاعل مع الدولة. وباستحداث برامج وخدمات جديدة، يتوقع من الحكومة استخدام رقم التعريف المميز كأداة تعريف ومصادقة بشكل أكثر. علاوة على ذلك، سوف يتطلب تطوير النظم المقترحة تكنولوجيا لمعلومات والاتصالات المتطورة، والتي سوف تحتاج إلى أن تكون "مفتوحة" و"معيارية" من أجل إنشاء النظم المقترحة والسماح لها بالتطور. ومن أجل الحد من المخاطر الفنية للتصميم، سوف يقارن المشروع تصميمه مقابل خبرات دولية أثبتت نجاحها، وسوف يسعى للحصول على المساعدة الفنية المستمرة من قبل خبراء فى نفس المجال. كما سوف يتم تقديم المساعدة الفنية المكثفة طوال فترة التنفيذ، وذلك لتعزيز القدرات التنفيذية لوحدة إدارة المشروع. وعلاوة على ذلك، من أجل تأمين ورعاية تعويض السكان، سوف يتم تنفيذ استراتيجية التواصل متعددة الطبقات (مع الاتصال المفصل والمستمر)، وكذلك سوف يتم تنفيذ الأنشطة الرئيسية لإشراك المواطنين.

57. القدرة المؤسسية للتنفيذ. تعد نسبة خطر القدرة المؤسسية للتنفيذ كبيرة، ويرجع ذلك لأسباب تعقيد بعض الإجراءات المدعومة بالعملية، مثل: تعديل الإجراءات الإدارية القائمة للمستفيدين من التسجيل في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الرئيسي، وإسناد رقم تعريف مميز للمواليد في السجل المدني. وسوف تتطلب هذه الإجراءات الإدارية الجديدة بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية على المستوى المحلي، والتي سوف تخضع لتعديلات كبيرة في طريقة العمل الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يقوم السجل الاجتماعي بوضع معايير الأهلية الجديدة لشبكات الأمان الاجتماعي الحالية، والتي قد تلغي أهلية عدد من المستفيدين الحاليين. ويشكل هذا الأمر تحديا للحكومة خلال الفترة الانتقالية. علاوة على ذلك، على الرغم من أن الهيئة المنفذة – وهي وزارة الداخلية – لديها القدرة الهائلة داخلها على تقديم خدمات التسجيل على المستوى المحلي، إلا أن قدرة الوزارات القطاعية التي تحتاج إلى تبني إجراءات تسجيل جديدة للبرنامج سوف تحتاج إلى تعزيز، ولاسيما وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة الصحة، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، كمنفذ رئيسي لشبكات الأمان الاجتماعي، من أجل استخدام رقم التعريف المميز كأداة دخول فى برنامج التسجيل. وللتخفيف من حدة مخاطر القدرات المؤسسية، سوف يتولي المشروع اعداد الأدلة التشغيلية لتوثيق الإجراءات الإدارية الجديدة بشكل صحيح. وبالنسبة للمخاطر ذات الصلة، بإلغاء المنافع المكتسبة؛وسوف يدعم المشروع استراتيجية التواصل واستراتيجيات التحول لكل واحد من برامج الحماية الاجتماعية المعنية (وخاصة لبرنامج تيسير). وأخيرا، سوف يقوم البنك الدولي بتوفير الدعم المستمر من أجل بناء القدرات والتدريب لموظفي الخدمة المدنية، للتأكد من تنمية قدرات جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تبني التغيرات في النظام الذي سوف يتم استحداثه.

58. بينما قامت الحكومة في الماضي بتنفيذ عدة برامج من أجل النتائج لدعم برامج عدة في البلاد، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي سيتم فيها استخدام فيها تمويل المشروعات استثمارية مع مؤشرات مرتبطة بالصرف في المغرب. وعلى هذا النحو، قد يكون هناك منحنى تعليمي للتكيف مع هذا النهج الجديد؛ وعلى الرغم من ميزات التصميم المتماثلة بين تمويل المشروعات الاستثمارية مع مؤشرات مرتبطة بالصرف وبرامج من أجل النتائج. وبالتالي تم تصميم أهداف المؤشرات المرتبطة بالصرف بشكل واضح وواقعي بعد مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك (وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة الصحة، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية). ولن يتم صرف المدفوعات المستندة إلى النتائج بشكل نسبي، بل عندما تتحقق النتائج بشكل كامل. وسوف يتم تفعيلها عندما تتحقق المؤشرات المرتبطة بالصرف، بغض النظر عن سنة الإنجاز (ويعني ذلك أنه من الممكن أن يُطلب الصرف عندما يتم تحقيق الأهداف، وحتى لو تم تحقيق هذه الأهداف في وقت سابق عن ما خطط له). وسوف يقوم البنك الدولي بتقديم الدعم عن كثب والمستمر خلال تنفيذ المشروع.

59. **المخاطر الائتمانية**. تتولى مديرية الشؤون الإدارية بوزارة الداخلية التوريدات والإدارة المالية وإعداد التقارير. وبينما يقع نظام الإدارة المالية العامة (PFM) بالمغرب تحت تصنيف (صغير)، وتتولي مديرية الشؤون الإدارية الجوانب الائتمانية للمشروع نظرا لخبرتها السابقة في إدارة المشروعات الممولة من البنك الدولي. وتُصنف المخاطر الائتمانية للمشروع على أنها كبيرة. وتعتبر مخاطر الإدارة المالية للمشروع كبيرة بسبب: (1) الحاجة لإنتاج تقارير تنفيذ الميزانية (BERs) في الوقت المناسب من برنامج الإنفاق المؤهل، كتوثيق وأدلة على تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف؛ (2) الحاجة إلى وضع ميزانية للاستثمار وبرنامج الإنفاق المؤهل بصورة صحيحة في قانون التمويل لمدة المشروع. وتعد مخاطر توريدات المشروع أيضا كبيرة، وذلك بسبب: (أ) الخبرة المحدودة لدى مديرية الشؤون الإدارية في التوريدات المعقدة واختيار الخبراء الاستشارين باستخدام إجراءات البنك الدولي؛ (ب) التنسيق عالي المستوى المطلوب بين مديرية الشؤون الإدارية والإدارات الأخرى في وزارة الداخلية والوزارات المشاركة الأخري المستفيدة من الخدمات والسلع المقدمة من قبل وزارة الداخلية باعتبارها وحدات الموازنة. وللتخفيف من هذه المخاطر: (1) سوف يتم تعيين مسؤول

مالي وأخصائي توريدات (من ذوي الخبرة بالمشروعات الممولة من قبل البنك الدولي)، وذلك من أجل المساعدة في تنفيذ الأنشطة الائتمانية للمشروع وتعزيز قدرات الموظفين داخل مديرية الشؤون الإدارية وفقا لأحكام القسم الثالث ج من الجدول 2 من اتفاقية القرض؛ (2) تم تحديد المسؤوليات الواضحة والمساءلة التشغيلية والائتمانية لكل كيان/وزارة بواسطة الاتفاقيات المشتركة فيما بين الوزارات لتنفيذ السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2016 و1 ديسمبر/كانون الأول 2016، على التوالي؛ (3) سوف يتم حديد مصادر معلوماتية مناسبة ومتطلبات إعداد التقارير لكل مؤشر مرتبط بالصرف بشكل شامل من دليل عمليات المشروع؛ (4) سوف يتم تقديم الدعم الائتماني لمديرية الشؤون الإدارية من قبل البنك الدولي خلال فترة تنفيذ المشروع. وإذا تم تنفيذ آليات التخفيف هذه بشكل ملائم، فمن الممكن أن يُعاد النظر بشأن المخاطر الائتمانية وتعديل التصنيف إلى (معتدل).

60. **مخاطر أصحاب المصلحة.** تعد المخاطر المرتبطة بأصحاب المصلحة كبيرة، وذلك نظرا للطبيعة المعقدة للعملية، وتنسيق الجهود الكبيرة المطلوبة لتنفيذ المشروع، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين في التنفيذ. ومع ذلك، سوف تتم مراجعة هذا التصنيف طوال فترة تنفيذ المشروع ليعكس الجهود المبذولة للتخفيف من هذه المخاطر. ونتيجة لذلك، سوف يدعم المشروع حكومة المغرب لتصميم وبدء تنفيذ أنشطة المشاورات مع أصحاب المصلحة وإشراك المواطنين. وسوف تشمل استراتيجية التواصل جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تصميم وتنفيذ الإصلاح لكسب تأييدهم وضمان مشاركتهم. وتتوقع حكومة المغرب إنشاء آلية رفع المظالم على المستويين المحلي والوطني لتعزيز الشفافية وإشراك المواطنين. وأخيرا، من أجل تخفيف حدة المخاطر على أصحاب المصلحة، سوف تتولى اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات وضع مبادئ توجيهية للسياسات الاستراتيجية للإصلاح المتوخى. علاوة على ذلك، لإضفاء الطابع الرسمي على رؤية المشروع، وضعت السلطات المغربية الاتفاقات المشتركة بين الوزارات لتنفيذ السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2016، و1 ديسمبر/كانون الأول 2016، على التوالي؛ والتي تحدد الأدوار والمسؤوليات ونتائج الأنشطة والإصلاحات المختلفة التي يدعمها المشروع.

سادسا. ملخص التقييم

أ. التحليل الإقتصادي

61. **سوف يساهم تطوير السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي في تحسين كفاءة النفقات الاجتماعية، وخصوصا شبكات الأمان الاجتماعي.** سوف يسهم المشروع المقترح في تطوير "المنافع العامة الوطنية " والتي من شأنها:

– **الحد من التكاليف المرتبطة بالتحقق من الهوية.** سوف تقوم الأنشطة التي يضطلع بها المشروع بتسهيل عمليات التحقق من الهوية الحالية، مع خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بتحديد الوثائق المستخدمة حاليا من قبل المواطنين كدليل لهوياتهم. كما سيقلل السجل المدني المُحدث/الرقمي من التكاليف المتكبدة من جانب المواطنين فيما يخص الانتقال وإصدار الوثائق الورقية.

– **تعزيز المدخرات نتيجة للأخطاء، والكسب المزدوج، والاحتيال.** سوف تساهم الإجراءات المدعومة في إطار هذا المشروع في بناء قاعدة قوية وموثوقة للمعلومات فيما يتعلق بالمسفيدين من البرنامج للحد من التسرب، **والكسب** المزدوج، والاحتيال.

– **خفض تكلفة استهداف المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي.** تشير التقديرات بناء على الخبرات الدولية (البنك الدولي، 2014) أن استهداف المستفيدين المحتملين من شبكات الأمان الاجتماعي يمكن أن يصل إلى نسبة 25 إلى 75 في المائة من جميع التكاليف

الإدارية المتعلقة بتنفيذ البرامج الاجتماعية. وسيساهم تطوير السجل الاجتماعي في وحيد العمليات الإدارية المرتبطة بتسجيل العديد من برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وبالتالي تقليل التكاليف الإدارية.

– **تعزيز توزيع أكثر تقدمية للنفقات الاجتماعية.** سوف تعمل المواءمة وتحديث عمليات الاستهداف عبر البرامج على تقليل الإشتمال والإقصاء من الأخطاء، مما يجعل الإنفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعي أكثر تقدمية وفعالية.

– **تعزيز الاشتمال الاجتماعي.** تسهم الأنشطة التي يدعمها المشروع في: (أ) تحديد هوية السكان المؤهلين؛ و(ب) ارتفاع مستوى الاهتمام بالأسر المعيشية الأفقر في البرامج الرئيسية لشبكة الأمان الاجتماعي الوطنية.

62. سوف تعود أفضل الأنظمة المستخدمة للاستهداف وتحديد الهوية بالنفع بشكل كبير، خاصة على المرأة. وفي واقع الأمر، يعد تحديد الهوية من العوامل الهامة من أجل المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في مجالات السياسات المتعددة. وتكشف الدلائل أن التحديد الفريد للهوية يعود بالنفع المباشر على المرأة وأسرتها، وذلك نتيجة لقدرتهن على إمكانية الحصول على المنافع والخدمات الحكومية والفرص الاقتصادية (أنظر الإطار 1).

63. **فعالية تكلفة الإجراء التدخلي.** نظرا للأنشطة التي يدعمها المشروع، من المتوقع أن يزيد حجم تأثير الفقر للبرنامجين الرئيسيين لشبكات الأمان الاجتماعي التابعين للحكومة (مثل: برنامج تيسير ونظام المساعدات الطبية) إلى الضعف، فيما يخص مستويات الإنفاق المشابهة (أنظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل).

64. **تحليل التكاليف إلى المنافع.** يقدر معدل العائد الداخلي (IRR) للمشروع لمدة خمس سنوات بنسبة 19% في ظل افتراضات تحفظية. (أنظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل).

65. **هناك مبررات قوية لتمويل القطاع العام لهذه العملية،** نظرا للوضع الحالي لنظام تقديم الخدمات الاجتماعية في البلاد، والذي يتصف بتجزئة البرنامج، وثغرات تحديد الهوية، والتغطية المحدودة، والتوزيع المتراجع للنفقات الاجتماعية، والإجراءات الإدارية المرهقة للتسجيل في البرنامج.

66. **القيمة المضافة من البنك الدولي.** يقدم البنك الدولي معرفة فنية عميقة، وكذلك الخبرة في مجال الحماية الاجتماعية والاستهداف وتحديد الهوية، وأيضا خبرات دولية لدعم الحكومات من أجل تصميم وتنفيذ نظم أكثر إنصافا وشفافية وفاعلية لتقديم الخدمة الاجتماعية. علاوة على ذلك، تستند هذه العملية المقترحة على توصيات السياسات الناتجة عن عمل البنك الدولي التحليلي وحوار السياسات الذي يهدف إلى دعم الحكومة المغربية في وضع نظام حماية اجتماعية أكثر كفاءة وتكامل وإنصاف.

الإطار 1: منافع تحديد الهوية من حيث النوع الاجتماعي

من الممكن أن تعمل نظم تحديد الهوية الأفضل على تحسين المساواة بين الجنسين عبر مجالات السياسيات المتعددة:

– *إمكانية الحصول على الخدمات المالية*: يُعد الإثبات القانوني للهوية بمثابة أمر محوري للقدرة على إمكانية الحصول على الخدمات

المالية، لا سيما بالنسبة للسيدات.

– *إمكانية الحصول على التمكين والحماية الاجتماعية*: يمكن للهوية الرقمية ضمان وصول المنافع المخصصة للنساء، مثل: التحويلات النقدية المشروطة، إليهن. ففي باكستان، على سبيل المثال، يُعد استخدام الهويات البيومترية بمثابة شرط مسبق من أجل الدخول في برامج التحويلات النقدية، بما يضمن وصول المبالغ المخصصة للمستفيدات الإناث إليهن مباشرة، بدلا من أزواجهن أو أخوانهن، وهو ما كان أمراً شائعاً في ظل النظام السابق.

– *المشاركة السياسية*: على الرغم من تنوع متطلبات هوية الناخب بين البلدان المختلفة، إلا أنه غالبا ما يتم تهميش النساء من أي عملية انتخابية في حالة عدم امتلاكهن لأي شكل من الأشكال المعترف بها لبطاقات الهوية أو البطاقات الانتخابية. وعادة ما يحدث ذلك نظرا لكون النساء على الأرجح من الأميات؛ وقد تملي عليهن الأعراف الاجتماعية تقييد حركتهن، مما يؤدي إلى منعهن من السفر إلى ودخول المكاتب العامة من أجل الحصول على الوثائق.

المصدر: دهان وهانمير (2015)

ب. النواحي الفنية

67. يعد المشروع سليما من الناحية الفنية. وقد استفاد الإعداد لهذه العملية من الدروس المستفادة من عدة أنشطة أجريت في إطار برنامج إصلاح الدعم والتحويلات النقدية (برنامج رقم 133498) والمساعدة الفنية. وقد دعمت هذه المساعدة الفنية في إعداد كل مكون من مكونات المشروع المقترح والتعلم المنهجي، عبر الدراسات التحليلية، وورش العمل والزيارات على المستوى الوطني، والتعلم من مختلف البلدان/الجنوب – الجنوب. وبشكل أكثر تحديدا، أنتج برنامج المساعدة الفنية دراستين رائدتين في عام 2014–15، واللتان كانتا بمثابة العمود الفقري لتحديد الإصلاحات التي يدعمها هذا المشروع، وهما: *"تقرير حول تقييم نظم تحديد الهوية في المغرب"*، و"تقييم أداء الاستهداف في برامج تيسير ونظام المساعدة الطبية".[21]

68. أستفاد إعداد المشروع من عملية التفاعل الوثيق مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للبنك الدولي وفرق عمل تحديد الهوية من أجل التنمية، وكذلك المجموعة المواضيعية العالمية لنظام الحماية الاجتماعية. وقد كانت مدخلات تكنولوجيا المعلومات هامة من أجل تصميم المكون 1 (تطوير السجل الوطني للسكان مع رقم التعريف المميز وإنشاء هيئة بطاقات تعريف وطنية)، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في تصميم وتعميم أرقام التعريف المميزة. وقدمت المجموعة المواضيعية العالمية لنظام الحماية الاجتماعية

21 قدمت التقارير تقييما لبرامج تحديد الهوية الرئيسية في المغرب. وكانت الأداة المستخدمة هي أداة تقييم الحماية الاجتماعية الحديثة – وحدة تحديد الهوية، والتي تم وضعها من جانب كل من البنك الدولي، و منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة العمل الدولية. وقد أدى هذا التقييم إلى التوصل إلى تقرير دولة المغرب "تقييم نظم تقديم الخدمات – وحدة تحديد الهوية". علاوة على ذلك، تم أيضا إجراء تقييم لأداء الاستهداف في برامج نظام المساعدة الطبية وتيسير، وذلك بالتعاون الوثيق بين كل من البنك الدولي والمرصد الوطني للتنمية البشرية في الفترة من نوفمبر 2014 حتى أبريل/نيسان 2015.

في إطار اتصالاتها من أجل مبادرة إصلاح الحماية الاجتماعية (مجموعة البنك الدولي للاتصالات والتسويق الاجتماعي والتواصل)[22] الدعم من من خلال تزويد النظراء بأفضل الممارسات المعنية بحملات التواصل، وذلك لتقديم السجلات الاجتماعية للسكان في البرازيل وأندونسيا (المكون 2). وقد قدمت هذه التفاعلات العديد من الدروس التي تم إدراجها في تصميم المشروع.

69. قد استفاد المشروع على نطاق واسع من التعلم بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب. ونُظمت جولة دراسية إلى فرنسا (مرسيليا) وبلجيكا في مارس/آذار 2015، وسُمح للنظراء بالإطلاع على التعريف المميز وسجل السكان الوطني الخاص بهذه البلدان – وذلك باعتبارها ضمن أفضل أنظمة العالم استخداما لتعريف الهوية المميز كنقطة دخول (والتحقق من الهوية) للخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة. علاوة على ذلك، بفضل الجهود المقدمة من جانب فريق تحديد الهوية من أجل التنمية، قام رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات بالهند والمدير السابق لسلطة تحديد الهوية المميز بالهند بزيارة الرباط في إبريل/نيسان 2016 لمشاركة كبار مسؤولي وزارة الداخلية بتجربة الهند الفنية والتشغيلية بخصوص تصميم وتنفيذ رقم التعريف المميز للبلاد (والمعروف باسم برنامج *أدهار* لتعريف الهوية). وقد ساهمت هذه الأنشطة في دمج عناصر تصميم هامة للمكون 1. وعلاوة على ذلك، تم تنظيم جولة دراسية لكولومبيا (مايو/آيار 2014) من أجل إطلاع النظراء المغاربة على تصميم وتنفيذ السجل الاجتماعي في كولومبيا، وقد أسهمت هذه الجولة الدراسية بإدراج عناصر تصميم هامة بالنسبة للمكون 2.

ج. الإدارة المالية

70. تعد وحدة إدارة المشروع هي المسؤولة عن تنفيذ المشروع. وقد تم تقييم قدرات الإدارة المالية أثناء مرحلة الإعداد من خلال عقد اجتماعات في وزارة الاقتصاد والمالية مع مديرية الميزانية والأمين العام وبعض الأقسام المشاركة من وزارة الداخلية، والمفتشية العامة للمالية، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، والوزارات الشريكة في إدارة برنامج الإنفاق المؤهل. وتشير تجربة البنك الدولي في المغرب والإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) 2016 إلى أن النظام المالي العام للمغرب محكوم بإطار قانوني وتنيظمي تفصيلي.

71. تعد وزارة الداخلية هي الجهة المسؤولة عن الإدارة المالية وإعداد التقارير، وذلك باستخدام الأنظمة والإجراءات المقبولة لدى البنك الدولي. وقد تم إجراء تقييم لنظام الإدارة المالية المعمول به في وزارة الداخلية من أجل تحديد ما إذا كان هذا النظام يلبي أدنى متطلبات البنك الدولي لإدارة المشروع كما هو منصوص عليه في سياسات البنك الدولي لتمويل المشروعات الاستثمارية (OP/BP 10.00). ويشمل التقييم المالي مجالات الحسابات والإدارة المالية و وإعداد التقارير وتدقيق المشروع. واستخلص التقييم أن نظام الإدارة المالية بما في ذلك الأجهزة المطلوبة لتلبية احتياجات الرصد المالي للمشروع، تلبي الحد الأدنى من متطلبات البنك الدولي. ويستند نظام الإدارة المالية المعمول به في وزارة الداخلية إلى مبادئ وإجراءات يحددها إطار قانوني مطبق على القطاع العام، وخاصة في المؤسسات الحكومية في المغرب.

72. سوف تكون مديرية الشؤون الإدارية لوزارة الداخلية هي الهيئة المسؤولة عن الإدارة المالية للمشروع، وسوف تُقدم التقارير بمساعدة أخصائي مالي يتم تعينه خصيصا لهذ الغرض. ولدي مديرية الشؤون الإدارية بوزارة الداخلية خبرة في إدارة مثل هذه المشروعات الممولة من جانب البنك الدولي، مثل: مشروع برنامج دعم الحكومة المحلية. ويمتلك قسم الميزانية والمحاسبة (DBC) داخل مديرية الشؤون الإدارية دليلا متطور للحسابات والميزانيات، والذي يصف إجراءات الميزانية ودورات الموافقة على النفقات. وقامت الخزينة العامة للمملكة بوزارة الاقتصاد والمالية بوضع نظام إدارة الإنفاق المتكامل (GID)، وهو النظام المطبق في الإدارات

22 COSMOS : مجموعة البنك الدولي للاتصالات والتسويق الاجتماعي والتواصل.

العامة من أجل الإدارة المتكاملة للموازنة. ويستخدم هذا النظام من قبل وزارة الداخلية لإدارة وتتبع ميزانياتها. وبالتالي، يقوم نظام إدارة الإنفاق المتكامل بتمكين إعداد البيانات المالية السنوية للمشروع، والتي سوف يقدمها للمدقق.

73. سوف يتم إعداد تقارير مالية مؤقتة وغير مدققة (UIFR) للمكونات الفرعية 1.1 و2.1 والمكون 3 كل نصف عام، وذلك لتعكس جميع معاملات التدفق النقدي والصرف. وسوف يستند كل تقرير مالي غير مدقق إلى معلومات مستخرجة من نظام إدارة الإنفاق المتكامل، والتحديثات المعنية بالتوريد، وتنفيذ ميزانية المشروع من قبل خدمات مديرية الشؤون الإدارية؛ وتُقدم للبنك الدولي في موعد أقصاه 45 يوما بعد نهاية نصف العام.

الجدول 6: المكونات الفرعية 1.1 ، 2.1، والمكون 3

المكونات	الوصف	المبلغ (مليون دولار أمريكي)
المكون الفرعي 1.1	تصميم وتطوير نظم السجل الوطني للسكان	7,0
المكون الفرعي 2.1	تصميم وتطوير نظم السجل الاجتماعي	20,0
المكون 3	إدارة المشروع، وبناء القدرات، والرصد والتقييم	4,75
الإجمالي		**31,75**

74. تشتمل التقارير المالية غير المدققة على تقرير تنفيذ الموازنة المعد من قبل برنامج الإنفاق المؤهل، فيما يخص المكونات الفرعية 1.2، و1.3، 2.2 و2.3؛ سوف يتم صرف الأموال مشروطة بتحقيق مرض للمؤشرات المرتبطة بالصرف، والتي سوف يتم تطبيقها مقابل سداد النفقات التي يتكبدها برنامج الإنفاق المؤهل.

الجدول 7: المكونات الفرعية 1.2، و1.3، و2.2، و2.3

المكونات الفرعية	الوصف	مليون دولار أمريكي	المؤشرات المرتبطة بالصرف
المكون الفرعي 1.2	إسناد رقم التعريف المميز للسكان في منطقة المشروع.	24	**المؤشر المرتبط بالصرف رقم 1:** عدد المواليد الجدد الذين تم إسناد رقم تعريف مميز إليهم في السجل المدني في منطقة المشروع. **المؤشر المرتبط بالصرف رقم 2:** السكان (في سن 6

			سنوات أو أكثر) الذين أسند إليهم رقم تعريف مميز في منطقة المشروع.
المكون الفرعي 1.3	إنشاء وتشغيل السجل الوطني للسكان ورقم التعريف المميز وهيئة بطاقات التعريف الوطنية.	14	**المؤشر المرتبط بالصرف رقم 3:** إنشاء وتشغيل السجل الوطنى للسكان ورقم التعريف المميز وهيئة بطاقات التعريف الوطنية.
المكون الفرعي 2.2	إنشاء الإطار القانوني (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي لكي يصبح نقطة دخول وظيفية فريدة لشبكات الأمان الاجتماعي.	11	**المؤشر المرتبط بالصرف رقم 4:** إنشاء وتشغيل السجل الاجتماعي بشكل قانوني لكي يصبح نقطة دخول وظيفية فريدة لشبكات الأمان الاجتماعي.
المكون الفرعي 2.3	نقل المستفيدين من برامج نظام المساعدات الطبية وبرنامج تيسير وبرنامج دعم إلي السجل الاجتماعي في منطقة المشروع.	19	**المؤشر المرتبط بالصرف رقم 5:** حصة المتقدمين الجدد فى نظام المساعدات الطبية وبرنامج دعم وبرنامج تيسير، المسجلين في السجل الاجتماعي.
الإجمالي		**68**	

برنامج الإنفاق المؤهل

75. بعد إجراء تقييم لبنود الميزانية الخاصة بتحويلات برنامج تيسير وبرنامج نظام المساعدات الطبية وبرنامج دعم، تم استنتاج أن هناك برنامجين فقط من الثلاثة برامج مؤهلين للحصول على تمويل من البنك الدولي وللإدراج في مشروع برنامج الإنفاق المؤهل.[23] ويشمل هذان البرنامجان: (1) برنامج تيسير للتحويلات النقدية المشروطة، وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة التعليمية، وقد استفاد منه حوالي 833 ألف طفل في 2015 من أسر فقيرة في مناطق محددة؛ (2) برنامج دعم للتحويلات النقدية المشروطة، وهو برنامج يقدم تحويلات نقدية مباشرة للأرامل اللائي تعانين من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة مع مراعاة الأيتام. ويتكون هذان البرنامجان الخاصان بالميزانية من التحويلات النقدية للسكان، وبالتالي، لا يتضمنان أي أشياء يمكن توريدها. علاوة على ذلك، يعد كلا البرنامجين أكبر بكثير من المبلغ المتوقع صرفه من قبل المشروع؛ وحتى في السنة التي من المتوقع أن تكون الأعلى من حيث المدفوعات (20 مليون دولار أمريكي في 2017)، سوف تكون المصروفات فقط بنسبة ما يعادل 30.7 بالمائة من برنامج الإنفاق المؤهل (الجدول 8).

الجدول 8: مشروع الإنفاق المؤهل الخاص بالمشروع (مليون دولار أمريكي)

23 نظرا لأن نظام المساعدة الطبية لا يضمن إمكانية تتبع وصول الأموال الخاصة بالبرنامج إلى المستفيدين، لم يتم إدراجه في برنامج الإنفاق المؤهّل.

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي خطوط برامج الإنفاق المؤهل	50,0	69,6	65,0	65,0	65,0	65,0	65,0	65,0
برنامج دعم (التحويلات النقدية)*	–	19,6	15,0	15,0	15,0	15,0	15,0	15,0
برنامج تيسير (التحويلات النقدية)*	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0
مدفوعات المشروع (التوقعات)	–	–	0	20,0	16,0	13,0	12,0	7,0
المدفوعات كنسبة مئوية في برنامج الإنفاق المؤهل	–	–	0	30,7	24,6	20,0	18,4	10,7
المدفوعات كنسبة مئوية من إنفاق البرنامج								
برنامج دعم	–	–	0	133,0	106,6	86,6	80,0	46,6
برنامج تيسير	–	–	0	40,0	32,0	26,0	24,0	14,0

*الأعوام (2014–2016) تعكس المبالغ المدفوعة إلى برامج دعم وتيسير.

**الأعوام (2017–2021) تعكس اعتمادات الميزانية (النفقات المبرمجة) الخاصة بالبرنامجين (دعم وتيسير).

76. يتمتع برنامجي التحويلات النقدية المُدرجان في برنامج الإنفاق المُؤهل (برنامج تيسير، وبرنامج الدعم المُباشِر للنساء الأرامِل في وضعية هشة) بضوابِط داخلية مناسبة؛ ووحدات إدارتها بالتنسيق مع الفروع الرئيسية والإقليمية لرصد ومُراقبة تلك البرامج، تعد التقارير قبل وبعد استلام التحويلات، وقدم المعلومات المعنية بمراقبة المشروع، والتقدم الذي تم إحرازه في مُختلف الأنشطة (التطبيقات، والمدفوعات، وإدارة القضايا، وما إلى ذلك)، انظر الملحق 3 لمزيد من التفاصيل. وتُحدد تلك التقارير كمية المخالفات التي تم الكشف عنها في تنفيذ البرنامج؛ وتسعى لوضع إصلاحات لها مثل الأخطاء. وسوف يتم الكشف عن أي انحراف في الوقت المُناسِب من أجل تطبيق الإجراءات التصحيحيَّة ذات الصلة لتجنب المدفوعات الزائدة أو المتدنية للمستفيدين. وتضمن عمليات الرقابة إمكانية تتبُّع التحويلات للمستفيدين من خلال التقارير وآليات الرصد، وتخضع للرقابة والضوابط من جانب الهيئات الرقابية والوزارات المعنية. وبالتالي، يُلبي البرنامجان المعايير الائتمانية للإدراج في برنامج الإنفاق المُؤهل، وتكون نفقاتهما مؤهلة للسداد من جانب البنك الدولي في إطار المشروع.

77. تم تحديد مخاطِر التنسيق غير الكافي بين مديرية الشئون الإدارية، وغيرها من إدارات وزارة الداخلية، والوزارات الشريكة التي سوف تستفيد من السلع والخدمات التي تقوم بتوريدها وزارة الداخلية مثل ميزانية السُلطة. وعلاوة على ذلك، تعتمد طبيعة المشروع المُقتَرَح القائمة على النتائج على إعداد تقارير تنفيذ الموازنة في الوقت المناسِب من برامج الإنفاق المؤهل، مثل: توثيق وإثبات المُؤشرات المرتبطة بالصرف في الوقت المناسِب. ويُعتبر عدم توافر المعلومات أو كفايتها في

الوقت المُناسِب لتلك الأغراض من المخاطر المحتملَة. وعلاوة على ذلك، كشف استعراض الجمعية المغربية لدعم التمدرس (AMAS) وتقارير التدقيق والبيانات المالية حتى عام 2014 عن وجود ديون مُتأخرة للبرنامج، والتي لم يتم دفعها بعد؛ وسوف يتم اتخاذ الإجراءات التالية للتخفيف من هذه المخاطِر:

أ) المخاطِر المُتعلِقة بوزارة الداخلية: أ) بناء قدرات الموظفين الماليين والإداريين الحاليين فيما يخص الإدارة الماليَّة والصرف؛ ب) اعتماد وإعداد دليل عمليات المشروع المقبول لدى البنك الدولي في الوقت المُناسِب؛ ج) تعيين مسؤول مالي مُكرّس لدعم مديرية الشئون الإدارية، ومُنسق وحدة إدارة المشروع، ود) تخصيص ميزانية البرنامج في الوقت المُناسِب للمشروع من أجل تغطية نفقات البرنامج.

ب) المخاطر المُتعلقة بالوزراء المعنيين والمتعلقة ببرامج الإنفاق المُؤهل: أ) توقيع الاتفاقيات المشتركة فيما بين الوزارات للسجل الوطني للسكان، والسجل الاجتماعي (التي وضعتها وزارة الداخلية بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2016، و1 ديسمبر/كانون الأول 2016 على التوالي)، لتحديد المسؤوليات المالية والائتمانية والتنفيذية بشكل واضح لكل وزارة؛ ب) سوف يقدم برنامج تيسير تقارير التدقيق المتعلقة بالبيانات المالية الخاصة بالجمعية المغربية لدعم التمدرس للفترة 2015-2016 في موعد أقصاه 30 يونيو/حزيران 2017 من أجل الإبلاغ عن موقف المتأخِّرَات، وتوفير الوضوح بشأن التوصيات التي سوف تنفذها الجمعية المغربية لدعم التمدرس، وج) بما في ذلك مصادر المعلومات الملائمة في دليل عمليات المشروع، ومُتطلبات غعداد التقارير المعنية بالمؤشرات المرتبطة بالصرف.

78. يكون لدي وزارة الداخلية بياناتها المالية للمشروع، والتي تم مراجعتها من جانب المفتشية العامة للمالية وفقًا لأحكام القسم 5.09 (ب) من الشروط العامة. ولابد أن تغطي كل مراجعة من مراجعات البيانات المالية على تغطية فترة قدرها سنة مالية واحدة للمقترِض. ويتم تقديم البيانات المالية المُنقحة إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد انتهاء تلك الفترة. وسوف يتم استعراض الشروط المرجعية للتدقيق والتحقق منها من جانب البنك الدولي.

79. **تدفق الأموال.** سوف يتبع تدفق الأموال بين البنك الدولي ووزارة الداخلية إجراءات الصرف الخاصة بالبنك الدولي. وسوف يتم دمج الأموال بالكامل في الميزانية العامة (BGE) للدولة. وسوف يتم تحويلها إلى حساب خزانة الدولة الوحيد إلى البنك المركزي (بنك المغرب). وقد تم مناقشة آلية تدفُّق الأموال ضمن إطار هذا المشروع مع إدارة المُوازنة الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية لضمان قابليَة تحديد الأنشطة التي تم توريدها الخاصة بالمشروع، وتجهيز بنود الميزانية داخل ميزانية وزارة الداخلية من أجل مكون الاستثمار.

80. **خطة العمل.** تم الاتفاق على الإجراءات التالية مع المُقرِض:

الإجراءات الواجب اتخاذها	متى	حالة ما تم اتخاذه من إجراءات

لقد اعتمد المقترض دليل عمليات المشروع بالشكل والمضمون المرضيين للبنك.	الفاعلية	غير مُستحق بعد.
تُعيِّن وحدة إدارة المشروع أخصائي في الإدارة المالية، وأخصائي في التقييم والرصد، وأخصائي قانوني، وأخصائي توريدات بما يتوافَق مع أحكام القسم الثالث جـــ من الجدول 2 فيما لاتفاقية القرض.	اتفاقيَّة مؤرَّخة – في موعد لا يتجاوز شهرين (2) بعد تاريخ السريان.	غير مُستحق بعد.
ينشئ المقترض الجنة الفنية للسجل الاجتماعي مع الشروط المرجعيَّة والتكوين المُرضي للبنك الدولي.	اتفاقيَّة مؤرَّخة – في موعد لا يتجاوز شهرين (2) بعد تاريخ السريان.	غير مُستحق بعد.

د. التوريدات

81. يتم الإضطلاع بتوريد السلع والخدمات غير الاستشارية وفقًا "للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي: توريد السلع والأعمال والخدمات غير الاستشارية في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنح واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية من جانب مُقْترضي البنك الدولي بتاريخ يناير/كانون الثاني 2011 (المُنقَّحة بتاريخ يوليو/تموز 2014). ويتم اختيار الاستشاريين وفقًا للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي: اختيار وتوظيف الخبراء الاستشاريين في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنح واعتمادات المؤسسة الدوليَّة للتنمية من جانب مُقترضي البنك الدولي بتاريخ يناير/كانون الثاني 2011 (المُنقَّحة بتاريخ يوليو/تموز 2014). "تُطبَّق المبادئ التوجيهية المعنية بمنع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات المُموَّلة من جانب قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنح واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية" بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006، المعدلة في يناير/ كانون الثاني 2011 (المبادئ التوجيهية المعنية بمُكافحة الفساد) على المشروع".

82. سوف يكون التوريد في إطار المشروع غالبًا من أجل نُظُم المعلومات التعاقُديَّة وتصميمها وأجهزتها، فضلًا عن اختيار الخبراء الاستشاريين للمساعدة الفنية والخدمات، والحصول على السلع والخدمات (وغيرها من الخدمات الاستشارية) المتعلقة بإدارة المشروع، وتنظيم المشاورات المتواصِلة مع أصحاب المصالح وخصوصًا الوزارات المشاركة في المشروع، وفعاليات بناء القدرات. وسوف تتضمن الخدمات الاستشارية إعداد وإدارة المشروع، من بين أمور أخرى، والدراسات الأولية للمساعدة في تطوير السجل الوطني للسكان مع رقم التعريف المُميَّز، وتطوير السجل الاجتماعي، بالإضافة إلى دعم إدارة المشروع (التوريدات والإدارة المالية). وسيضمن توريد السلع والخدمات البرامج والأجهزة الإلكترونية، بما في ذلك نُظُم الرصد والتقييم، والمُعدات اللازمة لإدارة المشروع. وترتبط الخدمات غير الاستشارية في

المقام الأول بالتدريب وورش العمل؛ وبمجرَّد وضع اللمسات الأخيرة على خطة التوريدات، سوف يتم إدخال جميع العقود في نُظُم التتبُّع الإلكترونيَّة الجديدة الخاصة بتوريدات البنك الدولي، والتتبُّع المنهجي لعمليات التبادل في التوريدات (STEP). ويهدف هذا النظام إلى مُساعدة المُقترِض في إدارة ومُراقبة العقود المُمولة من جانب البنك الدولي، وفرضها على المشروعات الجديدة كافة؛ وسوف يتلقى فريق المشروع الخاص بالمُقترِض التدريب اللازم.

83. سوف يضطلع قسم التوريدات بمديرية الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين ضمن مديرية الشؤون الإدارية في وزارة الداخلية جنبًا إلى جنب مع الوحدات والإدارات المعنية الأخرى، بسؤولية تخطيط وتنفيذ أنشطة التوريد. وقد تم تقييم القدرات بمديرية الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015، بناء على مشروع برنامج دعم الحكومة المحلية المستمر، والمبادرة الوطنية السابقة لبرنامج التنمية البشرية (INDH1)؛ وقد خلص هذا التقييم في المُجمَل إلى أن مديرية الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين قد اكتسبت خبرة في تنفيذ المشروعات التي يمولها البنك الدولي، وفي العمل مع الجهات المانحة (على سبيل المثال: الاتحاد الأوروبي، والتعاون الفرنسي والإسباني على سبيل المثال لا الحصر) للعمليات التي تم تنفيذها من خلال استخدام إجراءات التوريد الوطنية. وقد تم تأسيسها جيدًا لتنفيذ مهام التوريد، وتم تزويدها بمجموعة من الموظفين من ذوي الخبرات في مجال التوريدات. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد مديرية الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين على الأدوات الإلكترونية المُتمثِّلة في برامج ميكروسوفت إكسل المُبسّطَة لتنفيذ عمليات التوريد والرصد، والتي تسهل عمليات التوريد وإدارة العقود على حد سواء؛ وعلى الرغم من خبرة طاقم الموظفين في استخدام إجراءات البنك الدولي للتوريد البسيط للسلع والخدمات غير الاستشارية واختيار الخبراء الاستشاريين، إلا أنهم يفتقرون إلى الخبرة في توريد أنظمة تكنولوجيا المعلومات المُعقَّدة (مثل: توريد وتثبيت الأنظمة، واختيار الخبراء الاستشاريين)، ومن ثمَّ، سوف يتم تعيين أخصائي توريدات وخبير استشاري في التوريد لتعزيز قدرات مديرية الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين.

84. **تُعتبر المخاطِر العامة للتوريدات كبيرة**، وهذا نتيجة للآتي: (أ) الخبرة المحدودة لدى مديرية الشؤون الإدارية في التوريدات المُعقدة واختيار الخبراء الاستشاريين باستخدام إجراءات البنك الدولي، و(ب) الكم الكبير من التنسيق اللازم بين مديرية الشئون الإدارية، وغيرها من إدارات وزارة الداخلية، والوزارات الشريكة المُستفيدة من السلع والخدمات التي تقوم بتوريدها وزارة الداخلية مثل وحدة الميزانية. ومن أجل المساعدة بصورة أفضل في تخفيف المخاطِر، وتسهيل تنفيذ المشروع. يوصى باتخاذ التدابير التالية: أ) تعيين أخصائي توريدات للمساعدة في تنفيذ عمليات التوريد، وبناء القدرات داخل مديرية الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين؛ ب) التدريب المُكثَّف على عمليات التوريد لجميع الموظفين المُشاركين في تنفيذ المشروع، وغيرها من الوزارات التي تعمل بوصفها مراكز تنسيق محورية مثل: وزارة الصحة، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛ جـــ) مراقبة عمل كل إدارة فيما يخص خطة التوريدات لتجنُّب التأخير، ود) إعداد وثائق المناقصات المعيارية (SBDs) للمناقصات التنافسية الوطنية، والامتثال إلى إجراءات المناقصات التنافسية الوطنية المقبولة لدى البنك الدولي (لمزيد من التفاصيل، انظر المُلحق 3).

هـ. إجراءات الوقاية الاجتماعية

85. يهدف المشروع إلى تحسين تقديم برامج شبكة الأمان الاجتماعي من خلال إعداد كل مما يلي: أ) السجل الوطني للسكان مع رقم التعريف المُميَّز، وب) السجل الاجتماعي. سوف يساعد إنشاء تلك النُظُم الحكومة على تحقيق الهدف المتعلق بتقييم الهوية والخصائص الاجتماعية الاقتصادية للعائلات بشكل أفضل من أجل تحسين عملية الاستهداف وكفاءة برامج شبكة الأمان الاجتماعي الرئيسية (نظام المُساعدة الطبية، وبرنامج تيسير، وبرنامج الدعم المُباشِر للنساء الأرامِل في وضعية هشة). ولابد أن يعمل التقييم الأكثر وضوحًا على التقليل من استيلاء النُخبة والأُسر الثرية على منافع الخدمات الاجتماعية، وعلى تحسين إمكانية وصول الشرائح الأكثر فقرًا وعوزًا من السُكان، على سبيل المثال، من خلال إعطاء سكان الريف إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية.

86. سوف تتألَّف الأنشطة المنفذة في إطار المكونين 1 و2 من تطوير العمليات والمؤسسات، فيما يخص نُظُم المعلومات التأسيسية التي تغطي قسمًا كبيرًا من السُكان. ولا يتضمن المشروع أعمالًا مدنية، إلا أنه يشمل أنشطة المهارات، والسياسات والأنشطة القانونية والتنظيميَّة، وأنشطة بناء المؤسسات. وسوف يدعم المشروع تطوير مركز البيانات. وعلى الرغم من ذلك، لا تنطوي تلك الأنشطة على التشييد، ولا يقدم المشروع المخاطِر الاجتماعيَّة التي من شأنها أن تؤدي إلى تفعيل سياسة العمليات 4.10 – السكان الأصليين، أو سياسة العمليات 4.12 – التوطين القصري.

87. في الوقت الذي لا يتم فيه تفعيل إجراءات الحماية الاجتماعيَّة، سوف يتم وضع نظام رد المظالم في حيِّز التنفيذ من جانب الحكومة المغربية على المستويين المحلي والوطني. وسوف يتضمن أحكامًا للتعاطي مع استفسارات المواطنين وشكاواهم فيما يتعلق بالسجل الاجتماعي ضمن إطار زمني مُلزِم. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي يُركِّز فيه المشروع بصورةٍ أساسيَّة على تأسيس وإنشاء نظام معلوماتي للسجل الاجتماعي، فبتالي، لن يمول البرامج المُختارة الثلاثة (نظام المُساعدة الطبية، وبرنامج تيسير، وبرنامج الدعم المُباشِر للنساء الأرامِل في وضعية هشة)، أو يُحدد معايير أهليتها، وسوف يتم استكمال التحليل الاجتماعي في وقت مُبكر أو حتى مُنتصَف مدة تنفيذ المشروع. ومن المُحتمَل أن يُركز على المجالات التالية:

- المنافِع المُتوقَّعة من المشروع لمختلف الشرائح السُكَّانيَّة، وبخاصة السيدات الأشد فقرًا وضعفًا بما في ذلك سُكان المناطِق شبه الحضرية والريفية.
- الإمدادات الحالية (المتطلبات المؤسسية، ووقت الانتظار) والعوائق من جانب الطلب (الدخل، والحصول الفعلي على الخدمات، والإلمام بالقراءة والكتابة، والعوائق الخاصة بالنوع الاجتماعي إن وُجِدَت) بالنسبة للمواطنين المغاربة من أجل إمكانية الحصول على التعريف الشخصي الرسمي والتسجيل في برامج شبكة الأمان الاجتماعي المحددة.

- إمكانية حصول المواطنين على المعلومات فيما يتعلَّق بمتطلبات التعريف الشخصي الرسمي، وإجراءات التسجيل من أجل الالتحاق ببرامِج شبكة الأمان الاجتماعي المحددة: السُبُل القائمة والطبيعة الشاملة.
- إمكانية وصول المواطنين إلى نظام إدارة التظلُّم في عمليَّات السِّجل المدني ببرامِج شبكة الأمان الاجتماعي المحددة: قنوات ومواقع الاستيعاب القائمة، وآليَّات التعامُل مع المظالِم ورفعها.

88. سوف يبدأ تنفيذ الحملة الإعلامية من أجل إدخال المواطنين في السجل الاجتماعي، حيث سوف يكون السجل نقطة الدخول من أجل تسجيل البيانات (والتجديدات) لجميع الأفراد والأُسَر المعيشية التي ترغب في أن تصبح (أو يُعاد تأكيدها) من المُستفيدين من نظام المُساعدة الطبية، وبرامج تيسير، وبرنامج الدعم المُباشِر للنساء الأرامِل في وضعية هشة. ومن المُتوقع أن تُقام حملة الاتصالات المصحوبة بتخصيص مبلغ مليون دولار أمريكي للخدمات الاستشارية (المكوِن الفرعي 2.1) على ثلاث مراحل كما يلي:

- *المرحلة 1*: المشاورات مع أصحاب المصالِح الرئيسيين. سوف تركِّز هذه المرحلة على تفهُّم التصوُّرات لدى أصحاب المصلحة (وخاصة من المستفيدين الحاليين والمسؤولين المحليين عن البرامج المشاركة) المتعلقة باستخدام السجل الاجتماعي بوصفه نقطة دخول لبرنامج المساعدة الطبية، وبرامج تيسير، وبرنامج الدعم المُباشِر للنساء الأرامِل في وضعية هشة. وتهدف المشاورات إلى تحديد ما إذا كان التغيير في الأنظمة قد يخلق أي مُقاومة من جانب مُستخدمي النظام والمُشغلين، واستكشاف الخيارات للحد من تلك المقاومة (إن وُجِدَت). وسوف يتم الإضطلاع بتلك المرحلة بحلول النية التقويمية 2017.
- *المرحلة 2*: تصميم حملة الاتصالات. سوف تعمل هذه المرحلة على تطوير علامة للسجل الاجتماعي (رمز أو شعار)، وتصميم حملة الاتصالات لبدء تنفيذ العمل بالسجل الاجتماعي. وسوف تغطي الحملة أربعة جوانب رئيسية وهي: (أ) تعزيز قبول السُكان المواتي للنظام الجديد؛ (ب) تحديد الرسائل الرئيسية التي ينبغي إرسالها للمواطنين والإداريين؛ (ج) تحديد قنوات الاتصال التي يتعين استخدامها، و(د) تحديد كيف سوف يتم قياس مدى نجاح (أو فشل) الحملة. وسوف تراعي الحملة الفوارِق بين الجنسين (لضمان الوصول السليم للنساء، وخاصة الأُسر المعيشية التي تعولها الإناث)، والوصول إلى الشرائح المُستضعفة من السُكان (مثل: السُكان الأميين ولاسيَّما النساء في المناطِق النائية). وسوف يتم الاضطلاع بتلك المرحلة بحلول السنة التقويمية 2018.
- *المرحلة 3*: الإطلاق والتنفيذ. سوف يصحب تنفيذ حملة الاتصالات بدء تنفيذ التسجيل الاجتماعي وعملية التوعية الميدانيَّة وتسجيل الأفراد في المناطِق الفقيرة المعزولة التي لا تستفيد حاليًا من برنامج المُساعدة الطبية، وبرنامج تيسير، وبرنامج الدعم المُباشِر للنساء الأرامِل في وضعية هشة (المكون الفرعي 2.1). وسوف يتم إطلاق تلك المرحلة في وقت مُبكِّر من العام التقويمي 2019، وسوف تستمر عبر مدة المشروع.

و. البيئة (بما في ذلك الإجراءات الوقائية)

89. لن يكون للأنشطة المُقترحة تأثيرا على البيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى في البلاد؛ ولن تموّل بناء أو إعادة تأهيل المرافق: وبالتالي، فإن الفئة البيئية المُقترحة للمشروع هي الفئة جـــ.

ز.خدمة رد المظالِم الخاصة بالبنك الدولي

90. يجوز للمجتمعات والأفراد ممن يعتقدون أنهم تأثَّروا سلبًا جرَّاء المشروع الذي يدعِّمَه البنك الدولي تقديم شكاواهم لآليَّات رد المظالِم على مستوى المشروع القائم، أو خدمة رد المظالِم بالبنك الدولي (GRS). ويمكن أن تُقدَّم الشكاوى أيضًا مباشرة إلى خدمة رد المظالِم بالبنك الدولي. وسوف تضمن خدمة رد المظالم استعراض الشكاوى التي تم تلقيها على وجه السرعة من أجل التعاطي مع القضايا المُتعلقة بالمشروع. ويجوز للمجتمعات والأفراد المتأثِّرة بالمشروع تقديم شكواهم إلى هيئة التفتيش المُستقلة الخاصة بالبنك الدولي، والتي تُحدد ما إذا كان الضرر قد وقع أو يمكن أن يحدث نتيجة عدم الامتثال لسياسات وإجراءات البنك الدولي. ويجوز تقديم الشكاوى في أي وقت من الأوقات بعد لفت نظر البنك الدولي إلى المخاوف مُباشرة، ومنح إدارة البنك الدولي فرصة للرد. وللمزيد من المعلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة رد المظالِم بالبنك الدولي، يُرجى زيارة الرابط التالي: http://www.worldbank.org/GRS، وللحصول على المعلومات حول كيفيَّة تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش المُستقلة بالبنك الدولي، يُرجى زيارة الرابط التالي www.inspectionpanel.org.

91. يوجد لدى المغرب عدد من المؤسسات المسؤولة عن تناول المظالم واتخاذ القرارات بشأنها. وقد تم رفع مستوى آليَّات ومؤسسات خدمة رد المظالِم الوطنية المُتاحة مؤخَّرًا إلى هيئات دستورية لمنحهم المزيد من الحرية والاستقلالية المالية الضروريتان لإثبات سلطتهم فيما يخص الإحالة الذاتية. ولا تؤثر آلية خدمة رد المظالِم بالبنك الدولي على كفاءة النظام المغربي للشكاوى والفصل فيها.

الـملـحق (1): رصد و إطار الـنـتـائـج

الدولة: المغرب

اسم المشروع: مشروع نظم الاستهداف وتحديد الهوية من أجل الحماية الاجتماعية رقم (P155198)

إطار النتائج

الأهداف الإنمائية للمشروع											
بيان الأهداف الإنمائية للمشروع											
يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في توسيع نطاق تغطية "رقم التعريف المميز" الخاص بالسكان المغاربة والمقيمين الأجانب؛ كما يهدف المشروع أيضا إلى تحسين استهداف "شبكات الأمان الاجتماعي" في منطقة المشروع.											
تعتبر هذه النتائج على مستوى:	**على مستوى المشروع**										
مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع											
		قيم الأهداف التراكمية									
اسم المؤشر	خط الأساس	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8	السنة 9	الهدف النهائي
– عدد حديثي الولادة الذين تحدد لهم الرقم التعريفي المميز عبر السجل المدني في منطقة المشروع، (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 45% على الأقل). (العدد) (بالألف)	0.00	0.00	47.00	113.00	206.00	266.00					266.00
– السكان (في سن ست سنوات وما فوق ذلك)، والذين تحدد لهم رقم تعريفى مميز فى منطقة المشروع، (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 45% على الأقل). (العدد) (بالمليون)	0.00	0.00	0.00	19.00	25.00	26.00					26.00
– حصة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية, ونظام تيسير، وبرنامج دعم، المسجلين فى السجل الإجتماعي؛ والذين يقعون في الخُمس الاستهلاكى الأول لمنطقة المشروع (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 40	0.00	0.00	0.00	0.00	65.00	65.00					65.00

% على الأقل). (النسبة المئوية)											
مؤشرات النتائج الوسيطة											
		قيم الأهداف التراكمية									
اسم المؤشر	خط الأساس	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8	السنة 9	الهدف النهائي
– المستفيدون من المشروع مباشرة (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 45%). (العدد) (بالألف)	0.00	0.00	47.00	19.113	25.206	26.266					26.266
– عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية, ونظام تيسير، وبرنامج دعم. (العدد) (بالمليون)	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3					9.3
– حصة مكتب الحالة المدنية المرتبطة بمولد "رقم التعريف المميز". (النسبة المئوية)	0.00	5.00	10.00	15.00	20.00	25.00					25.00
– حصة الأفراد الجدد المسجلين في السنة "ت" (منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وسجل المقيمين الأجانب)، يتم إرسالها إلكترونيا إلى السجل الوطني للسكان من أجل تحديد "الرقم التعريفي المميز" (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 40 % على الأقل). (النسبة المئوية)	0.00	0.00	0.00	70.00	80.00	85.00					85.00
– حصة المتقدمين الجدد إلى برامج (نظام المساعدة الطبية، وبرنامج دعم، ونظام تيسير) المسجلين في السجل الاجتماعي. (النسبة المئوية)	0.00	0.00	0.00	40.00	80.00	100.00					100.00
– حصة المستفيدين من (نظام المساعدة الطبية وبرنامج دعم) في السجل الاجتماعي. (النسبة المئوية)	0.00	0.00	0.00	4.00	36.00	68.00					68.00
– حصة المستفيدين من (نظام تيسير) في السجل الاجتماعي. (النسبة المئوية)	0.00	0.00	0.00	4.00	10.00	20.00					20.00
– عدد البرامج / الخدمات التي اشتملت على "رقم التعريف المميز" في	0.00	0.00	0.00	1.00	2.00	3.00					3.00

نظم إدارة المعلومات الخاصة بها. (العدد)												
– حصة المطالبات والشكاوى الخاصة بالمستفيدين من السجل الاجتماعي، والتي تم توثيقها ومعالجتها وحلها خلال فترة 30 يوما. (النسبة المئوية)	0.00	0.00	0.00	85.00	95.00	100.00						100.00
– الدراسة الاستقصائية على عينة عشوائية من المستفيدين من نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، وبرنامج دعم.	لا	–	نعم	–	–	نعم						
– التدقيق التشغيلي الذي تم إجرائه.	لا	–	–	–	مشروع السجل الاجتماعي	مشروع السجل الوطني للسكان						
– بناء القدرات.	لا	تأسيس الفريق القانوني	تنظيم جولة دراسية لتعلم أفضل الممارسات فيما يخص (الاستهداف و/أو تحديد الهوية)	–	تأسيس فريق الاتصالات							

وصف المؤشر

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع				
اسم المؤشر	**الوصف (تعريف المؤشر، إلخ)**	**معدل التكرار**	**مصدر البيانات / المنهجية**	**المسئولية عن جمع البيانات**
– عدد حديثي الولادة الذين تحدد لهم الرقم التعريفي المميز عبر السجل المدني في منطقة المشروع، (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 45% على الأقل).	عدد حديثي الولادة الذين تحدد لهم "رقم تعريفي مميز"، وتم طباعة هذا الرقم على شهادات الميلاد الخاصة بهم في السنة "ت" في منطقة المشروع؛ ويتم تصنيف هذا المؤشر وفقا للنوع الاجتماعي.	سنوي	نظام إدارة المعلومات في السجل الوطني للسكان، والمستودع المركزي للسجل المدني.	وحدة إدارة المشروع: عدد حديثي الولادة الذين تحدد لهم "رقم تعريفي مميز" في النظم.
– السكان (في سن ست سنوات أو أكثر)، والذين تحدد لهم رقم تعريفى مميز فى منطقة المشروع، (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 45% على الأقل).	عدد الأفراد (في سن ست سنوات وما فوق ذلك)، والذين تحدد لهم "رقم تعريفى مميز" فى السجل الوطني للسكان في السنة "ت" في منطقة المشروع؛ ويتم تصنيف هذا المؤشر وفقا للنوع الاجتماعي.	سنوي	نظام إدارة المعلومات في السجل الوطني للسكان.	وحدة إدارة المشروع: عدد الأفراد الذين تحدد لهم "رقم تعريفي مميز" في السجل الوطني للسكان.
– حصة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، وبرنامج دعم، المسجلين فى السجل الإجتماعي؛ والذين يقعون في الخُمس الاستهلاكى الأول لمنطقة المشروع (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 40 % على الأقل).	– البسط: عدد الأفراد في السجل الاجتماعي، والذين يعتبرون مستفيدين من نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، وبرنامج دعم، في الخُمس الاستهلاكى الأول من السنة "ت" في منطقة المشروع. – المقام: إجمالي عدد الأفراد في السجل الاجتماعي، والذين يعتبرون مستفيدين من نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، وبرنامج دعم، في السنة "ت" في منطقة المشروع. ويتم تصنيف هذا المؤشر وفقا للنوع الاجتماعي.	سنوي	سوف ترتكز التقديرات على الدراسة الاستقصائية على عينة تمثيلية للمستفيدين من السجل الاجتماعي.	وحدة إدارة المشروع.
– المستفيدون من المشروع مباشرة	عدد الأفراد الذين لديهم "رقم تعريفي	سنوي	نظام إدارة المعلومات في السجل	وحدة إدارة المشروع / الفرق

(والذين تشكل نسبة الإناث منهم 45%).	مميز"، وعدد الأفراد في السجل الاجتماعي في منطقة المشروع. ويتم تصنيف هذا المؤشر وفقا للنوع الاجتماعي.		الوطني للسكان وفي السجل الاجتماعي.	الفنية.
مؤشرات النتائج الوسيطة				
اسم المؤشر	**الوصف (تعريف المؤشر، إلخ)**	**معدل التكرار**	**مصدر البيانات / المنهجية**	**المسئولية عن جمع البيانات**
– عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية, ونظام تيسير، وبرنامج دعم في منطقة المشروع.	عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، وبرنامج دعم في منطقة المشروع.	سنوي	نظام إدارة المعلومات في السجل الاجتماعي؛ والبيانات الإدارية من: وزارة الصحة، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.	وحدة إدارة المشروع / الفرق الفنية.
– حصة مكتب الحالة المدنية المرتبطة بمولد "رقم التعريف المميز".	– البسط: عدد مكاتب الحالة المدنية المتصلة بمولد الرقم التعريفي المميز في السنة "ت" في منطقة المشروع. – المقام: إجمالي عدد مكاتب الحالة المدنية في السنة "ت" في منطقة المشروع.	سنوي	السجل المدني، والمديرية العامة للجماعات المحلية، ومديرية نظم المعلومات والاتصالات.	وحدة إدارة المشروع / الفرق الفنية.
– حصة الأفراد الجدد المسجلين في السنة "ت" (منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وسجل المقيمين الأجانب)، المتصلين إلكترونيا بالسجل الوطني للسكان من أجل تحديد "الرقم التعريفي المميز" (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 40 % على الأقل).	– البسط: عدد الأفراد الجدد المسجلين في (منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وسجل المقيمين الأجانب)، والمسجلين في السجل الوطني للسكان في السنة "ت" في منطقة المشروع. – المقام: إجمالي عدد الأفراد الجدد المسجلين في (منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف	سنوي	نظام إدارة المعلومات في السجل الوطني للسكان؛ ونظام إدارة المعلومات في كل من: منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وسجل المقيمين الأجانب.	وحدة إدارة المشروع / الفرق الفنية.

	الإلكترونية، وسجل المقيمين الأجانب)، في السنة "ت" في منطقة المشروع. ويتم تصنيف هذا المؤشر وفقا للنوع الاجتماعي.			
– حصة المتقدمين الجدد إلى برامج (نظام المساعدة الطبية، وبرنامج دعم، ونظام تيسير) المسجلين في السجل الاجتماعي.	– البسط: عدد المستفيدين الجدد من (نظام المساعدة الطبية، وبرنامج دعم) في السجل الاجتماعي في السنة "ت" في منطقة المشروع. – المقام: إجمالي عدد المستفيدين من (نظام المساعدة الطبية، وبرنامج دعم) في السنة "ت" في منطقة المشروع.	سنوي	نظام إدارة المعلومات في السجل الاجتماعي، والبيانات الإدارية المتاحة.	وحدة إدارة المشروع (للبسط)، وكلا من وزارة الصحة ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (للمقام).
– حصة المستفيدين من (نظام المساعدة الطبية، وبرنامج دعم) في السجل الاجتماعي.	– البسط: عدد المستفيدين من (نظام المساعدة الطبية، وبرنامج دعم) في السجل الاجتماعي في السنة "ت" في منطقة المشروع. – المقام: إجمالي عدد المستفيدين من (نظام المساعدة الطبية، وبرنامج دعم) في منطقة المشروع.	سنوي	نظام إدارة المعلومات في السجل الاجتماعي، والبيانات الإدارية المتاحة.	وحدة إدارة المشروع (للبسط)، وكلا من وزارة الصحة ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (للمقام).
– حصة المستفيدين من (نظام تيسير) في السجل الاجتماعي.	– البسط: عدد المستفيدين من (نظام تيسير) في السجل الاجتماعي في منطقة المشروع. – المقام: إجمالي عدد المستفيدين من نظام تيسير (والذي يتم توفيره من جانب وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني) في منطقة المشروع.	سنوي	نظام إدارة المعلومات في السجل الاجتماعي، والبيانات الإدارية المتاحة.	وحدة إدارة المشروع (للبسط)، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (للمقام).

– عدد البرامج / الخدمات التي اشتملت على "رقم التعريف المميز" في نظم إدارة المعلومات الخاصة بها.	عدد البرامج / الخدمات التي قامت بدمج حقل للرقم التعريفي المميز في نظم إدارة المعلومات الخاصة بها، وقامت بملء هذا الحقل بالرقم التعريفي المميز من خلال الاتصال مع السجل الوطني للسكان.	سنوي	سوف يتم التوثيق من جانب وحدة إدارة المشروع.	وحدة إدارة المشروع / الفرق الفنية.
– حصة المطالبات والشكاوى الخاصة بالمستفيدين من السجل الاجتماعي، والتي تم توثيقها ومعالجتها وحلها خلال فترة 30 يوما.	(المطالبات والشكاوى الخاصة بالمستفيدين من السجل الاجتماعي، والتي تم توثيقها ومعالجتها وحلها خلال فترة 30 يوما / إجمالي عدد المطالبات والشكاوى المُقدمة) x 100	سنوي	تقرير سير الأعمال / الصور / بعثة الإشراف.	وحدة إدارة المشروع / الفرق الفنية في السجل الاجتماعي.
– الدراسة الاستقصائية على عينة عشوائية من المستفيدين من نظام المساعدة الطبية، ونظام تيسير، وبرنامج دعم.	طرح دراسة استقصائية على عينة عشوائية من المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي.	بالسنة المرجعية	من خلال تنفيذ المسح الأسري التمثيلي، مع وحدة الاستهلاك.	وحدة إدارة المشروع / الفرق الفنية.
– التدقيق التشغيلي الذي تم إجرائه.	التدقيق من أجل تقييم التشغيل الأمثل للمشروع المختار، فيما يتعلق بـــ (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمليات).	بالسنة المرجعية	مدراء مشروع السجل الوطني للسكان، وفرق التنفيذ، ونظم المعلومات.	المفتشية العامة للإدارة الترابية.
– بناء القدرات.	جولة دراسية منظمة لتعلم أفضل الممارسات فيما يخص (الاستهداف و/أو تحديد الهوية)	سنوي	سوف يتم التوثيق من جانب وحدة إدارة المشروع.	وحدة إدارة المشروع / بعثات الإشراف.

المُلحَق 2: الوصف التفصيلي للمشروع

المغرب: مشروع نظم الاستهداف وتحديد الهوية من أجل الحماية الاجتماعية

1. يتمثل الهدف الرئيسي من المشروع في توسيع نطاق التغطية لرقم التعريف المُميز للسكان المغاربة والمُقيمين الأجانب، وتحسين استهداف شبكات الأمان الاجتماعي في منطقة المشروع؛ ومن خلال تحقيق تلك الأهداف، سوف يضع المشروع أساسات هامة لتحسين حوكمة وفعالية تقديم الخدمات الاجتماعية، وإعداد برنامج أكثر تكاملًا وكفاءة لتخصيص التحويلات الاجتماعيَّة.

2. يتألَّف المشروع من ثلاثة مُكوِّنَات رئيسية وسوف ينفذ باستخدام تمويل المشروعات الاستثماريَّة وبنمط التمويل القائم على النتائج. وسوف يموِّل توريد السلع والخدمات، ويقوم بصرف المدفوعات مُقابل النفقات المُلائمة للأنشطة المنصوص عليها في خطة التوريدات للمشروع. وسوف يُطبق نمط التمويل القائم على النتائج على بعض الأنشطة في المكونين1 و2؛ كما سوف يعمل على سداد نفقات برامج الإنفاق المُؤهَّل المشروطة بالإنجاز المُرضي للمؤشرات المرتبطة بالصرف.

أ. مكونات المشروع:

3. سوف يتألَّف المشروع من ثلاثة مكوِّنات رئيسية، وهي: (أ) تصميم وتطوير السجل الوطني للسُّكَّان مع رقم التعريف المُميَّز، وإنشاء هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة؛ (ب) تصميم وتطوير السجل الاجتماعي؛ و(جـــ) إدارة المشروع، وبناء القدرات، والرصد والتقييم.

المكوِّن 1: تصميم وتطوير السجل الوطني للسُّكَّان مع رقم التعريف المُميَّز، وإنشاء هيئة بطاقات التعريف الوطنية (45 مليون دولار أمريكي)

4. يوفر هذا المكون الدعم المالي والفني لحكومة المغرب من أجل: أ) تطوير وتحديث نُظُم السجل الوطني للسُّكان (فيما يخص البنية، وبرامج وأجهزة الحاسب، وبروتوكولات التشغيل البيني، وجمع/تحديث البيانات، ونوعية البيانات، وتكامُل رقم التعريف المُميَّز داخل نُظُم إدارة المعلومات للخدمات/البرامج الاجتماعية المحددة) (المُكون الفرعي 1.1)؛ ب) إسناد رقم التعريف المُميَّز للسُّكان (المُكوِّن الفرعي 1.2)؛ ج) إنشاء وتشغيل السجل الوطني للسُّكان، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية (المكِن الفرعي 1.3).

5. سوف يتم تنفيذ الأنشطة في إطار المكوِّن الفرعي 1.1 مع سداد المدفوعات مُقابل النفقات المُلائمة للأنشطة المُحددة المنصوص عليها في خطة التوريدات للمشروع. وسوف تستخدم الأنشطة في إطار المُكوِّنات الفرعيَّة 1.2 و1.3 النهج

القائم على النتائج ليتم تمويلها مشروطة بتحقيق الإنجازات المُرضية للمُؤشِّرات المرتبطة بالصرف المُتفق عليها اتفاقًا مُشتركًا. وسوف يُفعل كل مؤشِّر من المؤشِّرات المرتبطة بالصرف إلى تحديد مراحل مدفوعات القرض، حيث تحققت المؤشِّرات المرتبطة بالصرف من الناحية الفنيَّة وفقًا لبروتوكول التحقق. وسيُعاد سداد المدفوعات التي تم صرفها بموجب المكونين الفرعيين 1.2 و1.3 للنفقات التي سُددت في برنامج الإنفاق المُؤهَّل للمشروع كما وُصِف في قسم الإدارة الماليَّة. وتخضع جميع الأنشطة القابلة للتوريد التي تم تحقيقها في إطار هذا المُكوِّن سواء كانت مُتعلقة بالمُؤشرات المرتبطة بالصرف (بالنسبة لبرنامج الإنفاق المُؤهل للمشروع) للمبادئ التوجيهية الخاصة بالتوريد التابعة للبنك الدولي.

التعريفات والمنهجيَّة

6. يُعتبر السجل الوطني للسُّكان قاعدة بيانات وطنية للمعلومات الأساسية عن السُّكان، مع عدم وجود قيود على العُمر أو الجنسية بالنسبة للسُّكان المُقيمين في البلاد، حيث أن كل إدخال في السجل:

- يُمثِّل الفرد الذي لديه حق الإقامة في البلاد (مواطِن/أجنبي)؛
- شخص وحيد (أي أنه يُسجَّل مرة واحدة فقط في قاعدة البيانات)؛
- لديه رقم التعريف المُميَّز[24]؛
- لديه مجموعة من السمات أو الخصائص وفقًا لنموذج بناء البيانات المُتفق عليه.

7. يحتوي السجل الوطني للسكان في شكله المحض له مُعرِّفات ثابتة بمرور الوقت (مثل: الاسم الكامل للشخص، ورقم التعريف المُميَّز، والآباء، ومحل الميلاد، والنوع الاجتماعي والمُعرِّفات البيومتريَّة، وغيرها من الآليَّات التي تبرهن على تفرُّد الشخص الذي تم إسناد رقم التعريف المُميَّز له). وتُعتبر السمات المُسجَّلة في السجل الوطني للسُّكان غير قابلة للتغيير، باستثناء تصحيح الأخطاء أو من خلال الإجراءات القانونية (أي من خلال حُكم قضائي عندما يُغيِّر شخص ما الاسم وما إلى ذلك). وعادة ما يدخل الأفراد السجل عند الميلاد أو عندما يُهاجرون إلى البلاد، ويخرج الأفراد من السجل عند الوفاة أو كما في حالة الأجانب عندما ينزحون من البلاد[25].

24 استنادًا إلى المناقشات الفنية الأوليَّة، سوف يتكوَّن رقم التعريف المُميَّز من 10 أرقام عشوائيَّة، وهي غير مُدرَجَة بصورة مُشفَّرة ولا مُتتابعة، بالإضافة إلى عدد 2 مفتاح تحكُّم رقمي. وسوف يُعطي هذا الخيار مساحة لعدد 10 بليون رقم، وهي كمية كافية لتكون قادرة على توليد أرقام فريدة من نوعها مع مخاطر قليلة من التكرارات و/أو التشبُّع.

25 استنادًا إلى المناقشات الفنية الأوليَّة، سوف يتم أخذ السمات التالية في عين الاعتبار فيما يتعلَّق السجل الوطني للسُّكَّان في المغرب: رقم التعريف المُميَّز للشخص، والاسم (بالعربيَّة والفرنسيَّة)، وتاريخ ومحل الميلاد، وتاريخ ومحل الوفاة، والنوع الاجتماعي (ذكر/أنثى)، وبلد النشأة،

8. لا تمتلك المغرب حاليًّا سجلا وطنيا للسكان، وبناء على ذلك، يوجد في البلاد نظام مُفتت لتقديم الخدمات الخاصة بتحديد الهويَّة يتصف بتكاثُر أرقام كشف الهويَّة؛ وبالنسبة للجزء الأكبر، لجأت البرامج والخدمات في كل من (الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعيَّة، والضرائب وما إلى ذلك) لتكوين أرقامهم الخاصة؛ ونتيجة لذلك، تُعتبر تلك النُظُم غير قابلة للتشغيل المُتبَادَل، ولا تتبع هذا المنطق أو المعايير، ويوجد بها إشكاليَّات مهمة فيما يتعلق بجودة البيانات؛ وبالنسبة للجزء الأكبر، لا توجد روابط فوريَّة عبر تلك المستودعات؛ كما يعمل نظام تقديم الخدمات على زيادة التكاليف الإداريَّة، ويجعلها مُعقَّدة بالنسبة للأفراد خاصة القاصرين لإثبات هويتهم مرارًا للتأكيد على حقوقهم وامتيازاتهم واستحقاقهم للبرامج والخدمات الاجتماعية المُتاحة.

9. خلال المرحلة الأولى، سوف يظل السجل الوطني للسُكَّان بوصفه مكتب دعم/إداري يقدِّم: (أ) ضمان قابليَّة العمل البيني عبر نُظُم المعلومات المُختلفة للبرامج والخدمات الاجتماعيَّة؛ و(ب) تحسين تحديد هوية السُكان القُصَّر. وعلى المدى المتوسط، سوف يسهِّل السجل الوطني للسُكان تقديم خدمة إثبات أصالة الهويَّة عبر الأنظمة الحكوميَّة المُختلفة. وفي تلك المرحلة، سوف يصبح السجل الوطني للسُكان نظامًا ديناميكيا لتحديد الهويَّة من شأنه التعاطي مع أوجُه القصور في نُظُم تحديد الهوية القائمة في المغرب، مع احتماليَّة أن يصبح لبنة مركزيَّة في تقديم الخدمات (العامة والخاصة) والتي تتطلَّب تحديد الهويَّات والتحقق منها.

المُكوِّن الفرعي 1.1: تصميم وتطوير نُظُم السجل الوطني للسُكَّان (7 مليون دولار أمريكي)

10. سوف يموِّل هذا المكوِن الحصول على السلع، وتقديم الخدمات الاستشارية بصورة أساسية لتنفيذ الأنشطة التالية في منطقة المشروع: أ) تصميم وتطوير نُظُم السجل الوطني للسُكان، بما في ذلك الحصول على أجهزة وبرمجيات الحاسب؛ ب) إسناد رقم التعريف المُميَّز للسكان المغاربة والمقيمين الأجانب، بما في ذلك التحقق من موثوقية البيانات، وتحميل البيانات الأولية؛ ج) التحديث الفني لنُظُم المعلومات القائمة والتي سوف تُغذي السجل الوطني للسُكان؛ د) إعداد الإطار القانوني (القوانين واللوائح) للسجل الوطني للسُكان؛ وهـ) بناء القدرات المؤسسيَّة لتنفيذ السجل الوطني للسُكان. وتكون الأنشطة التي يتعيَّن تنفيذها في منطقة المشروع والتي يجب تمويلها في إطار هذا المُكوِّن الفرعي كالتالي: (انظر الجدول 1 للاطلاع على مُلخَّص الأنشطة، والجدول 1 للاطلاع على تكلفة النشاط تفصيلا).

الجدول 1: الأنشطة التي يتعيَّن تمويلها في المكوِّن 1.1 **(مليون دولار أمريكي)**

ورقم التعريف المُميَّز للأم والأب (لتأسيس روابط العائلة)، والبريد الإلكتروني (اختياري)، ورقم الهاتف (اختياري). وسوف تأخذ الحكومة أيضًا في اعتبارها مزيد من البحث حول إمكانيَّة إدراج المعلومات البيومتريَّة (على سبيل المثال: الصورة، وبصمات الأصابع، ونمط حدقة العين)، والتي سوف تُستخدم للتحقق القوي من الهويَّة، وتجنُّب تكرار البيانات، وأخيرًا لتوفير خدمات إثبات أصالة الهويَّة.

تصميم وتطوير نُظُم السجل الوطني للسُّكان، بما في ذلك الحصول على أجهزة وبرمجيات الحاسب.	5.10
إسناد رقم التعريف المُميَّز للسكان المغاربة والمقيمين الأجانب، بما في ذلك التحقق من موثوقية البيانات، وتحميل البيانات الأولية.	0.40
التحديث الفني لنُظُم المعلومات القائمة والتي سوف تُغذي السجل الوطني للسُّكان.	0.36
إعداد الإطار القانوني (القوانين واللوائح) للسجل الوطني للسُّكان.	0.50
بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ السجل الوطني للسُّكان.	0.64
الإجمالي	**7.00**

11. **تصميم النظام.** يشمل هذا النشاط تصميم هيكل المعلومات، والنُظُم والعمليَّات اللازمة لدعم ما يلي: (أ) إسناد وتخزين رقم التعريف المُميَّز للسكان؛ (ب) تطوير السجل الوطني للسُّكَّان؛ و(جـــ) الوحدات اللازمة لضمان توحُّد المعلومات والتشغيل البيني مع نُظُم المعلومات الأخرى. وسوف يحدد هيكل المعلومات الحد الأدنى للأداء والأمان بالنظام لضمان قدرته على التفاعُل ودعم مُختلف الخدمات الحكوميَّة. وقد تم تقدير تكلفة تصميم (على مدار حياة للمشروع) النظام خلال 400 يوم عمل؛ وسوف يتم تنفيذها بطريقة قياسيَّة بالاستعانة بالشركات الاستشارية المتخصصة.

12. **تطوير النظام.** سوف يموِّل هذا النشاط أجهزة وبرمجيَّات الحاسب الضروريَّة لتطوير النظام كالآتي: (أ) جلب برمجيَّات الحاسب وتطويرها؛ (ب) مراكز/خوادِم البيانات لتبادل البيانات وتوثيقها ومزامنتها (مع قدرات تدقيق البيانات)؛ (جـــ) برنامج ناقل الخدمة المؤسسية مع بنية تحتيَّة رئيسيَّة عامة؛ (د) اختبارات مُستقلة (لتقييم موثوقيَّة البيانات وضمان عدم تكرارها)؛ و(هـــ) تطوير بروتوكولات التصنيف والأجهزة وبرمجيَّات الحاسب لتبادُل رقم التعريف المُميَّز مع نُظُم المعلومات الأخرى للخدمات/البرامج الاجتماعية المحددة. وقد تم تقدير تكلفة (على مدار حياة للمشروع) تطوير النظام خلال 700 يوم عمل (تطوير البرمجيَّات فقط)، وتم تقدير تكلفة الأجهزة بصورةٍ مُنفصلة (انظر الجدول 5).[26]

13. **إلغاء البيانات المُتكررة، والتحقق من موثوقيَّة البيانات، وتحميل البيانات الأوَّليَّة.** سوف يموِّل هذا النشاط تحميل البيانات الأوَّليَّة للسجل الوطني للسُّكَّان باستخدام قواعد البيانات الخاصة بالبطاقة الوطنيَّة للتعريف الإلكتروني (المطلوبة للسُّكَّان ممن تبلغ أعمارهم 18 عامًا وما أعلى من ذلك)، وبسجل المُقيمين الأجانب في المغرب، والسجل المدني

26 استنادًا إلى النقاط المرجعيَّة لصناعة مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التي توفرها مديرية نظم المعلومات والاتصالات)، تصل التكلفة المتوقَّعة لتصميم النظام إلى ما يقرب من 1000 دولار أمريكي وتصل إلى 2860 دولار أمريكي لتطوير النظام.

(بالشكل الإلكتروني) لحديثي الولادة، وقاعدة بيانات منظومة مسار للتدبير المدرسي. ولضمان جودة وتفرُّد السِّجلات المُدرَجة في السجل الوطني للسُّكَّان، ينبغي تطوير طريقة العمل لضمان عدم تكرار البيانات، ودقة المعلومات الواردة بتلك السِّجلات. وعلى هذا النحو، سوف يدعم النشاط تطوير التطبيقات المُتعلِّقة بتشغيل تحميل المعلومات تلقائيًّا واختبارها (عدة مرات)، وضمان عدم تكرار البيانات من أجل فحص جودة المعلومات باستخدام الأساليب الإحصائيَّة لأخذ العينات (بين 2 و5 بالمئة من السُّكَّان). ويعمل هذا النشاط على دمج مُحرِّك توليد رقم التعريف المُميَّز، وإلغاء البيانات المُتكررة، وقد تم تقدير تكلفة هذا النشاط في 400 يوم (تصميم وتطوير).

14. **التحديث الفني لنُظُم المعلومات القائمة التي سوف تغذي السجل الوطني للسُّكَّان.** سوف يموِّل هذا النشاط جميع التعديلات التي يستوجِب الأمر إدخالها لضمان مُزامنة البيانات، وقابليَّة التشغيل البيني بين السجل الوطني للسُّكَّان والنُظُم وقواعِد البيانات التي سوف تغذي السجل الوطني للسُّكَّان (أي البطاقة الوطنيَّة للتعريف الإلكتروني، وقاعدة بيانات منظومة مسار للتدبير المدرسي، وسجل الهجرة، والسِّجِل المدني). ويمكن مُلائمة تلك التعديلات لتبادُل المعلومات الأوَّليَّة المُستمرة، وإمكانيَّة التشغيل البيني. وقد تم تقدير تكلفة هذا النشاط في 360 يوم (تصميم وتطوير) (120 يوم لكل نظام).

15. **تطوير الأُطُر القانونيَّة (القوانين واللوائح).** سوف يموِّل هذا النشاط تطوير الترتيبات المؤسسيَّة والأُطُر القانونيَّة والتنظيميَّة اللازمة لإصدار رقم التعريف المُميَّز وشكله، وبروتوكولات جمع البيانات، وتبادُل واستخدام وتخزين البيانات، وخصوصيَّة البيانات، والأُطُر المؤسسيَّة (القوانين واللوائح) لوضع بطاقات التعريف الوطنيَّة. وسوف يموِّل هذا النشاط أيضًا الحصول على السلع والخدمات الاستشاريَّة، والجهة التي تحمل على عاتقها دور الوكالة خلال فترة عمر المشروع (على سبيل المثال: برمجيَّات الحاسب، وتدريب طاقم الموظَّفين، وتعيين الموظَّفين)، وتطوير الإطار المؤسسي ومُختلف الكُتيبات التشغيلية.

16. **بناء القدرات المؤسسيَّة.** سوف يموِّل المشروع الخدمات الاستشاريَّة لدعم الحكومة بالمُساعدة الفنية المُتخصصة لتطوير الطاقات الوطنيَّة لتنفيذ النظام المُقترَح (بما في ذلك التدريب، ودراسة أفضل المُمَارسَات الدولية، والمساعدة الفنية للأنشطة المُتخصصة).

المكوِّن الفرعي 1.2: تحديد رقم التعريف المُميَّز للمواطنين في منطقة المشروع (24 مليون دولار أمريكي)

17. **<u>المُؤشِّر المرتبط بالصرف رقم 1</u>: عدد المواليد الجُدُد الذين تحدد لهم رقم تعريف مُميَّز في السجل المدني في منطقة المشروع.** سوف تستخدم الأنشطة في إطار هذا المُكوِّن الفرعي النهج القائم على النتائج ليتم تمويله مشروطة بتحقيق الإنجازات المُرضية للمُؤشِّرات المرتبطة بالصرف المُتفق عليها اتفاقًا مُشتركًا (الجدول 2). وسوف يدعم هذا المُكوِّن الفرعي الجهود التي تبذلها الحكومة لتحديث السجل المدني من خلال تجهيز مكاتب الحالة المدنيَّة مع وجود الأساس القوي الضروري لإصدار شهادات الميلاد والوفاة إلكترونيا. ويُدار السجِل المدني في المغرب من جانب المديرية

العامة للجماعات المحليَّة، والإدارة العامة داخل وزارة الداخلية؛ ويُعتبر النظام لا مركزيا للغاية مع ما يقرُب من 2200 مكتب من مكاتب الحالة المدنيَّة موزعة في جميع أنحاء البلاد. ولا تمتلك غالبيَّة مكاتب الحالة المدنية أنظمة حواسِب متصلة غير أنها تمتلك سجلَّات ورقية، واحدًا للمواليد والآخر للوفيات. ويعمل عدم وجود قاعدة بيانات موحدة في السجِل المدني وعدم وجود قواعد البيانات الإلكترونية به على تقليل قدرته ليتم استخدامه للوصول إلى الهوية والتحقق منها. ويحتوي السجل المدني اليوم على ما يُقدر بحوالي 45 مليون سجل للمواليد.

18. يُعتبر تحديث السجِل المدني شرطًا أساسيا لتطوير وتحديث السجل الوطني للسُّكان، حيث سوف يضمن البذر المُستمر للوافدين الجُدُد والنازحين (المواليد والوفيات) داخل قاعدة البيانات. ويتم حاليا نشرها في الدار البيضاء على أساس تجريبي. ومن المُتوقع أن يستغرق التسجيل الوطني أكثر من 10 سنوات حيث يوجد أكثر من 2200 مكتب من مكاتب الحالة المدنية على النطاق القومي، ويقع بعضها في مناطق معزولة للغاية، وتتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية إجمالًا (إلى جانب الاحتياجات من البرمجيات والأجهزة الجديدة). وتتطلب الرؤية المُستقبلية للمشروع تطوير سجل مدني إلكتروني لإيداع الوثائق لجميع المواليد الجُدُد، والتي سوف تصبح مُغذي أساسي للسجل الوطني للسُّكان. ويتمثل هدف الحكومة في وضع رقم تعريف مُميز لما يقرُب من 40 بالمئة من المواليد الجُدُد كافة في المغرب (بصورة مُماثلة لما هو موجود في المراكز الحضرية الرئيسية) بحلول عام 2021. وسوف يُطبَع هذا الرقم التعريفي على شهادات ميلادهم، وتُرسَل إلكترونيا إلى السجل الوطني للسُّكان (انظر الشكل 1). وينبغي إحراز تلك الإنجازات المُتعلقة بالمُؤشرات المرتبطة بالصرف ضمن منطقة المشروع.

الشكل 1: عدد المواليد الجُدد الذين تحدد لهم رقم تعريف مُميَّز في السجل المدني في منطقة المشروع (المؤشِّر المرتبط بالصرف رقم 1)

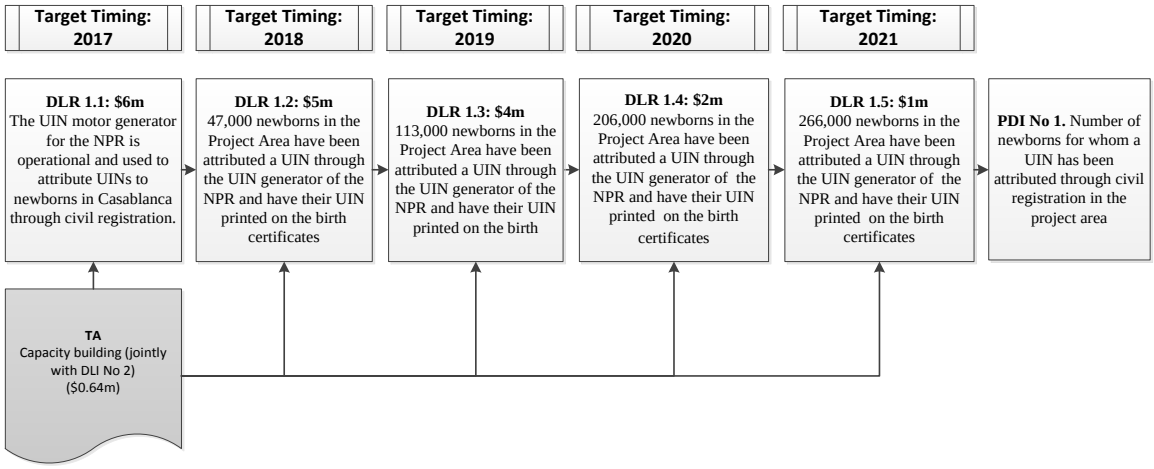

ملحوظة: جميع التواريخ إرشاديَّة، ويمكن تحقيق النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت من الأوقات أثناء تنفيذ المشروع.

19. **<u>المُؤشر المرتبط بالصرف رقم 2</u>: السكان (في سن 6 سنوات وما فوق) والذين تحدد لهم رقم تعريف مُميز في منطقة المشروع.** سوف تستخدم الأنشطة الموجودة في إطار تلك السلسلة المتعلقة بالنتائج النهج القائم على النتائج ليتم تمويلها مشروطة بتحقيق الإنجازات المُرضية للمُؤشرات المرتبطة بالصرف المُتفق عليها اتفاقًا مُشتركًا (الجدول 2). وسوف يدعم هذا المُكوِن الفرعي خطة الحكومة لبناء السجل الوطني للسُكان التابع لها من خلال التكامُل بين برامجها الأربعة الرئيسيَّة لتحديد الهوية: أ) قواعد البيانات الخاصة بالبطاقة الوطنيَّة للتعريف الإلكتروني، والتي تغطي جميع السُكَّان البالغين (ممن تبلغ أعمارهم 18 عامًا وما أعلى من ذلك)؛ (ب) السجل المدني (بالشكل الإلكتروني) لحديثي الولادة؛ (جـــ) قاعدة بيانات منظومة مسار للتدبير المدرسي، والتي تغطي حوالي 95 بالمائة من السُكان ممن تتراوح أعمارهم بين 6–18 عامًا؛ و(د) سجل المُقيمين الأجانب في المغرب، والذي يُدار من جانب المديرية العامة للأمن الوطني.[27] وسوف يُستخدم توحيد قواعد البيانات تلك في إنتاج أول سجل وطني للسُكَّان يغطي حوالي 85 بالمئة من إجمالي السُكَّان المُقيمين في المغرب (انظر الشكل 2). وسوف يتحدد رقم تعريف مُميَّز للأفراد المُدرَجين في السجل الوطني للسُكَّان بعد التأكُّد من موثوقيَّة البيانات، وتميُّز كل فرد في مستودع حفظ الوثائق. وفي البداية، سوف يتم نقل رقم التعريف المُميَّز للمواليد الجُدُد خلال السجل المدني (سوف يتم طباعته على شهادة ميلاد المواليد الجُدُد)، وللمُستفيدين/المُتقدمين بطلب للحصول على البرامج والخدمات الاجتماعية باستخدام السجِل الاجتماعي بوصفه نقطة دخول. وسوف يتم إنتاج رقم التعريف المُميَّز خلال فترة إقامة المشروع في عدد مُختار من نُظُم المعلومات للخدمات/البرامج الاجتماعية لضمان إمكانية التشغيل البيني عبر تلك النُظُم. وينبغي إحراز تلك الإنجازات المُتعلقة بالمُؤشرات المرتبطة بالصرف ضمن منطقة المشروع.

20. من أجل الحفاظ على السجل الوطني للسُكان مُحدثًا، سوف يدعم المشروع أيضًا الحكومة لضمان دخول التقارير الجديدة لمغذيات البيانات (أي البطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني، وقاعدة بيانات منظومة مسار للتدبير المدرسي، وسجل المُقيمين الأجانب) إلى قواعد البيانات على أساس سنوي. وبذلك، وبعد ست سنوات من العمل، سوف يشتمل السجل الوطني للسُكان على السُكان ممن يتراوح أعمارهم بين 0 إلى 6 سنوات، حيث سوف يتم جمع الأطفال داخِل النظام المدرسي. وسوف تتم إضافة ما تبقى من السُكان (الأطفال عمومًا ممن لم يلتحقوا بالمدرسة، والبالغين الذين يعيشون في المناطق النائية ولا يحملون بطاقة هوية) إلى السجل الوطني للسُكان، بحيث يتم تسجيلهم في السجل الاجتماعي من خلال جهود إضافية أكثر تركيزًا مثل حملات التسجيل المُتنقلة.

27 انظر البنك الدولي (2015) للحصول على وصف تفصيلي لتلك البرامج المُتعلِّقة بالهويَّة.

الشكل 2: تطوير السجل الوطني للسُّكَّان في المغرب

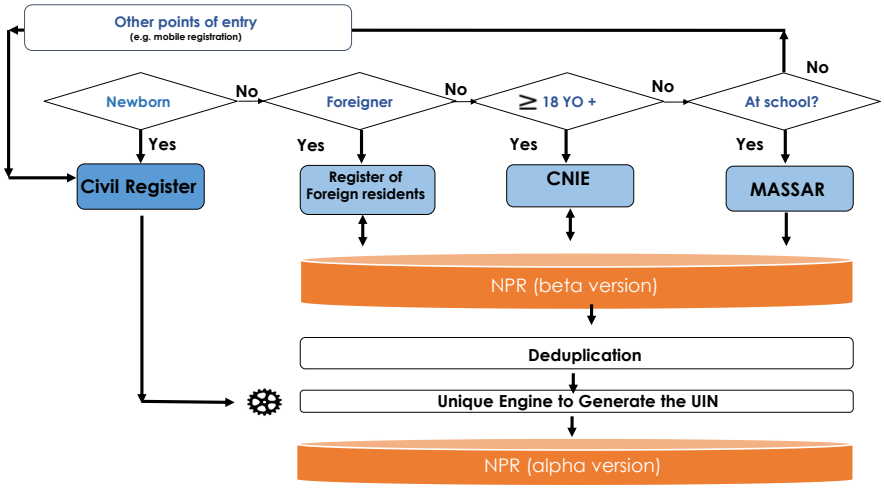

الشكل 3: حصة السُّكان (في سن 6 سنوات أو أكثر) الذين تم إسناد لهم رقم تعريف مُميَّز في منطقة المشروع (المؤشِّر المرتبط بالصرف رقم 2)

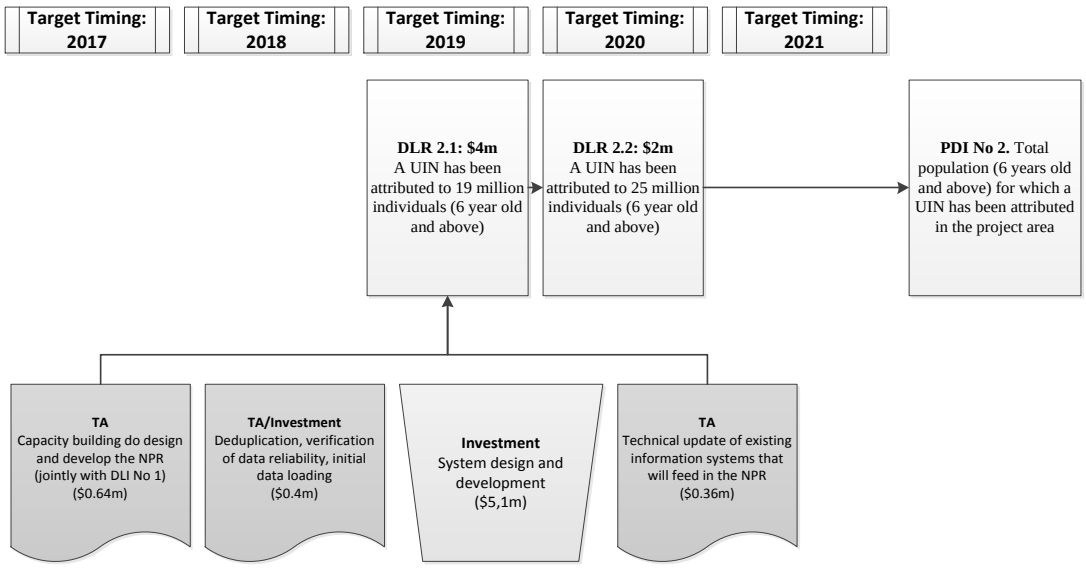

ملحوظة: جميع التواريخ إرشاديَّة، ويمكن تحقيق النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت من الأوقات أثناء تنفيذ المشروع.

المُكوِّن الفرعي 1.3: إنشاء وتفعيل هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة، والسجل الوطني للسُّكَّان، ورقم التعريف المُميَّز (14 مليون دولار أمريكي).

21. **<u>المُؤشر المرتبط بالصرف رقم 3</u>: إنشاء وتفعيل السجل الوطني للسُّكان، ورقم التعريف المُميَّز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة بشكل قانوني.** سوف يدعم هذا المُكوِّن الفرعي الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان تنفيذ وتشغيل هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة. وقد أصبحت الهوية صالحًا عامًا ضروريا لدعم تقديم الخدمات للمواطنين، ويتم الاعتراف بها الآن باعتبارها ثروة وطنيَّة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم؛ ويوجد لإدارتها بصورةٍ صحيحة آثارا مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ولتحقيق هذا الغرض، أصبحت أفضل مُمارسة لتأسيس هيئة وطنيَّة تعنى بتنسيق جميع الأنشطة المُتعلقة بتحديد الهويَّة والتحقق منها داخل الدولة. ويتطلَّب تطوير وصيانة السجل الوطني للسُّكان ووضع رقم تعريف مُميَّز للسُّكان إنشاء مؤسسة مركزيَّة جديدة بأمر رسمي لتأخذ على عاتقها تنفيذ تلك المساعي. ويتطلَّب هذا النموذج ترابُط الوكالة مع مُغذيات البيانات (مثل: مكاتب الحالة المدنيَّة، والبطاقة الوطنيَّة للتعريف الإلكتروني، وقواعد بيانات منظومة مسار للتدبير المدرسي، وغيرها)، وتطوير منصة مركزيَّة جديدة لجمع وإدارة تدفق البيانات الجديدة من مراكز مُختلفة لجمع الوثائق. وقد أظهرت أفضل المُمَارسات أن الدور الأساسي لهيئة بطاقات التعريف الوطنية هو تخزين وإدارة مجموعة البيانات الوطنية التأسيسية الرئيسية. وسوف تكون الوكالة بحاجة إلى أن تكون مُجهَّزة بصورةٍ صحيحة، ولها إطار تنظيمي واضح لتوجيه عملياتها. وتتمثَّل الأدوار المؤسسيَّة المُحتملة لهيئة بطاقات التعريف الوطنية فيما يلي: (أ) جمع البيانات من مستودعات الوثائق المُختلفة وتأسيس معايير بيانات القيد السُّكاني؛ (ب) تخزين البيانات في مركز تخزين الوثائق؛ (ج) تشغيل نظم مكاتب العمليات المُساندة لعدم تكرار البيانات المُتعلِقة بالهوية وضمان التفرُّد؛ (د) حماية معلومات الهوية الموحدة؛ و(ه) تعزيز استخدام نُظُم السجل الوطني للسُّكان من خلال إصدار بطاقات الهويَّة أو خدمات إثبات أصالة الهوية على سبيل المثال. وسوف يدعم المُكوِن الفرعي الحكومة لوضع إطار قانوني (القوانين واللوائح) للوكالة (بالإضافة إلى السجل الوطني للسُّكان، ورقم التعريف المُميَّز) فضلًا عن تنفيذه حتى يصبح جاهزًا للعمل (أي مُجهَّز بالموارد البشرية والمالية والإدارية لضمان تشغيله، ووجود إشراف على أصول البيانات الوطنية الرئيسية) (انظر الشكل 4).

الشكل 4: إنشاء وتشغيل السجل الوطني للسُّكَّان، ورقم التعريف المُميَّز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة بشكل قانوني

(المُؤشِّر المرتبط بالصرف رقم 3)

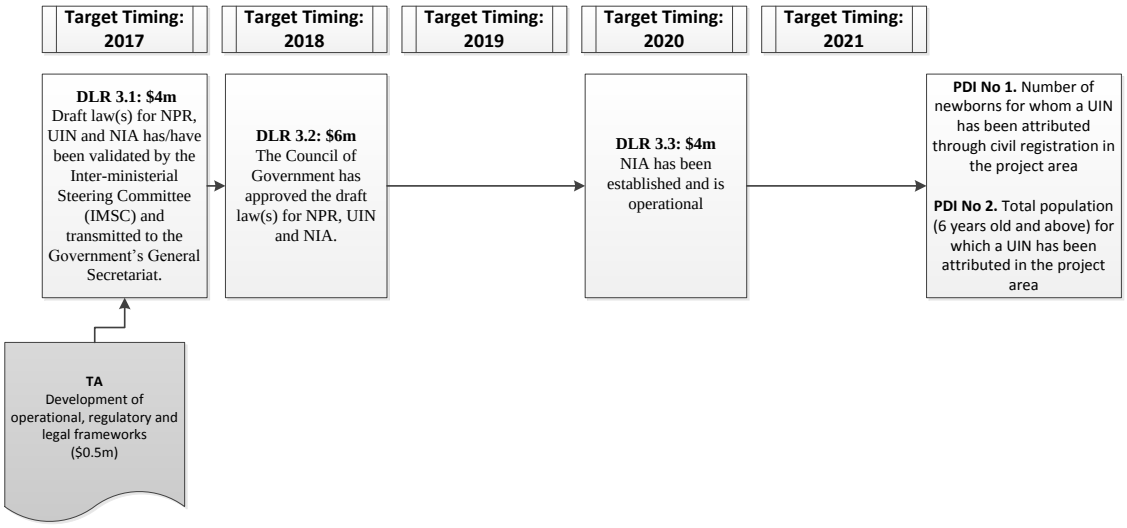

ملحوظة: جميع التواريخ إرشاديَّة، ويمكن تحقيق النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت من الأوقات أثناء تنفيذ المشروع.

22. في المغرب، تأخذ هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة شكل وكالة مُستقلَّة تحت مظلة وزارة الداخليَّة. وفي الوقت الذي تختلف فيه الإجراءات المؤسسيَّة لهيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة من دولة لأخرى، نجد أنه من الضروري لتلك الوكالات أن تكون مُستقلة، وتحقق مستويات عالية من إدارة البيانات وسريتها. واستنادًا إلى التقارير الصادرة مؤخَّرًا لتقييم نظام تحديد الهويَّة في المغرب (البنك الدولي 2014)، تُعتبر وزارة الداخليَّة في المغرب المؤسسة الأكثر مُلائمة لاستضافة هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة بصورة مُحددة، حيث أنها: (أ) تدير بالفعل نُظُم تحديد الهويَّة الرئيسيَّة (والبطاقة الوطنيَّة للتعريف الإلكتروني، والسجل المدني)؛ (ب) تعد بمثابة هيئة لا مركزية بصورة كبيرة (من الضروري أن تكون الوكالة قادرة على تقديم خدمات التسجيل للسُّكَّان حسب الحاجة)؛ و(ج) تعمل بالفعل بوصفها وكالة للدعم الفني تقدِّم الخدمات للعديد من الوزارات المعنيَّة (انظر الإطار 1).

الإطار 1: الإجراءات المؤسسيَّة لهيئات بطاقات التعريف الوطنيَّة

توجد عدة خيارات للإجراءات المؤسسيَّة لهيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة التي تختلف بصورةٍ كبيرة من بلد لآخر. ويمكن أن تكون هيئة مستقلة تقدِّم تقاريرها إلى وزير على مستوى مجلس الوزراء أو للسلطة التنفيذيَّة كما هو الحال في الهند، حيث تم تأسيس هيئة تحديد الهويَّة الفريدة من نوعها بوصفها منظَّمة مرتبطة بلجنة التخطيط في الهند مع تقديم التقارير إلى الرئيس الذي يتمتَّع بمكانة وزير في هيئة الوزارة؛

وفي غانا، تأسست هيئة تحديد الهويَّة الوطنيَّة بوصفها مُنظَّمة داخل مكتب الرئيس.

ويمكن أيضًا لهيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة أن تكون مُنظمة مُستقلة يحكمها مجلس مُستقل يمثل أصحاب المصلحة؛ وفي نيجريا، أنشأت لجنة إدارة الهويَّة الوطنيَّة (NIMC) بوصفها لجنة من خلال قانون بأمر رسمي لتأسيس وامتلاك وتشغيل وصيانة وإدارة قاعدة بيانات الهويَّة الوطنيَّة، وتسجيل الأشخاص المشمولين بالقانون، وتحديد رقم الهويَّة الوطني المُتفرِّد (NIN)، وإصدار البطاقات العامة مُتعددة الأغراض(GMPC) لهؤلاء الأفراد المسجَّلين، وتنسيق وتوحيد قواعد البيانات المُتعلِّقة بتحديد الهويَّة القائمة في نيجريا. ويُحكَم من جانب مجلس يتألَّف من 18 فردا يمثلون مختلف الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة. وفي باكستان، تُعتبر سلطة تسجيل قواعد البيانات الوطنيَّة (NADRA) لطة مستقلة، فهي مؤسسة تأسست على أساس دستوري تعمل على إدارة قاعدة بيانات تسجيل الهويَّة الوطنيَّة. وأخيرًا، يمكن لهيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة أن تكون إدارة داخل الوزارة الحالية، وهذا هو الحال في أندونسيا، حيث تُعتبر مديريَّة إدارة السُّكَّان جزءا من وزارة الشئون الداخليَّة؛ وفي الأرجنتين، يعتبر السجل الوطني للمواطنين (RENAPER) مديريَّة داخل وزارة الداخليَّة.

وعند اختيار نموذج لهيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة، تتمثل الخطوة الأولى في تقييم خدمات الإدراج والقدرات الفنيَّة للوكالات الحكوميَّة القائمة، مثل: السجل المدني، ووزارة الصحة، ووزارة الشئون الاجتماعيَّة، وغيرها من الهيئات المعنية بإدراج السكان. وإذا كانت تلك القدرات لا وجود لها، فحينئذ، يمكن لهيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة أن تأخذ على عاتقها القيام بدور وكالة تسجيل السكَّان بدلًا من ذلك؛ وفي مثل هذه الحالة، تحتاج هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة لبناء البصمة الجغرافيَّة اللازمة لتحقيق التغطية الكاملة. ويتطلَّب هذا الأمر تأسيس وتشغيل مراكز التسجيل أو المكاتب الإقليميَّة بالإضافة إلى مكتبها الرئيسي المركزي، ومن الواضح أنها مهمة مُكلِّفَة، ويُعتبر النموذج المولَّد مُمكنًا، حيث تجمع هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة للحد الأدنى من البيانات اللازمة لتشغيلها، بينما تجمع الوكالات الحكوميَّة الأخرى ما يخصها من بيانات على أساس دورة حياة أو جدول زمني مختلف، مع الحفاظ على قواعد البيانات الخاصة بها؛ وتترابط قواعد البيانات تلك عمومًا من خلال رقم التعريف المُميَّز.

ومن الضروري التأكيد على أن هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة تحتاج لتمثيل جميع أصحاب المصلحة في الدولة كجزء من إطار الزمالة للتعاون بين جميع الأطراف المعنيَّة بتحديد الهويَّة في البلاد. وعلى هذا النحو، تحتاج حوكمتها المؤسسيَّة لتعكس ذلك؛ وعادة ما تتألَّف لجنتها التوجيهيَّة من تمثيلات رفيعة المستوى من كل من الوزارات أو الوكالات، والتي قد تُجيز الحاجة إلى إدارة الهويَّة.

وتحتاج هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة لأن تكون مؤسسة لإصدار أحكام الحوكمَة الرشيدة، وإدارة التغيير، ونموذج الأعمال التجاريَّة المُستدَام، والقدرات الإداريَّة والفنيَّة، ومهارات حماية البيانات، والضوابط التشغيليَّة القويَّة، وعمليَّات التقييم والرصد طويلة الأجل، والصيانة. ولا ينبغي أن توضِّح هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة الكفاءة التشغيليَّة فقط، بل ينبغي أن تكون مرنة أيضًا لإجراء التغييرات في البيئة السياسيَّة والمنافسة الإقليميَّة بين الوزارات المختلفة.

ومن الضروري أيضا التأكيد على أن هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة لا ينبغي أن تكون مؤسسة كبيرة، وغالبًا ما تكون مؤسسة صغيرة جدًا بعدد محدود جدًا من الموظفين، وتحمل على عاتقها دور التنسيق بين المنظمات والوكالات الأخرى التي تعتبر الجهات الحافظة لأصول الهويَّة.

المصدر: *مجموعة الأدوات الرقميَّة لتحديد الهويَّة – دليل أصحاب المصلحة في أفريقيا (البنك الدولي، 2014)، وتقييم أنظمة التسليم – وحدة تحديد الهويَّة، مكتب دولة المغرب، (البنك الدولي، 2014).*

23. سوف تكون هيئة بطاقات التعريف الوطنيَّة مسئولة عن ضمان الامتثال إلى المعايير الوطنية والدولية لحماية البيانات وسريتها. وتعمل برامج تحديد الهويَّة في طبيعتها على جمع وتكديس البيانات التي تُعتبر سرية وحساسة، ونتيجة لذلك، فإنها تثير المخاوف المُتعلقة بحماية البيانات واحترام حقوق الخصوصية الفردية. وإن لم يتم التعاطي مع تلك المخاوِف بصورةٍ صحيحة منذ بدايتها، فيمكن أن تُعرِّض نجاحها للخطر. وسوف يضمن المشروع منذ البداية خصوصية البيانات، حيث تُعتبر حماية البيانات الشخصية بمثابة حجر الزاوية لتصميم وتنفيذ السجل الوطني للسكان ورقم التعريف المُميَّز.

24. عملت الهيئة التشريعية المغربية على وضع الإطار القانوني لحماية الخصوصيَّة بشكلٍ استباقي. ويتكون الإطار القانوني اليوم من ثلاثة مجالس قانونيَّة، وهي: (أ) القانون 09-08 الصادر بموجب الظهير رقم 1-09-15 لعام 2009، واللائحة التنفيذيَّة (المرسوم) 2-09-165 لعام 2009؛ (ب) المادة 24 من الدستور المغربي لعام 2011؛ (ج) ديباجة الدستور. والقانون 09-08 هو قانون مُتصل بحماية البيانات، ويغطي جميع البيانات التي يمكن اعتبارها شخصيَّة أو خاصة بغض النظر عن التطبيق الذي يُستخدم من أجله. ويتضمَّن القانون صراحة على المبادئ التالية المُعترف بها دوليًّا لحماية معلومات الهوية الشخصيَّة (PII).

- ينص القانون على إنشاء لجنة الخصوصية، والتي تقدِّم التقارير إلى مكتب رئيس الوزراء الذي يسمى بلجنة الرقابة الوطنيَّة لحماية البيانات (اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي)[28].
- ينبغي الحصول على معلومات الهوية الشخصية من خلال الوسائل المشروعة والشفافة والنزيهة بعلم وموافقة الفرد.

28 يحدد القانون نطاق سلطات ومهام اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي كالتالي: (أ) التوعية: إعلام وتثقيف الجمهور حول حقوقهم في الخصوصيَّة، وتذكير من يتعامل مع معلومات الهويَّة الشخصيَّة بواجباته والتزاماته بما يتوافق مع القانون؛ (ب) تقديم المشورة والإرشاد: تقديم الآراء والمشورة للحكومة والبرلمان والسلطات المُختصة فيما يتعلَّق بأي مشروعات أو مُقترحَات قانونيَّة يمكن أن تؤثِّر على الخصوصيَّة؛ (ج) الحماية: في نهاية المطاف، تُعتبر اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي هي الهيئة المعنية والمسئولة عن حماية حقوق الخصوصيَّة إجمالًا عن طريق ضمان عدم انتهاك التطبيقات التي تم إطلاقها للخصوصيَّة وبصورةٍ مُنفردة من خلال الأفراد في تعويضاتهم واحتجاجاتهم وشكواهم؛ (د) الرصد والتحقيق: لضمان الامتثال المستمر للقانون؛ (ه) المراقبة القانونيَّة والتكنولوجيَّة: مراقبة وتحقيق وتحليل الاتجاهات والتغيُّرات التكنولوجية والقانونيَّة والاجتماعيَّة، والتي قد تؤثر على الخصوصية وحماية البيانات.

- يجب أن تكون أغراض جمع معلومات الهوية الشخصية واضحة ودقيقة ومحدودة، وينبغي أن تُنقَل إلى الفرد الذي تم جمع تلك البيانات منه، وإلى اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي عندما يتم مُعالجة تلك البيانات أو التعامل معها.
- تكون المعلومات المُجمَّعة بالضرورة نسبيَّة، وليس مُبَالغًا فيها بالنسبة للأغراض التي تستخدم من أجلها.
- ينبغي أن تكون المعلومات المُجمَّعة دقيقة وموثوق بها وكاملة وحديثة.
- ينبغي أن تُحفظ معلومات الهويَّة الشخصيَّة لفترة محدودة لا تتجاوز الفترة الزمنيَّة اللازمة لتحقيق غرض المُعَالجة الذي تم جمعها من أجله.
- احترام الحقوق الفرديَّة: ينبغي على المُنظَّمات التي تتعامل مع معلومات الهوية الشخصيَّة أن تتحمَّل مسئوليَّة احترام حقوق الأفراد (بما في ذلك حق الوصول إلى المعلومات ومراجعتها وتصحيحها، والاستعلام حول المصادر والاحتجاج)، والالتزام بوضع جميع الإجراءات الضروريَّة موضعها المناسب لتمكين الفرد من الاستفادة من تلك الحقوق.
- الأمان والسريَّة: ينبغي حماية معلومات الهوية الشخصيَّة عن طريق ضمانات أمنيَّة معقولة ضد مخاطِر مثل: فقدان البيانات، أو الوصول غير المُصرَّح به للبيانات، أو تدميرها، أو استخدامها، أو التعديل عليها، أو الإفصاح عنها.

25. سوف تحتاج اللوائح الجديدة إدخال رقم التعريف المُميَّز لكي يكون بمثابة صك قانوني لتحديد الهويَّة، وإضفاء الطابع المؤسسي على استخدامه في جميع البرامج الحكوميَّة التي تخدم العامة. وفي الوقت الذي تُعتبر فيه مجموعة القوانين الحاليَّة والمُتعلِّقة بهذه المسألة أكثر تقدُّمًا أكثر مما وُجِدَ في كثير من البلدان النامية اليوم، إلا أنه لا يزال تنفيذها في مراحله المُبكِّرَة. وفي واقع الأمر، تفتقر اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي إلى الموارِد اللازمة لإقامة الدعاوى ضد المُنتهكين. ومثلما يتم تطوير رقم التعريف المُميَّز، يتطلَّب الأمر أيضا إلى إجراء المراجعة لتحديد ما إذا كانت الأُطُر القانونيَّة القائمة كافية للسماح بتطويرها والاستفادة منها بجانب ضمان الخصوصيَّة المُلائمة للبيانات (انظر الإطار 2). ويتم عادة دعم تطوير رقم التعريف المُميَّز من خلال عمليَّة تقييم أثر الخصوصيَّة أيضًا. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت عمليَّات تقييم أثر الخصوصيَّة عنصرًا قياسيًّا في نظام تخطيط تكنولوجيا المعلومات؛ وأصبحت تتم بصورةٍ روتينيَّة من جانب الحكومة بالإضافة إلى المُنظَّمَات الخاصة في وقت مبكر من عمر المشروع، من أجل تقييم وتقليل مخاطر الخصوصيَّة للأفراد، وضمان الامتثال إلى لوائح وقوانين الخصوصية الحالية حسبما يقتضي الأمر[29].

29 نشأت مجموعة لأفضل المُمَارسات ضمن مجتمع تكنولوجيا المعلومات، ويوجد معيار قيد التطوير حاليًا لنهج عمليَّة تقييم أثر الخصوصيَّة (البنك الدولي 29134 المنظمة الدولية للتوحيد القياس ISO/ اللجنة الكهروتقنية الدولية IEC المُستهدَف إطلاقها نهاية عام 2016).

الإطار 2: أطُر حماية البيانات

من أجل تجنُّب المآزِق المُحتملة المُتعلقة بخصوصية الهوية، هناك حاجة إلى وضع إطار واقي مناسِب في موضعه الصحيح؛ واستنادا إلى أفضل المُمَارسات الدولية، سوف تكون أُطُر حماية البيانات القويَّة بحاجة إلى إرساءها على ثلاث ركائز اساسيَّة:

(أ) التشريع: يمكن أن ترتبط القوانين بتطبيقات مُحددة. على سبيل المثال: (أ) قانون نقل التأمين الصحي والمساءلة (HIPAA)، والذي يشمل خصوصيَّة المعلومات الطبيَّة؛ (ii) قانون غرام–ليتش بليلى (GLBA)، والذي يشمل السجلات الماليَّة في الولايات المُتحدة. وتشمل أفضل المُمَارسات الدوليَّة الأخرى حقوق الخصوصيَّة التي تغطيها المفوضيَّة الأوروبيَّة لحماية المعلومات، ووضع توجيهات الخصوصيَّة 46/95 و 136/2009، والمادة 8 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، واتفاقيَّة 81/108 التابعة للمجلس الأوروبي (COE). وتغطي تلك الأنواع من القوانين معلومات الهوية الشخصيَّة بغض النظر عن نوع البيانات أو التطبيق المعني.

(ب) الخصوصيَّة وفقًا للتصميم: لا يُعتبر استخدام الخصوصيَّة وفقًا للتصميم، بوصفه نهجًا للنظام الهندسي الذي يؤخذ بعين الاعتبار في جميع خطوات عملية التصميم والتنفيذ وحماية الخصوصيَّة، مقياسًا واحدًا؛ إلا أنه يُعتبر بمثابة مجموعة من التقنيات والمنهجيَّات التي تندرج تحت عنوان الخصوصيَّة.

(ج) سياسة الخصوصيَّة: تُعتبر سياسة الخصوصيَّة مكوناً آخرا أصبح ضروريًّا في حوار الخصوصيَّة. ولا يمثِّل هذا الأمر اتفاقًا قانونيًّا، إلا أنه وثيقة سهلة الفهم يمكن لأي شخص قراءتها، وهو الأمر الذي يفسِّر ما تقوم به المُنظَّمة التي تجمع معلومات الهوية الشخصيَّة لتلتزم بتأمين المعلومات بلغة بسيطة. وعادة ما تكون الوثيقة التي يبدأ بها مفوضي الخصوصيَّة في فحص مُمَارسات الخصوصيَّة لمؤسسة عامة أو خاصة.

(د) وأخيرًا، وباعتبارها من أفضل المُمارسات، لابد أن يعمل برنامج تحديد الهويَّة على دمج وتوحيد عمليَّة تقييم أثر الخصوصيَّة التي يمكن أن تكون جزءًا من التخطيط الأولي، وكذلك إجراءات إدارة التغيير بشكل مستمر.

المصدر: *مجموعة الأدوات الرقميَّة لتحديد الهويَّة – دليل أصحاب المصلحة في أفريقيا (البنك الدولي، 2014)، وتقييم أنظمة التسليم – وحدة تحديد الهويَّة، مكتب دولة المغرب، (البنك الدولي، 2014).*

بروتوكولات التحقق والإنفاق

26. سوف يتم التحقق من التقدُّم الذي أُحرِزَ تجاه تحقيق أهداف المشروع، والمُؤشِّرات المرتبطة بالصرف، والنتائج المرتبطة بالصرف من خلال تقارير فحص الحسابات الصادرة عن وكالة تقييم مستقلة ذات مصداقيَّة. وتحتاج تلك التقارير إلى أن تكون مُرضية للبنك الدولي لضمان الحصول على المدفوعات. وفي سياق هذا المشروع، سوف يُعطى هذا الدور إلى

المفتشية العامة للإدارة الترابية[30]. وقد تم استخدام المفتشية العامة للإدارة الترابية بصورة مُرضية بوصفها وكالة تقييم مُستقلة وذات مصداقيَّة للتأكد من تحقيق إنجازات المُؤشِّر المرتبط بالصرف في سياق العمليَّات التي يمولها البنك الدولي الأخيرة من جانب وزارة الداخليَّة في السنوات الأخيرة. وترفع المفتشية العامة للإدارة الترابية التقارير مُباشرة إلى وزارة الداخليَّة، وهو الأمر الذي يضمن حياديتها تجاه إدارات الوزارات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ المشروع. وسوف يكون البنك الدولي مسئولاً عن ضمان إجراء التحقق من إنجازات كل مُؤشِّر من المُؤشِّرات المرتبطة بالصرف بصورةٍ مُرضية وفقًا لبروتوكولات الامتثال. وعلى هذا النحو، سوف تحتاج تقارير المراجعة/التحقق إلى أن تكون مُرضية للبنك الدولي، والذي يمكن أن يطلب (حسب الحاجة) معلومات وتوضيحات إضافيَّة قبل أن يسمح بصرف المدفوعات ذات الصلة. وسوف يعد البنك الدولي وفريق المفتشية العامة للإدارة الترابية على وضع الشروط المرجعيَّة لتقرير التقييم بالتنسيق الوثيق ووفقًا لبروتوكولات التحقق.

27. سوف يرتبط سداد نفقات بعض الأنشطة بموجب المكونات الفرعية 1.2 و1.3 بتحقيق النتائج مدعمًا بالمُطالبات عن سداد النفقات المُستحقة. وعند الانتهاء من المُؤشر المرتبط بالصرف، سوف تعمل الحكومة على إعداد الأدلة على إنجاز النتائج تماشيًا مع بروتوكولات التحقق التي تحتاج إلى أن تكون مُرضية للبنك الدولي؛ ومن ثمَّ، تُقدِّم الحكومة طلبا بسحب المبلغ مرفقًا بالمُؤشِّر المرتبط بالصرف، وتقدِّم الدليل في التقارير المالية المرحليَّة (IFRs) الأخيرة على أنها أنفقت أموالًا مساوية أو أكبر من التي طالبت بها في برنامج الإنفاق المُؤهَّل. ويمكن أن تغطي طلبات السحب واحدا من المُؤشِّرات المرتبطة بالصرف أو العديد منها بأي ترتيب وفي أي وقت من الأوقات، طالما أنها تكبَّدت ما يكفي من النفقات المُستحقة. ويتم تقديم طلب الصرف إلى البنك الدولي عن طريق وزارة الاقتصاد والمالية من خلال نظام الصرف الإلكتروني، واستخدام نموذج صرف البنك الدولي المُوقَّع من جانب مُمثِّل الحكومة المُخوَّل. وينبغي إرفاق نسخة من البلاغ الرسمي للبنك الدولي، والذي يؤكِّد تحقيق المُؤشِّر المرتبط بالصرف بجميع طلبات الصرف (تُعرَض بروتوكولات التحقق المُفصَّلة خلال المُؤشِّر المرتبط بالصرف في الجدول 3).

28. من الممكن طلب الصرف المرتكز على تحقيق المُؤشِّرات المرتبطة بالصرف فقط عندما تُلبَّى الأهداف المُحددة مُسبقًا بغض النظر عن عام الإنجاز.

30 تُعتبر المفتشية العامة للإدارة الترابية كيانًا من كيانات وزارة الداخليَّة بدولة المغرب، حيث تم إنشاؤها عام 1994، بموجب المادة 2 من المرسوم رقم 2.94.100. وتُعتبر المفتشية العامة للإدارة الترابية وكالة مراقبة وتدقيق المجموعات المحليَّة، فضلًا عن الإدارات الماليَّة والفنيَّة والإداريَّة المختلفة لوزارة الداخلية. وتنفذ المفتشية العامة للإدارة الترابية ثلاث مهام على مستوى المجموعات المحليَّة: مهام التفتيش، ومهام التدقيق، ومهام التعاطي مع طلبات رد المظالِم التي قدمها المواطنون في مُختلَف المناطق في المغرب. وتستلزم مهام التفتيش مراقبة سير المجموعات المحليَّة، والطريقة التي يتبعها الضباط التنفيذيون في إدارة المصالح العامة؛ أما بالنسبة لمهام التدقيق، فتضمن المفتشية العامة للإدارة الترابية الرقابة الداخليَّة واحترام الإجراءات من جانب المجتمعات المحليَّة، كما توفر لهم أيضًا توصيات موضوعيَّة وعمليَّة لتحسين أداءها وكفاءتها.

الجدول 2: مصفوفة المؤشرات المرتبطة بالصرف والنتائج المرتبطة بالصرف للمكون 1

المؤشر المرتبط بالصرف	عام 2017	عام 2018	عام 2019	عام 2020	عام 2021	المؤشر الإنمائي للمشروع
المكون 1.2: تحديد "رقم التعريف المميز" للسكان في منطقة المشروع						
المؤشر المرتبط بالصرف رقم 1: عدد حديثي الولادة الذين تحدد لهم الرقم التعريفي المميز عبر السجل المدني في منطقة المشروع.[31]	**النتيجة المرتبطة بالصرف 1.1 – 6 مليون دولار أمريكي.** يُراعى أن مولد "رقم التعريف المميز" في السجل الوطني للسكان هو قيد التشغيل بالفعل، وقد تم استخدامه في تحديد الأرقام التعريفية المميزة لحديثي الولادة في الدار البيضاء عبر السجل المدني.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 1.2 – 5 مليون دولار أمريكي.** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 47000 من حديثي الولادة في منطقة المشروع، وذلك عبر مولد رقم التعريف المميز في السجل الوطني للسكان. ويتم طباعة هذه الأرقام على شهادات الميلاد الخاصة بهم.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 1.3 – 4 مليون دولار أمريكي.** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 113000 من حديثي الولادة في منطقة المشروع، وذلك عبر مولد رقم التعريف المميز في السجل الوطني للسكان. ويتم طباعة هذه الأرقام على شهادات الميلاد الخاصة بهم.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 1.4 – 2 مليون دولار أمريكي.** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 206000 من حديثي الولادة في منطقة المشروع، وذلك عبر مولد رقم التعريف المميز في السجل الوطني للسكان. ويتم طباعة هذه الأرقام على شهادات الميلاد الخاصة بهم.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 1.5 – 1 مليون دولار أمريكي.** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 266000 من حديثي الولادة في منطقة المشروع، وذلك عبر مولد رقم التعريف المميز في السجل الوطني للسكان. ويتم طباعة هذه الأرقام على شهادات الميلاد الخاصة بهم.	**المؤشر الإنمائي للمشروع 1:** عدد حديثي الولادة الذين تحدد لهم الرقم التعريفي المميز في منطقة المشروع.
المؤشر المرتبط بالصرف رقم 2: السكان (في سن ست سنوات وما فوق ذلك)، والذين تحدد لهم رقم تعريفى مميز فى منطقة المشروع.[32]			**النتيجة المرتبطة بالصرف 2.1 – 4 مليون دولار أمريكي.** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 19 مليون فرد (في سن ست سنوات وما فوق ذلك).	**النتيجة المرتبطة بالصرف 2.2 – 2 مليون دولار أمريكي.** يتم تحديد الرقم التعريفي المميز لعدد 25 مليون فرد (في سن ست سنوات وما فوق ذلك).		**المؤشر الإنمائي للمشروع 2:** السكان (في سن ست سنوات وما فوق ذلك)، والذين تحدد لهم رقم تعريفى مميز فى منطقة المشروع.
المكون 1.3: إنشاء وتفعيل "هيئة بطاقات التعريف الوطنية" و"السجل الوطني للسكان" و"رقم التعريف المميز"						
المؤشر المرتبط بالصرف رقم 3: إنشاء وتفعيل "هيئة بطاقات التعريف الوطنية" و"السجل الوطني للسكان" و"رقم التعريف المميز" بشكل قانوني.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 3.1 – 4 مليون دولار أمريكي.** قامت "اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات" بالتحقق من مشروع قانون (قوانين) "هيئة بطاقات التعريف الوطنية" و"السجل الوطني للسكان" و"رقم التعريف المميز"؛ وتم إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة.	**النتيجة المرتبطة بالصرف 3.2 – 6 مليون دولار أمريكي.** يقوم مجلس الحكومة باعتماد مشروع قانون (قوانين) "هيئة بطاقات التعريف الوطنية" و"السجل الوطني للسكان" و"رقم التعريف المميز".		**النتيجة المرتبطة بالصرف 3.3 – 4 مليون دولار أمريكي.** يتم تأسيس وتشغيل هيئة بطاقات التعريف الوطنية..[33]		
الصرف السنوي	**10 مليون دولار أمريكي**	**11 مليون دولار أمريكي**	**8 مليون دولار أمريكي**	**8 مليون دولار أمريكي**	**1 مليون دولار أمريكي**	**إجمالي: 38 مليون دولار أمريكي**

ملحوظة: كل التواريخ المذكورة هي مجرد تواريخ استدلالية، حيث أنه من الممكن تحقيق كل النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت خلال تنفيذ المشروع.

[31] ترتكز التقديرات على متوسط عدد المواليد الجدد في السنة في عام 2014، وذلك وفقا لما تشير إليه البيانات الإدارية من وزارة الصحة (664 ألف مولود جديد). ويتمثل هدف الحكومة في تعيين "رقم التعريف المميز" عبر السجل المدني لما لا يقل عن 40% من كل المواليد الجديد بحلول عام 2021.

[32] ترتكز التقديرات على إجمالي تعداد السكان (في سن ست سنوات وما فوق ذلك) وفقا للإحصاء الوطني لعام 2014، والذي أجرته "المندوبية السامية للتخطيط" (29,543,264 فرد). ويتمثل هدف الحكومة في تعيين "رقم التعريف المميز" لما لا يقل عن 85% من تعداد السكان (في سن ست سنوات وما فوق ذلك) بحلول عام 2021.

[33] يُقصد بتشغيل "هيئة بطاقات التعريف الوطنية" أن يتم تزويدها بالموارد (الفنية، والمالية، والبشرية)، وفقا لما هو منصوص عليه في خطة التنفيذ، والتي تم وضعها مسبقا من قبل وزارة الداخلية، وتم اعتمادها من قبل وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية.

الجدول 3: بروتوكولات التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف للمكون 1

#	المؤشرات المرتبطة بالصرف	التعريفات الرئيسية	الصرف النسبي المسموح به؟ (نعم/لا)	بروتوكولات التحقق		
				مصادر البيانات / الوكلات المسئولة عن توفير البيانات	الوكالة المسئولة عن الحصول على إثبات الإكتمال	الإجراء
1	**المؤشرات المرتبطة بالصرف رقم 1:** عدد حديثي الولادة الذين تحدد لهم رقم تعريفي مميز عبر السجل المدني بمنطقة المشروع.	بحلول عام 2017، سوف يكون من الضروري إثبات أن المحرك المولد لأرقام التعريف المميزة جاهز للعمل وقادر على خدمة جميع المواطنين المغاربة (مع ضمان التفرد والتخزين الجيد للمعلومات). وبين عامي 2018 و 2021، سوف يستخدم المحرك لإسناد رقم تعريف متميز للمواليد الجدد. وسوف يُطبع ذلك الرقم في شهادة الميلاد، ويتم توصيله إلكترونياً بالسجل الوطني للسكان. **النتائج المرتبطة بالصرف 1.1: 6 مليون دولار أمريكي** المحرك المولد لرقم التعريف المميز الخاص بالسجل الوطني للسكان جاهز للعمل، وتم بالفعل استخدامه لإسناد أرقام تعريف مميزة للمواليد الجدد في الدار البيضاء عبر السجل المدني.	لا	• وحدة إدارة المشروع. • مديرية نظم المعلومات والاتصالات. • مستودع البيانات المركزي للسجل المدني. • نظام معلومات الإدارة الخاص بالسجل الوطني للسكان. • قاعدة البيانات الخاصة بالبطاقة الإلكترونية الوطنية للتعريف (بطاقة التعريف القومية). • مكاتب الحالة المدنية المتصلة بالمستودع المركزي للسجل المدني.	المفتشية العامة للإدارة الترابية	سوف تتعهد المفتشية العامة للإدارة الترابية بأداء الأنشطة التالية: **النتائج المرتبطة بالصرف 1.1:** 1. التحقق من أن برمجيات محرك أرقام التعريف المميزة الخاصة بالسجل الوطني للسكان جاهز للعمل. 2. التحقق من أن لدى جميع مكاتب الحالة المدنية داخل بلدية الدار البيضاء البرمجيات والأجهزة والوصلات اللازمة لطلب واستعادة رقم التعريف المميز تلقائياً من برنامج محرك رقم التعريف المميز وتخزينه على المستودع المركزي للسجل المدني. وسوف يتم التحقق عن طريق زيارات ميدانية وبناءً على جرد لعينة ممثلة لمكاتب الحالة المدنية، يتم اختيارها من خلال المفتشية العامة للإدارة الترابية ببلدية الدار البيضاء. ولإجراء هذه التحققات: - سوف تصدر مديرية نظم المعلومات والاتصالات قائمة بمعدات تكنولوجيا المعلومات الموفرة لكل مكتب حالة مدنية بالدار البيضاء (ذاتية التبليغ)، وتقوم بمشاركتها مع المفتشية العامة للإدارة الترابية قبل إرسال بعثة التحقق بثلاثة أسابيع على الأقل. - سوف تتأكد مديرية نظم المعلومات والاتصالات من عمل وحدة مراقبة نظام السجل المدني المركزي، وذلك للتأكد من اتصال مكاتب الحالة المدنية بالنظام السابق ذكره، ومن قدرة مكاتب الحالة المدنية على إرسال طلبات لإصدار أرقام تعريف مميزة لخادم مولد أرقام التعريف المميزة وإرسالها إلكترونياً للنظام المركزي للتخزين. - سوف تختار وتزور المفتشية العامة للإدارة الترابية عينة من مكاتب الحالة المدنية للتحقق من الدقة والبيانات ذاتية التبليغ. - سوف تضمن المفتشية العامة للإدارة الترابية أن: (1) قائمة المعدات المبلغ عنها ذاتياً، والتي تم التحقق منها صحيحة بالفعل. (2) مكاتب الحالة المدنية متصلة بالمستودع المركزي للسجل المدني. (3) مكاتب الحالة المدنية قادرة على إرسال واستقبال طلبات لتوليد رقم التعريف المميز

						لخادم مولد أرقام التعريف المميزة. (4) أرقام التعريف المميزة المولدة يتم تخزينها بالمستودع المركزي للسجل المدني. - سوف تصدر المفتشية العامة للإدارة الترابية تقريرا حول التحقق بناءً على عملية التحقق.
				النتائج المرتبطة بالصرف 1.2: 5 ملايين دولار أمريكي 47000 مولود جديد في منطقة المشروع تم إسناد أرقام تعريف مميزة إليهم عن طريق مولد أرقام التعريف المميزة الخاص بالسجل الوطني للسكان، وتم طباعة أرقام التعريف المميزة على شهادات الميلاد الخاصة بهم. **النتائج المرتبطة بالصرف 1.3: 4 مليون دولار أمريكي** 113000 مولود جديد في منطقة المشروع تم إسناد أرقام تعريف مميزة إليهم عن طريق مولد أرقام التعريف المميزة الخاص بالسجل الوطني للسكان، وتم طباعة أرقام التعريف المميزة على شهادات الميلاد الخاصة بهم. **النتائج المرتبطة بالصرف 1.4: 2 مليون دولار أمريكي** 206000 مولود جديد في منطقة المشروع تم إسناد أرقام تعريف مميزة			3. بعد إتمام مهمة التحقق، سوف ترسل المفتشية العامة للإدارة الترابية إلى البنك الدولي : • قائمة المعدات لكل مكاتب الحالة المدنية بالدار البيضاء. • تقرير التحقق. • قاعدة البيانات بالمعدات ونتائج التحقق غير الشخصي على عينة ممثلة لمكاتب الحالة المدنية. **النتائج المرتبطة بالصرف 1.2، 1.3، 1.4، 1.5:** 1. التحقق سنوياً من أعداد المواليد الجدد– بالنوع الاجتماعي– الذين لديهم رقم تعريف مميز مطبوع على شهادات ميلادهم، والذي يكون متصل أتوماتيكيا مع السجل الوطني للسكان (بالإضافة إلى أي بيانات تعريف أخرى على الوجه المطلوب من نموذج البيانات الخاص بالسجل الوطني للسكان). 2. التحقق سنوياً، وبناءً على عينة، من أن رقم التعريف المميز المطبوع على شهادات الميلاد يقابل رقم التعريف المميز المرسل إلى السجل الوطني للسكان (جودة البيانات). لإجراء هذه التحققات: - سوف تنشئ مديرية نظم المعلومات والاتصالات سنوياً قائمة بمكاتب الحالة المدنية التي تمتلك برنامج مولد أرقام التعريف المميزة، بحيث يكون جاهزاً للعمل ومدمجاً في نظام المعلومات الخاص بالمستودع المركزي للسجل المدني، وقادراً على طلب واستعادة أرقام التعريف المميزة. وسوف يتوجب إرسال هذه القائمة إلى المفتشية العامة للإدارة الترابية قبل 3 أسابيع من بدء مهمة التحقق. - سوف تنشئ وترسل مديرية نظم المعلومات والاتصالات إلى المفتشية العامة للإدارة الترابية، قاعدة بيانات غير شخصية للمواليد الجدد – بالنوع الاجتماعي – بأرقام التعريف المميزة من السجل الوطني للسكان. - سوف تضمن مديرية نظم المعلومات والاتصالات الأداء الجيد للوحدات الخاصة بمراقبة السجل المدني والسجل الوطني للسكان، وذلك من أجل السماح بالتعرف على المواليد الجدد الذين تم إسناد رقم تعريف مميز إليهم والتحقق من دقة البيانات.	

		إليهم عن طريق مولد أرقام التعريف المميزة الخاص بالسجل الوطني للسكان، وتم طباعة أرقام التعريف المميزة على شهادات الميلاد الخاصة بهم. **النتائج المرتبطة بالصرف 1.5: 1 مليون دولار أمريكي** 266000 مولود جديد في منطقة المشروع تم إسناد أرقام تعريف مميزة إليهم عن طريق مولد أرقام التعريف المميزة الخاص بالسجل الوطني للسكان، وتم طباعة أرقام التعريف المميزة على شهادات الميلاد الخاصة بهم.				3. في نهاية مهمة التحقق، سوف ترسل المفتشية العامة للإدارة الترابية إلى البنك الدولي: • تقرير مهمة التحقق الذي يظهر الفحوصات التي تمت ونتائج التحقق السابق ذكره. 4. سوف يشارك البنك الدولي في جلسات إيضاحية للأنظمة العاملة، وفي عروض تقديم تفاعلية للواجهات ولوحات القيادة الخاصة بالسجل الوطني للسكان؛ حيث أنه في خلال هذه الجلسات، سوف يطلب البنك الدولي استشارة قاعدة البيانات – في الموقع – كي تصدر إحصائيات وصفية وجداول تلخيص متعلقة بالإنجازات الخاصة بالنتائج المرتبطة بالصرف، وذلك من أجل التأكد من جودة المعلومات عن المواليد الجدد في السجل الوطني للسكان.
2	**المؤشرات المرتبطة بالصرف رقم 2:** السكان (في سن 6 سنوات وما فوق) الذين تحدد لهم رقم تعريفي مميز في منطقة المشروع.	يتعلق هذا المؤشر المرتبط بالصرف بطرح عملية إدارية خاصة بإسناد جماعي لأرقام تعريف مميزة للسكان فوق سن 6 سنوات. **النتائج المرتبطة بالصرف 2.1: 4 ملايين دولار أمريكي** تم إسناد رقم تعريف مميز إلى 19 مليون فرد (6 سنوات وما فوق). **النتائج المرتبطة بالصرف 2.2: 2 مليون دولار أمريكي** تم إسناد رقم تعريف مميز إلى 25	لا	• وحدة إدارة المشروع. • مديرية نظم المعلومات والاتصالات. • مستودع البيانات المركزي للسجل المدني. • قاعدة بيانات البطاقة الوطنية الإلكترونية للتعريف. • قاعدة بيانات منظومة مسار للتدبير المدرسي. • سجل المقيمين الأجانب.	المفتشية العامة للإدارة الترابية	سوف تتعهد المفتشية العامة للإدارة الترابية بأداء الأنشطة التالية: **النتائج المرتبطة بالصرف 2.1 و2.2:** 1. التحقق من عدد الأفراد المختلفين في السجل الوطني للسكان، من ذوي أرقام التعريف المميزة، باستخدام نظام المعلومات الخاص بالسجل الوطني للسكان. 2. التحقق من قدرة مغذيي البيانات المختلفين فيما يخص (البطاقة الوطنية الإلكترونية للتعريف، ومنظومة مسار للتدبير المدرسي، وسجل المقيمين الأجانب) على طلب واستعادة رقم التعريف المميز الخاص بتدفق الوافدين الجدد إلى نظام التغذية المذكور أعلاه. 3. التحقق بناءً على عينة ممثلة من أن معظم بيانات التعريف في السجل الوطني للسكان كاملة (بناءً على نموذج البيانات الخاص بالدولة). لإجراء هذه التحققات: - سوف تنشئ مديرية نظم المعلومات والاتصالات قاعدة بيانات غير شخصية للأفراد المختلفين في السجل الوطني للسكان ولديهم رقم تعريف مميز. وسوف يتم استخراج هذه البيانات من السجل الوطني للسكان وإرسالها للمفتشية العامة للإدارة الترابية قبل 3 أسابيع من بدء مهمة التحقق.

		مليون فرد (سن 6 سنوات وما فوق).				- سوف تتضمن مديرية نظم المعلومات والاتصالات الأداء الجيد لوحدة مراقبة السجل الوطني للسكان، والتي تتيح التعرف على الأشخاص الذين تم إسناد رقم تعريف مميز إليهم والتحقق من دقة البيانات. 4. في نهاية مهمة التحقق، سوف ترسل المفتشية العامة للإدارة الترابية إلى البنك الدولي: • تقارير يلخص التحققات رقم 1-2-3 المذكورة أعلاه. • المواصفات الفنية التي تصف المتطلبات الخاصة بجودة البيانات والموثوقية للسجل الوطني للسكان، وعملية التحديث وتغذية البيانات. • المستندات بالفحوصات (المنتج النهائي). 5. سوف يشارك البنك الدولي في جلسات إيضاحية للأنظمة العاملة، وفي عروض تقديم تفاعلية للواجهات ولوحات القيادة الخاصة بالسجل الوطني للسكان؛ حيث أنه في خلال هذه الجلسات، سوف يطلب البنك الدولي استشارة قاعدة البيانات – في الموقع – كي تصدر إحصائيات وصفية وجداول تلخيص متعلقة بالإنجازات الخاصة بالنتائج المرتبطة بالصرف، وذلك من أجل التأكد من جودة المعلومات الخاصة بالسكان (في سن 6 سنوات وما فوق) في السجل الوطني للسكان.
3	**المؤشرات المرتبطة بالصرف رقم 3:** السجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية، والذين يتم إنشائهم وتشغيلهم بشكل قانوني.	يقيس هذا المؤشر التقدم في تنفيذ الأطر التنظيمية والمؤسسية لتفعيل هيئة بطاقات التعريف الوطنية والسجل الوطني للسكان ورقم التعريف المميز. وهذا بناءً على: • وضع وإرسال النصوص اللازمة لإنشاء السجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية إلى البرلمان. • التأكد من أن التنظيمات تتناول بشكل جيد استخدام البيانات الشخصية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وكذلك وفقاً للقانون المغربي لخصوصية	لا	• وحدة إدارة المشروع.	المفتشية العامة للإدارة الترابية	سوف تتعهد المفتشية العامة للإدارة الترابية بالتحققات الآتية، بما يتوافق مع نطاق المشروع: **النتائج المرتبطة بالصرف 3.1:** التحقق من أن: 1. وجود فريق قانوني لإعداد الأطر القانونية (القوانين واللوائح) للسجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية. 2. تم إرسال مسودة نصوص قانونية من وزارة الداخلية إلى الأمانة العامة للحكومة. 3. البنك الدولي قد استقبل تقرير التحقق الخاص بالمفتشية العامة للإدارة الترابية، ومسودة النصوص القانونية، والتي يجب أن تكون مقبولة لدى البنك الدولي. **النتائج المرتبطة بالصرف 3.2:** التحقق من أن: 1. النصوص القانونية التي تدعم إنشاء هيئة بطاقات التعريف الوطنية، والسجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، قد تم الموافقة عليها من قبل مجلس الحكومة. 2. البنك الدولي قد استقبل تقرير التحقق الخاص بالمفتشية العامة للإدارة الترابية، ومسودة

		البيانات. **النتائج المرتبطة بالصرف 3.1: 4 مليون دولار أمريكي** قامت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات بالتحقق من مشروع قانون (قوانين) السجل الوطني للسكان، وورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية، وإحالته إلى الأمانة العامة للحكومة. **النتائج المرتبطة بالصرف 3.2: 6 مليون دولار أمريكي** وافق مجلس الحكومة على مشروع قانون (قوانين) السجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية. **النتائج المرتبطة بالصرف 3.3: 4 مليون دولار أمريكي** تم إنشاء وتشغيل هيئة بطاقات التعريف الوطنية.				النصوص القانونية، والتي يجب أن تكون مقبولة لدى البنك الدولي. **النتائج المرتبطة بالصرف 3.3:** التحقق من أن: 1. هيئة بطاقات التعريف الوطنية تم إنشاؤها (ولديها وضع قانوني يسمح لها بالعمل). 2. هيئة بطاقات التعريف الوطنية مزودة بالموارد البشرية والمالية الضرورية لكي تبدأ العمل. 3. هيئة بطاقات التعريف الوطنية لها دليل وظيفي يحدد أدوارها ومسئولياتها. 4. البنك الدولي قد استقبل تقرير التحقق الخاص بالمفتشية العامة للإدارة الترابية، والإطار القانوني (القوانين واللوائح) المتعلقة بهيئة بطاقات التعريف الوطنية، والدليل الوظيفي – والذي يجب أن يكون مقبولاً لدى البنك الدولي.

الجدول 4: خطة الأنشطة متعددة السنوات للمكون 1

2017	2018	2019	2020	2021
تحميل البيانات والتطوير والتصميم في السجل الوطني للسكان				
– وضع خارطة الطريق من أجل تقييم وتحسين جودة البيانات الخاصة بمنظومة مسار للتدبير المدرسي في قواعد البيانات الخاصة بكل من: البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والمقيمين الأجانب، والسجل المدني.	–	–	–	–
– اختيار شركة استشارية، وإعداد دراسة عن (السجل الوطني للسكان/رقم التعريف المميز) بحيث تتضمن بنية وتصميم النظام.	–	–	–	–
– تنفيذ خارطة الطريق من أجل تحسين جودة قاعدة البيانات الخاصة بمنظومة مسار للتدبير المدرسي في قواعد البيانات الخاصة بكل من: البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والمقيمين الأجانب، والسجل المدني.	–	–	–	–
– إعداد والتحقق من مواصفات المناقصات والدعوة للمناقصات من أجل دراسة (السجل الوطني للسكان/رقم التعريف المميز).[34]		خروج/تنقية "الأفراد المتوفين" من السجل الوطني للسكان	خروج/تنقية "الأفراد المتوفين" من السجل الوطني للسكان	خروج/تنقية "الأفراد المتوفين" من السجل الوطني للسكان

[34] إعداد عطاء المواصفات والشروط المرجعية الخاصة بالخبراء الاستشاريين / الشركة الاستشارية من أجل: (1) تطوير العمليات والإجراءات لطرح رقم التعريف المميز والسجل الوطني للسكان (المكتب الأمامي ومكتب الدعم)؛ (2) صياغة مقترح فني بشأن بنية السجل الوطني للسكان؛ (3) طرح بنية السجل الوطني للسكان (بما في ذلك بنية البيانات، والنظم، والعمليات)، بالإضافة إلى إجراءات (المواصفات العامة والتفصيلية، والمواصفات الفنية والوظيفية لمولد رقم التعريف المميز، ومحرك إلغاء البيانات المكررة، وخدمات تبادل البيانات، ووحدات إدارة البيانات ودمج النظم مع نظم المعلومات الأخرى، والتفاعل مع الخدمات والأفراد، ونظام إدارة الاستفسارات والشكاوى)؛ (4) إعداد التقارير حول النتائج وأدوات التحقق من أجل فحص جودة توليد الرقم التعريفي المميز، الناتج من اختبار على عينة مكونة من واحد مليون رقم تعريفي مميز؛ (5) تحديد استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبة من أجل تحديث خوادم النظم القائمة فيما يخص (السجل المدني، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، ومنظومة مسار للتدبير المدرسي)، ومن أجل تطوير إجراءات التحديثات الفنية الخاصة بالنظم القائمة لضمان الاتساق مع السجل الوطني للسكان؛ و(6) المتطلبات الأساسية الفنية والتكنولوجية والإجرائية لدمج رقم التعريف المميز في نظم الإدارة (نظم المعلومات الجغرافية) الخاصة بالشركاء الرئيسيين.

– التحقق من مخرجات الشركة الاستشارية.[35]	–	–	–	–
– إعداد والتحقق من وتوقيع مذكرات التفاهم المحددة مع مغذيي البيانات لدى السجل الوطني للسكان (فيما يخص السجل المدني، ومنظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية).	–	–	–	–
– التوريدات والمعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البرمجيات، والأجهزة).	–	–	–	–
– إجراءات التقارب والتوافق بين السجل الوطني للسكان وبرامج تحديد الهوية الأخرى.	–	–	–	–
– المعدات/الاتصال بين مكاتب الحالة المدنية في الدار البيضاء ومولد الرقم التعريفي المميز / المنصة المركزية في السجل الوطني للأحوال المدنية.	مواصلة المعدات/الاتصال بين مكاتب الحالة المدنية في الدار البيضاء ومولد الرقم التعريفي المميز / المنصة المركزية في السجل الوطني للأحوال المدنية.	مواصلة المعدات/الاتصال بين مكاتب الحالة المدنية في الدار البيضاء ومولد الرقم التعريفي المميز / المنصة المركزية في السجل الوطني للأحوال المدنية.	مواصلة المعدات/الاتصال بين مكاتب الحالة المدنية في الدار البيضاء ومولد الرقم التعريفي المميز / المنصة المركزية في السجل الوطني للأحوال المدنية.	مواصلة المعدات/الاتصال بين مكاتب الحالة المدنية في الدار البيضاء ومولد الرقم التعريفي المميز / المنصة المركزية في السجل الوطني للأحوال المدنية.
– اختبار وطرح مولد رقم التعريف المميز وإجراءات إلغاء البيانات المكررة في قواعد البيانات الخاصة بكل من: (منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والمقيمين الأجانب).	–	–	يتم إجراء التدقيق التشغيلي لمشروع السجل الوطني للسكان	–
– تحديد رقم التعريف المميز لحديثي الولادة في الدار البيضاء.	تحديد رقم التعريف المميز لحديثي الولادة عبر السجل المدني (وطباعته على شهادات الميلاد الخاصة بهم).	تحديد رقم التعريف المميز لحديثي الولادة عبر السجل المدني (وطباعته على شهادات الميلاد الخاصة بهم).	تحديد رقم التعريف المميز لحديثي الولادة عبر السجل المدني (وطباعته على شهادات الميلاد الخاصة بهم).	تحديد رقم التعريف المميز لحديثي الولادة عبر السجل المدني (وطباعته على شهادات الميلاد الخاصة بهم).

[35] التحقق من مخرجات الدراسة (البنية الفنية للسجل الوطني للسكان، بما في ذلك محرك مولد رقم التعريف المميز / إلغاء البيانات المكررة، ومواصفات الرقم التعريفي المميز والبنية التحتية الفنية، ودليل إجراءات السجل الوطني للسكان).

	يتم اختبار نظام المعلومات في السجل الوطني للسكان، والذي يعمل بكامل طاقته.	يتم تحميل النسخة الأولى[36] من قواعد بيانات (منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والسجل المدني) في قاعدة بيانات واحدة في السجل الوطني للسكان؛ ويتم تحديد رقم تعريف مميز لكل سجل عقب إجراء عملية إلغاء البيانات المكررة.	يتم التواصل إلكترونيا ما بين كل الأفراد الجدد المسجلين في السنة "ت" في (منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وسجل المقيمين الأجانب، والسجل الاجتماعي)، والسجل الوطني للسكان من أجل تحديد رقم التعريف المميز.	يتم التواصل إلكترونيا ما بين كل الأفراد الجدد المسجلين في السنة "ت" في (منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وسجل المقيمين الأجانب، والسجل الاجتماعي)، والسجل الوطني للسكان من أجل تحديد رقم التعريف المميز.
– وضع والتحقق من خطة التواصل (بما في ذلك المؤسسات والجمهور العام).	تنفيذ خطة التواصل المؤسسي	تنفيذ خطة التواصل المؤسسي	تنفيذ خطة التواصل مع الجمهور العام	تنفيذ خطة التواصل مع الجمهور العام
التحديث الفني لنظم المعلومات القائمة التي سوف تغذي السجل الوطني للسكان				
– تحديد نظام إدارة المعلومات الذي سوف يتم إمداده مع الرقم التعريفي المميز.				
– مراجعة العمليات والتحديثات الفنية التي تم وضعها لنظم إدارة المعلومات، والتي سوف يتم إمدادها مع الرقم التعريفي المميز.	مراجعة العمليات والتحديثات الفنية التي تم وضعها لنظم إدارة المعلومات، والتي سوف يتم إمدادها مع الرقم التعريفي المميز.	–	–	–
– وضع مذكرات التفاهم / الاتفاقيات / البروتوكولات مع المؤسسات التي سوف يتم إمداد نظم إدارة المعلومات الخاصة بها مع الرقم التعريفي المميز.	توقيع مذكرات التفاهم / الاتفاقيات / البروتوكولات مع المؤسسات التي سوف يتم إمداد	إمداد الرقم التعريفي المميز في نظم إدارة المعلومات المختارة.[37]	إمداد الرقم التعريفي المميز في نظم إدارة المعلومات المختارة.	إمداد الرقم التعريفي المميز في نظم إدارة المعلومات المختارة.

[36] استخراج البيانات الموجودة في قواعد البيانات الخاصة بكل من: (منظومة مسار للتدبير المدرسي، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والمقيمين الأجانب)، وإلغاء البيانات المكررة، وتحديد رقم التعريف المميز، وتحميل السجل الوطني للسكان.

[37] يوجد حقل لرقم التعريف المميز في نظام إدارة المعلومات، حيث يتم ملء هذا الحقل برقم التعريف المميز من خلال الاتصال مع السجل الوطني للسكان.

	نظم إدارة المعلومات الخاصة بها مع الرقم التعريفي المميز.			
وضع الأطر التشغيلية والتنظيمية والقانونية				
– تحديد الحاجات المطلوبة في بناء القدرات، ووضع خطة العمل.				
– طرح خطة العمل.				
– تعريف الشروط المرجعية، وتأسيس فريق قانوني.	–	–	–	–
– تحديد المتطلبات القانونية والتنظيمية الخاصة بكل من (السجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية).	إقرار الإجراءات التنظيمية الخاصة بـــ (مغذيي البيانات في السجل الوطني للسكان).	–	–	–
– تحديد الأطر التنظيمية والقانونية.	يقوم مجلس الحكومة باعتماد مشروع قوانين (السجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية)؛ وتقوم الأمانة العامة للحكومة بإرسال النصوص القانونية الخاصة بكل من (السجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية) إلى البرلمان.	وضع خطة التنفيذ الخاصة بهيئة بطاقات التعريف الوطنية، والتصديق عليها من قبل وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية.	نشر النصوص القانونية ونصوص التنفيذ الخاصة بكل من (السجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية).	تفعيل وتنفيذ الأطر القانونية (الخاصة بهيئة بطاقات التعريف الوطنية).
– التحقق من الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بكل من (السجل الوطني للسكان، ورقم التعريف المميز، وهيئة بطاقات التعريف الوطنية) من قبل وزارة الداخلية، وإحالتها إلى الأمانة العامة للحكومة من أجل الاعتماد.	–		–	–

ملحوظة: يشير (RNEC) إلى "السجل الوطني للأحوال المدنية".

الجدول 5: الميزانية التفصيلية حسب النشاط للمكون الفرعي 1.1

النشاط: تطوير وتصميم النظام		النشاط الفرعي	عدد الأيام خلال تنفيذ المشروع (60 شهرا)[38]	التكلفة (مليون دولار أمريكي)
– صياغة طلبات العروض الخاصة بنظام البيانات فيما يتعلق بكل من (بنية نظام البيانات، وتحديث نظام البيانات، والتطبيقات الأخرى الضرورية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) خلال فترة عمر المشروع (200 يوم في السنة الأولى، و100 يوم في السنة الثانية، و50 يوما لكل سنة من السنوات الثلاث المتبقية).			450	0.45
– تطوير نظام البيانات	البوابة الإلكترونية (90 يوما في السنة الأولى، و30 يوما لكل سنة من السنوات الأربع المتبقية).	1. مساحة تفاعلية (الإدخال – المتابعة – الشكوى – ...). 2. مساحة المعلومات. 3. التحديث. 4. تطبيقات إضافية (الخدمات الإلكترونية).	210	2.0
	مكتب دعم نظام البيانات ومولد رقم التعريف المميز (100 يوم لكل من السنتين الأولتين، و30 يوما لكل سنة من السنوات الثلاث المتبقية).	1. الإدخال والطلب. 2. توليد رقم التعريف المميز. 3. تحديث / مراجعة نظام البيانات. 4. خدمات استخراج البيانات. 5. وحدة الرصد والتقييم (لوحة المراقبة).	290	
	وحدة تبادل البيانات	1. التبادل مع السجل المدني. 2. التبادل مع السجل الاجتماعي. 3. التبادل مع نظام البيانات في البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.	200	

[38] بناء على معايير الصناعة الخاصة بمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة المغرب (المقدمة من قبل مديرية نظم المعلومات والاتصالات)، تتحدد التكلفة المتوقعة ليوم العمل بالنسبة لتصميم النظام بحوالي مبلغ 1000 دولار أمريكي تقريبا، وبالنسبة لتطوير النظام بحوالي مبلغ 2860 دولار أمريكي تقريبا.

		4. التبادل مع نظام البيانات في منظومة مسار للتدبير المدرسي. 5. وحدات إخفاء هوية بيانات الأفراد. 6. تحديث / مراجعة الوحدة. 7. وحدات الخدمات الإلكترونية (للحكومة والمواطنين).		
– مركز البيانات	توريد خادم / مركز البيانات	–	–	1.5
	توريد البرمجيات الخاصة بمركز البيانات	–	–	0.7
	التثبيت	1. تثبيت نظام التشغيل. 2. تثبيت خوادم التطبيق. 3. تثبيت الخوادم الخاصة بقاعدة بيانات التطبيق. 4. تثبيت آليات الأمن. 5. تثبيت آليات التبادل. 6. تحديث النظام خلال فترة عمر المشروع.	–	0.35
تحميل البيانات الأولية باستخدام قاعدة البيانات في كل من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية ومنظومة مسار للتدبير المدرسي (النسخة التجريبية الخاصة بالسجل الوطني للسكان).				0.1
الإجمالي				**5.1**

النشاط: إلغاء البيانات المكررة، والتحقق من موثوقية البيانات، وتحميل البيانات الأولية	**تكلفة الوحدة**	**عدد الوحدات خلال فترة عمر المشروع (60 شهرا)**	**التكلفة (مليون دولار أمريكي)**
تحميل البيانات وتحديد رقم التعريف المميز (النسخة ألفا الخاصة بالسجل الوطني للسكان)، بما في ذلك تطوير التطبيقات من أجل رقمنة تحميل البيانات وإجراء الاختبارات (عدة مرات) قبل طرح النظام، ومن أجل التحقق من جودة البيانات باستخدام طرق أخذ العينات الإحصائية (ما بين 2% و5% من السكان).	–	400 يوم	0.4
إجمالي التحقق من موثوقية البيانات، وتحميل البيانات الأولية	–	–	**0.4**

النشاط: التحديث الفني لنظم المعلومات القائمة التي سوف تغذي السجل الوطني للسكان	**تكلفة الوحدة**	**عدد الوحدات خلال**	**التكلفة**

			(مليون دولار أمريكي)
صياغة طلبات العروض لتحديث نظام البيانات الخاص بكل من (البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، ومنظومة مسار للتدبير المدرسي، والمقيمين الأجانب الشرعيين)، وذلك بالاتساق مع السجل الوطني للسكان (40 يوما لكل نظام من الأنظمة).	–	120	0.12
التطوير (80 يوما لكل نظام من الأنظمة).	–	240	0.24
الأجهزة.	إذا كان ذلك ضروريا، ويتولى ذلك القسم المعني (سوف يتم مناقشة الأمر والتحقق منه)	–	–
الإجمالي	–	–	**0.36**

المكون (2): تصميم وتطوير السجل الاجتماعي (50 مليون دولار أمريكي)

29. يتألف هذا المكون من تقديم الدعم الفني والمالي للحكومة المغربية، وذلك من أجل: (أ) تطوير وتغذية وتحديث نظم السجل الاجتماعي (بما في ذلك البنية، والبرمجيات، وأجهزة الحاسوب، كتيبات التشغيل، وسجل الأسر المعيشية، من بين أمور أخرى، في منطقة المشروع) (المكون الفرعي 2.1)؛ (ب) إنشاء السجل الاجتماعي وتفعيله كي يصبح نقطة دخول منفردة لشكبات الأمان الاجتماعي (المكون الفرعي 2.2)؛ (ج) ضمان نقل المستفيدين من برنامج المساعدات الطبية ونظام تيسير وبرنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى في السجل الاجتماعي (المكون الفرعي 2.3).

30. سيتم تنفيذ الأنشطة في إطار المكونِ الفرعي 2.1 مع صرف المصروفات المعتمدة للأنشطة المُحددة المُبينة في خطة التوريدات الخاصة بالمشروع. سوف تستخدم الأنشطة في إطار المكونين الفرعيين 2.2 و 2.3 نهج قائم على النتائج، ليكون تمويلها مشروطاً بالتحقيق المرضي للمؤشرات المرتبطة بالصرف المتفق عليها؛ وسوف يعمل كل مؤشر مرتبط بالصرف على تفعيل مراحل مدفوعات القرض، والتي حققها المؤشر المرتبط بالصرف فنياً وفقاً لبروتوكلات التحقق. وأيضاً، سوف تُسدد المدفوعات في إطار المكونين الفرعيين 2.2 و 2.3 وتسدد المصروفات في برنامج الإنفاق المُؤهَّل للمشروع كما وُصِف في قسم الإدارة الماليَّة. وتخضع جميع الأنشطة القابلة للتوريد في إطار هذا المُكون سواءً كانت مرتبطة أو غير متربطة بالمُؤشرات المرتبطة بالصرف على حد سواء (أو برنامج الإنفاق المُؤهَّل للمشروع) للمبادئ التوجيهية للتوريد للبنك الدولي.

التعاريف والمنهجية

31. السجل الاجتماعي هو نظام للمعلومات، يُستخدم كنقطة دخول لتسجيل الأفراد/ الأسر /الأسر المعيشية في برامج اجتماعية محددة. أثناء عملية التسجيل، يقوم المُتقدِم بملئ نموذج تسجيل خاص لجمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية للمتقدم وأسرته (اسرتها) المعيشية بالإضافة إلى الخصائص المادية للمسكن المقيم به المتقدم. يساعد السجل الاجتماعي أيضاً مسؤولي البرنامج عن طريق ضمان جودة البيانات وتطبيق ضوابط البيانات. ينبغي أن يضمن السجل الاجتماعي جودة المعلومات من خلال التحديث والتحقق الدوري من المعلومات وأيضاً عن طريق آليات الإدماج مع الأنظمة الاخرى للمعلومات، مثل الضرائب، ومرافق المياه والكهرباء، والتأمين الاجتماعي. يتوجب على السجل الاجتماعي أن يتضمن آليات استخراج البيانات، وإعداد التقارير، وقدرات الاستخبارات التجارية لإعلام ودعم السياسات العامة.

32. يتضمن السجل الاجتماعي معلومات متعمقة عن الأفراد والأسر. بالنسبة للأفراد؛ فإن نظام المعلومات الخاص بالسجل الاجتماعي يحتوي على معلومات عن هوية الأفراد (على سبيل المثال رقم التعريف المميز، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، ورقم السجل المدني، وأرقام البرامج الاخرى، وهكذا)، والخصائص الاجتماعية والديموغرافية (التركيبة السكانية) (العمر، النوع، المستوى التعليمي، الحالة الصحية / الوظيفية، وغيرها)، وتكوين الأسرة المعيشية، وعلاقة الفرد برب الأسرة المعيشية. ويحتوي السجل الاجتماعي أيضاً على معلومات حول المسكن القاطن به الأفراد (العنوان، إمكانية

الحصول على المرافق الأساسية، البنية التحتية للمسكن، وممتلكات الأسرة وغيرها). ويسمح السجل الاجتماعي لمستخدمي البرنامج بتقييم وتصنيف الأفراد والأسر وفقاً لمستوياتهم من الرفاه وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية / المعيشية.

33. يوفر السجل الاجتماعي الذي يقوم بوظائفه العديد من المنافع، والتي تتضمن (أ) تحسين مستوى التنسيق (الفني، والإداري والتشغيلي) بين البرامج والمنافع الاجتماعية المختلفة، (ب) الخفض من التكاليف الإدارية (البشرية والمالية) الخاصة بالتسجيل في البرنامج وفئاته المستهدفة، (ج) الخفض من تكاليف المعاملات الخاصة بالأسر والأفراد عند التسجيل في البرامج والمنافع الاجتماعية، (د)، يَزيد من الشفافية وحوكمة النفقات الاجتماعية، وأخيراً (هـ) يزيد من الموائمة بين آليات تصنيف الأسر وفقاً لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية (الشكل 5). يُعد السجل الاجتماعي أداة إدارية قوية تسمح بتحسين كفاءة عمليات التسجيل من خلال التقليل من عبء الإجراءات المعقدة على المتقدمين وذلك بزيادة الشفافية والمسائلة بخصوص نفقات شبكة الأمان الاجتماعي.

34. علاوة على ذلك، يضم السجل الاجتماعي الأهداف التشغيلية الهامة الآتية:

- تطوير، منصة تسجيل منسقة / مشتركة للفئة المستهدفة من السكان للمشاركة في البرامج الاجتماعية المختلفة.
- تقييم الاحتياجات والظروف اللازمة لتحديد الأهلية للبرامج الاجتماعية (المنافع والخدمات).
- رصد حجم الطلب على البرامج الاجتماعية بناءً على جوانب احتياجات وظروف السكان.
- تحقيق التنسيق والتكامل بين المنافع والخدمات، عند خدمة برامج متعددة.
- رصد وتقييم جودة إدارة ونظام معلومات السجل الاجتماعي.
- إرشاد، وتوجيه وتصميم السياسات الاجتماعية.

الشكل (5): تطوير السجل الاجتماعي في المغرب

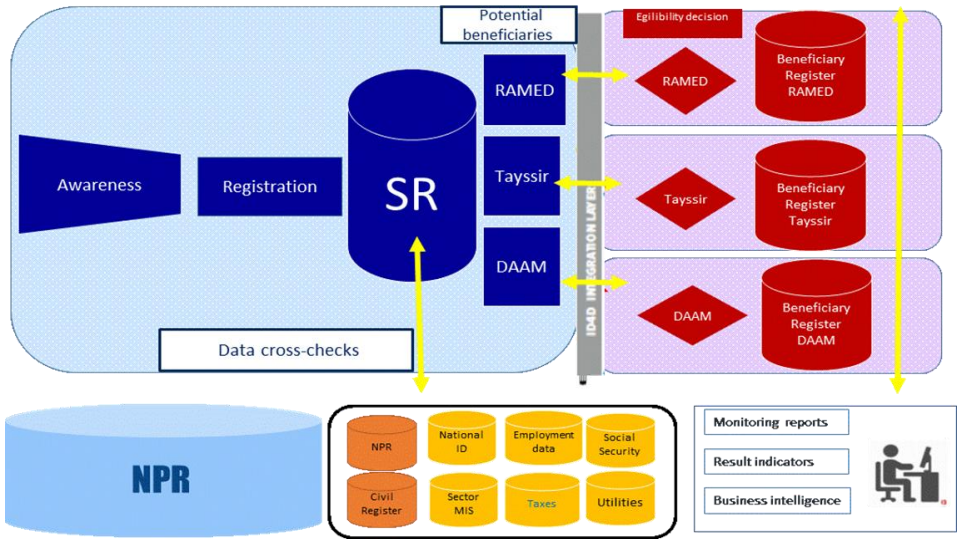

35. يتميز نظام معلومات برنامج المساعدات الطبية بالعديد من العناصر التي تشبه السجل الاجتماعي. تَطلب استحداث برنامج المساعدات الطبية تطوير آليات تعريف واختيار المستفيدين المؤهلين، لضمان وصول البرنامج للأسر المعيشية الأكثر احتياجاً. يحتوي نظام معلومات برنامج المساعدات الطبية على معلومات هوية بالإضافة إلى البيانات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وأسرهم المباشرة (وليس الأسرة المعيشية). يتم جمع البيانات باستخدام نموذج يملؤه رب الأسرة. يحوي النموذج معلومات تعريفية عن تكوين الأسرة، وعدد أطفالها، وممتلكاتها وحجم دخل الأسرة. تتم رقمنة المعلومات المجمعة في منطقة الإدارة المحلية التي قدم فيها المستفيدون طلباتهم. بناءً على المعلومات المجمعة، يقوم النظام بحساب نتيجة المستوى الاجتماعي والاقتصادي باستخدام صيغة الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل. تختلف صيغة الاختبار بين المناطق الحضرية والريفية، والتي حددها القانون رقم 177-08-02 الصادر في 29 سبتمبر/أيلول 2008)، مما يجعل من الصعب تنقيحه أو تحديثه. [39] استناداً إلى النتيجة؛ يتم تصنيف المتقدمين المؤهلين تحت "الفقراء والمستضعفين". تستخدم هذه المعلومات بواسطة لجنة مخصصة لكل وحدة محلية والتي تصدر القرار بأهلية المتقدمين. تُعد نتيجة الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل فقط احدى العناصر التي تنظر فيها اللجنة لاتخاذ قرارها. تستفيد الأسر المؤهلة لمدة ثلاث سنوات، يُقدم بعدها طلب جديد لإعادة النظر.

36. يحتوي نظام معلومات برنامج المساعدات الطبية مسبقاً على عناصر التصميم والوظائف، والتي سوف تسهم بالتأكيد في تشغيل السجل الاجتماعي.

- التسجيل في برنامج المساعدات الطبية مُمَثَّل إقليمياً في 2200 ملحق إداري (والمزود معظمها بالموظفين والمعدات اللازمة لجمع ورقمنة البيانات بواسطة نموذج تسجيل البرنامج.
- برنامج المساعدات الطبية له فريق مركزي لديه الخبرة في إدارة قواعد البيانات الكبيرة.
- النظام قادر على إدارة وتنفيذ نظام النتائج (التصنيف الاجتماعي والاقتصادي).
- يعمل النظام حالياً كنقطة دخول لعدد من البرامج الأخرى (التحويلات النقدية لبرنامج الدعم المباشر) إلى جانب التأمين الصحي.
- النظام له روابط إلكترونية بقواعد البيانات الأخرى (البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني لمنظمات الرعاية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لمنظمات التخطيط الاجتماعي)، مما يسمح بالتحقق المتبادل للبيانات المقدمة من المتقدمين.

37. ومع ذلك، يحتاج نظام معلومات برنامج المساعدات الطبية إلى التحسين ليكون نظاماً كاملاً للسجل الاجتماعي.

- لا يملك النظام تكليف قانوني / مؤسسي ليعمل كنقطة دخول لشبكات الأمان الاجتماعي، إلا برنامج المساعدات الطبية وبرنامج الدعم المباشر.

[39] في المناطق الحضرية، تكون الأسر المعيشية مؤهلة للبرنامج إذا كانت: (أ) درجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، و(ب) دخلها السنوي المعلن والمرجح أدنى من مستوى محدد مسبقاً. في المناطق الريفية، تكون الأسر المعيشية مؤهلة للبرنامج إذا كانت: (أ) درجة الأصول، و(ب) درجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية أدنى من مستوى محدد مسبقاً.

- صيغة تسجيل النتائج الخاصة بتحديد التصنيفات قديمة، وتعرض أخطاء استهداف، وتُقصي الشرائح السكان الأكثر فقراً. [40]
- لا يجمع النظام حالياً المعلومات التي قد تكون أساسية لتقييم أهلية الفرد / الأسرة المعيشية للبرامج الاجتماعية الأخرى (برنامج تيسير مثلاً).
- يجمع النظام فقط نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية الخاصة برب الأسرة وزوجته. ومع ذلك وبما أن نظام البيانات لا يشمل رقم التعريف المميز الخاص بالأفراد المسجلين؛ لا توجد بنية تحتية للتحقق من شخصية الأطفال الأقل من 18 عاماً المُدرجين في نموذج التسجيل (والذي قد يقود إلى الاحتيال).
- لا تحتوي قاعدة البيانات على المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالأسر المعيشية (فقط الأسر النواتية).

38. سيكون الانتقال من برنامج المساعدات الطبية إلى السجل الاجتماعي تدريجياً ويستفيد من البنية التحتية القائمة (الفنية والتشغيلية) لنظام معلومات برنامج المساعدات الطبية. وستكون الخطوة الأولى هي بناء السجل الاجتماعي كنقطة دخول لثلاثة برامج، برنامج المساعدات الطبية، وبرنامج الدعم المباشر، وتيسير برؤية تهدف نحو إضافة برامج أخرى في المستقبل القريب. وأيضاً، سيتطلب النقل وضع نموذج تسجيل جديد، وتحديث صيغة النتائج، ودعم وضع الإطار القانوني والمؤسسي الذي يمنح السجل الاجتماعي تكليف مباشر لتشغيله (تحديد أدوار ومسئوليات وزارة الداخلية كمدير للسجل، وكذلك أدوار ومسئوليات الوزارات المختصة والوكالات الأخرى التي ستستخدم هذه المعلومات). سيقدم السجل الاجتماعي خصائص مُحسنة للتحكم في جودة البيانات، وسيبني قدرته على تبادل المعلومات (العمل المشترك) مع القطاعات والبرامج الأخرى المَعنية وكذلك مع قواعد البيانات الأخرى والتي ستضمن موثوقية معلومات السجل. سوف يساعد السجل الاجتماعي على تطوير استخراج البيانات وقدرات الاستخبارات التجارية على استخدام بياناتها في رصد وتصميم السياسات.

39. وأخيراً، ستضع الحكومة نظاما لتحديد التوثيق والذي يمكن تحقيقه باستخدام البطاقة الذكية للسجل الاجتماعي و/أو آليات التوثيق البيومترية، لاستخدامها بواسطة كافة البرامج الاجتماعية التي تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول و/أو من خلال المصادقة البيومترية. سيتم استخدام نظام مصادقة الهوية للسماح للمستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي إثبات هويتهم لتسهيل توزيع المدفوعات / الخدمات المقدمة لهم ولتحسين رصد التحويلات الاجتماعية.

[40] توضح آخر التحليلات (البنك الدولي والمرصد الوطني للتنمية البشرية 2015) أن منهجية احتساب النتيجة ببرنامج المساعدات الطبية يعرض أخطاء إقصاء كثيرة جداً (تم إقصاء ما يقرب من 72 بالمائة من السكان المستهدفين في المناطق الريفية من البرنامج عام 2012) (أنظر آنجيل-أردينولا وآخرون.، 2015 للمزيد من المعلومات). أولاً: تطرح الصيغة نفسها عدداً من المشكلات: (أ) المعامِلات المستخدمة لمعايرة صيغة الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل مبنية على بيانات العام 2001، والتي لا تمثل إرشاداً حقيقياً وكافياً لمعدلات الفقر اليوم، (ب) تمت معايرة الصيغة على مستوى الأسرة المعيشية، بينما المتقدمين عامة من الأسر النواتية، والذين قد يعيشون مع أفراد آخرين في أسرة معيشية واحدة، و(ج) تحتوي الصيغة على معلومات ذاتية التعريف وغير متحقق منها عن الدخل والممتلكات. ثانياً: لا يوجد وصول نظامي للمستفيدين المحتملين، ولا زال النظام يعتمد على عملية التسجيل الذاتي، بحيث يُحتمل إقصاء الأسر المعيشية المحرومة التي لا تملك معلومات عن البرنامج.

المكون الفرعي 2.1: تصميم وتطوير نُظُم السجل الاجتماعي (20 مليون دولار أمريكي)

40. سيمول هذا المكون الفرعي الحصول على السلع وتقديم الخدمات الاستشارية للأنشطة التالية: (أ) تقييم وتنقيح أدلة التشغيل لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي التي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول؛ (ب) وضع إجراءات جديدة لتسجيل الأسر المعيشية في السجل الاجتماعي؛ (ج) تصميم وتطوير أنظمة السجل الاجتماعي، بما في ذلك الحصول على أجهزة الحاسوب والبرمجيات؛ (د) التحديث الفني لنظم المعلومات القائمة في برامج شبكة الأمان الاجتماعي، والتي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول؛ (هـ) القيام بجمع البيانات وتسجيل الأسر المعيشية؛ (و) الحصول على وتطوير أجهزة الحاسوب والبرمجيات اللازمة للتحقق والتصديق على هوية الأفراد في السجل الاجتماعي؛ (ز) تقييم جودة البيانات وأداء نظام الاستهداف بالسجل الاجتماعي؛ (ح) إعداد الإطار القانوني (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي؛ (ط) إعداد وتنفيذ حملات الاتصال وآليات مشاركة المواطنين، بما في ذلك تطوير نظام الاستئناف والشكوى؛ (ي) بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ السجل الاجتماعي. الأنشطة التي يتعيَّن تمويلها في إطار هذا المكون الفرعي كالتالي: (انظر الجدول 6 للإطلاع على موجز الأنشطة، والجدول 10 للاطلاع على تفصيل تكلفة الأنشطة).

41. خلال 18 إلى 24 شهراً الأولى من التنفيذ، سيمولِ المشروع تقديم الخدمات الاستشارية لإعداد كافة العمليات والبنية التحتية الضرورية لتعميم السجل الاجتماعي (انظر الجدول 6 للاطلاع على تفصيل خطة التنفيذ السنوية)، وقد تم توقع الأنشطة التالية.

42. **تقييم وتنقيح إجراءات أدلة التشغيل الخاصة بكافة البرامج التي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول.** سوف يستلزم هذا النشاط تشخيص وتنقيح عمليات التسجيل والاستهداف لكل البرامج التي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول. سيدعم النشاط أيضاً تنقيح وتحديث أدلة التشغيل الخاصة بالبرنامج (الاستهداف والتسجيل) لما يتواءم مع السجل الاجتماعي، وقد قُدرت تكلفة النشاط بـــ 200 يوم (تقييم البرنامج وتنقيح كتيبات التشغيل).

43. **وضع إجراءات جديدة لتسجيل الأسر المعيشية في السجل الاجتماعي.** سيستلزم هذا النشاط صياغة إجراءات جديدة لعملية التسجيل في السجل الاجتماعي، بما في ذلك تنقيح أدلة التشغيل بالإضافة إلى نموذج تسجيل جديد مبني على متطلبات البيانات الخاصة بالبرامج المختلفة التي قد تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول. في نفس الوقت؛ فإن هذا النشاط سوف يدعم وضع صيغة نتائج جديدة مع التنسيق الوثيق مع المقدمين الرئيسيين للبيانات الإحصائية على مستوى الأسرة المعيشية (لا سيما المندوبية السامية للتخطيط).[41] وقدرت تكلفة النشاط بـــ 300 يوم.

44. **تصميم النظام.** سوف يمول هذا النشاط دعم المساعدة الفنية لتصميم : (أ) بُنية نظام معلومات السجل الاجتماعي، (ب) نُظم وعمليات دعم تسجيل الأفراد والأسر المعيشية، (ج) وحدات إدماج وتبادل المعلومات مع النُظم الأخرى التي ستقدم

[41] سوف يُبنى الاستبيان الجديد على الاستبيانات القائمة المستخدمة بواسطة البرامج المشاركة، كي يوضع في الاعتبار معايير الأهلية للبرامج المختلفة، كما سوف يُبنى أيضاً بناءً على الدراسات الاستقصائية المتاحة للأسر المعيشية لجمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتصنيف الأسر المعيشية وفقاً لمستوى الأسرة من الفقر / الرفاه. ستُستخدم هذه البيانات لاحقاً في تطوير "صيغة احتساب نتائج" تعمل على تصنيف الأسر المعيشية من الأكثر فقراً إلى الأكثر غنىً في السجل الاجتماعي. سُيحدد نوع المعلومات التي يتعين جمعها بشكل عام عن طريق التحليل الفني لمحددات الفقر الأساسية في الدولة بناءً على أحدث الدراسات الاستقصائية الوطنية المتاحة للأسر المعيشية.

وتستقبل البيانات من السجل الاجتماعي، (د) مستودع بيانات مركزي للمعلومات الراهنة والتاريخية من البيانات الخاصة بمختلف البرامج الاجتماعية لتحليل وإعداد التقارير (يشار إليها عادة باسم مستودع البيانات).[42] قُدرت تكلفة تطوير النظام (على مدار حياة المشروع) بـــ 550 يوم، وسيتم تنفيذه بطريقة نموذجية باستخدام شركات استشارية متخصصة.

45. **تطوير النظام**. سيمول هذا النشاط البنية التحتية / المعدات الضرورية لتطوير السجل الاجتماعي، بما في ذلك (أ) مراكز / خوادم البيانات لتبادل البيانات، والتوثيق، والمزامنة (مع إمكانية تدقيق البيانات)؛ (ب) الحصول على البرمجيات، وتحديداً برنامج ناقل الخدمة المؤسسية مع قدرات البنية التحتية العامة الأساسية، و(ج) تطوير البرمجيات للتطبيقات التي سوف تكوت خاصة بالسجل الاجتماعي (مثل مستودع البيانات، الاختبار، إعداد التقارير، ولوحات التحكم وغيرها). قُدرت تكلفة تطوير النظام (على مدار حياة المشروع) بـــ 700 يوم (تطوير البرمجيات فقط)، وقُدرت تكاليف أجهزة الحاسوب بشكل منفصل.[43]

46. **التحديث الفني لأنظمة المعلومات القائمة للبرامج التي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول**. سيمول هذا النشاط كافة التعديلات المطلوب إدخالها لضمان أن تكون قواعد البيانات / نظام إدارة المعلومات التي سوف تتشارك / تتبادل المعلومات مع السجل الاجتماعي (برنامج المساعدات الطبية، وتيسير وبرنامج الدعم المباشر) متواءمة وقابلة للعمل المشترك. قدرت تكلفة هذا النشاط بـــ 180 يوم (تصميم البرمجيات فقط). سوف تُسدد تكاليف أجهزة الحاسوب (إن وُجدت) بواسطة الوزارة / البرنامج المعني (وليس خلال المشروع).

47. بعد الانتهاء من الأنشطة المذكورة أعلاه سيتم تعميم السجل الاجتماعي. عند هذه المرحلة؛ يتوجب على الأفراد الراغبين في الاستفادة من خلال المشاركة في البرامج الاجتماعية تسجيل بيانات أسرهم المعيشية في السجل الاجتماعي. كما سيتوجب على المستفيدين المسجلين في البرامج الاجتماعية أيضاً تسجيل بياناتهم في السجل الاجتماعي لاستمرارية حصولهم على المنافع.

48. تم تصور تنفيذ الأنشطة التالية بعد البدء تعميم السجل الاجتماعي:

- **جمع البيانات / تسجيل الأسر المعيشية**. سيمول هذا النشاط التكاليف الإضافية (التي لا تغطيها حالياً البنية التحتية الخاصة بتسجيل برنامج المساعدات الطبية) الخاصة بجمع والتحقق من ورقمنة البيانات الضرورية لإتمام تسجيل الأسرة المعيشية في السجل الاجتماعي، ويستلزم ذلك (أ) حملات تسجيل في المناطق الريفية /

[42] مستودع البيانات هو نظام يستخدم لإعداد التقارير وتحليل البيانات. ويُعد مستودعاً مركزياً للبيانات المدمجة من مختلف البرامج الاجتماعية. يخزن النظام البيانات الحالية والتاريخية لدعم المتطلبات التحليلة ومتطلبات إعداد التقارير. ستشمل هذه القدرة سوق بيانات خاص بالأفراد والأسر المعيشية ودعم التحليل التنبؤي للتبصر من البيانات ودعم التحليل التنبؤي. يتألف التحليل التنبؤي من اكتشاف وتحديد كمية الأنماط الحفية في البيانات من خلال استخدام نماذج رياضية معقدة يمكن استخدامها للتنبؤ بالنتائج المستقبلية. يختلف التحليل التنبؤي عن المعالجة التحليلية عبر الإنترنت، حيث تركز الأخيرة على تحليل البيانات التاريخية ومقارنتها بالواقع، بينما يركز التحليل التنبؤي على المستقبل.

[43] استناداً إلى معايير الصناعة في مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروعات وزارة الداخلية في المغرب (المقدمة بواسطة مديرية نظم المعلومات والاتصالات)؛ تصل التكلفة المتوقعة لتصميم النظام إلى ما يقرب من 1000 دولار أمريكي وتصل إلى 2860 دولار أمريكي لتطوير النظام.

المنعزلة؛ (ب) طباعة استبيانات جديدة؛ و(ج) تحديثات / رفع مستوى البنية التحتية القائمة لجمع ومعالجة تخزين البيانات المجمعة من استبيان السجل الاجتماعي.[44]

- **الحصول على وتطوير أجهزة الحاسوب والبرمجيات اللازمة للتحقق وتوثيق هوية الأفراد في السجل الاجتماعي.** يمول النشاط السلع والمعدات الضرورية للسماح للمستفيدين من السجل الاجتماعي إثبات هويتهم (إما عن طريق البطاقة الذكية و/أو المصادقة البيومترية)، بالإضافة إلى المعدات الضرورية للسماح للإدارة بالتحقق من هوية المستفيدين من الخدمات العامة (قارئات البطاقات و/أو القارئات البيومترية). من المتوقع استخدام أنظمة التحقق من الهوية بواسطة البرامج الاجتماعية لتتبع المعاملات وتسهيل الصرف، ومن المتوقع تقديم المعدات اللازمة بواسطة مقاول متخصص.

- **تقييم جودة البيانات وأداء الاستهداف للسجل الاجتماعي.** تُعد جودة البيانات عاملاً جوهرياً لضمان الأداء الملائم للسجل الاجتماعي. حيث أنه من المتوقع أن تكون معظم المعلومات المُجَمَّعَة في السجل الاجتماعي قد تم التصريح بها من قبل الأفراد ذاتهم عند التسجيل؛ يتعين وضع آليات معمول بها للتحقق من موثوقية البيانات. قد يمول هذا النشاط تطوير عملية الرصد والتقييم (كلٌ من ضوابط البيانات العشوائية والاستطلاعات الممثلة عشوائياً) وذلك لتقييم / تأكيد صحة المعلومات المُعلنة بالإضافة إلى أخطاء إدماج وإقصاء الأسر المعيشية بسبب صيغة النتائج. سيمول هذا النشاط أيضاً استخدام البرامج الأخرى لعملية التحقق من البيانات من خلال ربط المعلومات في السجل الاجتماعي بغيرها من مجموعات البيانات والسِجِلات التي يمكن أن تساعد على التحقق من المعلومات الخاصة بدخل الأسرة المعيشية، مثل السجلات الضريبية، والتأمين الاجتماعي، وشركات مرافق المياه والكهرباء. سيتم استخدام رقم التعريف المميز والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية "كمفاتيح" ربط المعلومات المقدمة عند التسجيل مع غيرها من أنظمة المعلومات ذات الصلة.

- **إعداد الإطار القانوني (القوانين واللوائح).** سيمول هذا النشاط الدعم الفني اللازم لتطوير الأُطُر المؤسسية والتنظيمية الملائمة للسجل الاجتماعي، وسوف يستتبع ذلك استعراضاً متعمقاً للترتيبات التنظيمية والمؤسسية الحالية التي تم وضعها لنظام معلومات برنامج المساعدات الطبية وتعريف الأدوار والمسئوليات الجديدة الخاصة بتشغيلها، مع ضمان الاستخدام الملائم وإمكانية الحصول على البيانات، وخصوصية البيانات، وغيرها.[45]

---

[44] لضمان تسجيل أكثر الشرائح فقراً من السكان؛ فإن جمع البيانات (أي عملية التسجيل) سوف يتم إجراؤها عن طريق حملات توعية منفذة بواسطة أخصائيين اجتماعيين مدربين في محليات محددة نظراً لصعوبة وصولها إلى نقاط التسجيل.

[45] إن تطوير نظام إيكولوجي أفضل للهوية يطرح عدداً من المخاوف فيما يخص حماية البيانات واحترام حقوق الخصوصية الفردية وهذا الموضوع له حساسية خاصة في المغرب، حيث أن المُشَرِّع قد عمل بشكل استباقي على تأسيس إطار قانوني لحماية الخصوصية الفردية وقام بتفعيله في شكل قانون حماية البيانات، المسمى قانون 09-08 الصادر بموجب الظهير الشريف رقم 01-09-15 لعام 2009 والأمر التنفيذي (القرار) رقم 02-09-165 لعام 2009. بالإضافة إلى ذلك، أسست الدولة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، والتي تلعب دور الهيئة القائمة على حماية البيانات، وفي الوقت الذي يكون فيه القانون 09 – 08 ملائماً للمتطلبات اللازمة ويمثل أساساً جيداً لحماية البيانات؛ يوضح تقرير تقييم الهوية (البنك

- **الاتصالات وآليات مشاركة المواطن (بما في ذلك وضع نظام للتظلمات).** سيمول هذا المكون تصميم وتنفيذ حملة الاتصال الوطنية (على المستويات المركزية والمحلية) لدعم عملية تسجيل الأفراد والأسر المعيشية في السجل الاجتماعي مع دعم المؤسسات غير الحكومية، وجمعيات تنمية المجتمع، وقادة المجتمع والإعلام. لضمان المشاركة الملائمة من السكان؛ سيتم استخدام قنوات عديدة في استراتيجية التواصل، بما في ذلك الحملات الإعلامية، والتلفاز، والمناقشات والندوات والمؤتمرات، ووسائل الإعلام المرئية الأخرى، بالإضافة إلى عقد لقاءات مع قادة المجتمع والقادة الدينيين وغيرهم. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق نظام إدارة للتظلمات على المستويين المحلي والوطني (مع دليل تشغيل ملائم) لمعالجة استفسارات وشكاوى المواطنين المستخدمين للنظام في أسرع وقت ممكن.

- **بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ السجل الاجتماعي.** سيكفل المشروع اعتماد ميزانية لدعم الحكومة بالدعم الفني لتنمية القدرات الوطنية لتنفيذ النظام المقترح (بما في ذلك التدريب، ودراسة أفضل الممارسات الدولية وغيرها).

الجدول (6): الأنشطة التي يتعين تمويلها في إطار المكون 2.1

النشاط	(مليون دولار أمريكي)
• تقييم وتنقيح أدلة تشغيل برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي سوف تستخدم السجل كنقطة دخول	0.20
• وضع إجراءات تسجيل جديدة لتسجيل الأسر المعيشية في السجل الاجتماعي	0.30
• تصميم وتطوير نُظُم السجل الاجتماعي، بما في ذلك الحصول على أجهزة الحاسوب والبرمجيات	5.10
• التحديث الفني لأنظمة المعلومات القائمة الخاصة ببرامج شبكات الأمان الاجتماعي التي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول.	0.18
• تنفيذ جمع البيانات وتسجيل الأسر المعيشية	1.40
• الحصول على وتطوير أجهزة الحاسوب والبرمجيات الضرورية للتحقق والمصادقة على هوية الأفراد في السجل الاجتماعي.	10.0
• تقييم جودة البيانات وأداء نظام الاستهداف بالسجل الاجتماعي	0.60

الدولي 2015) أن اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي لا تملك القدرة الكافية لرصد البيانات وإنفاذ الامتثال. كما أن تقديم رقم التعريف المميز يزيد من المخاوف حول إساءة الاستخدام المحتمل للخصوصية.

• إعداد الإطار القانوني (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي.	0.50
• إعداد وتنفيذ حملات الاتصال وآليات مشاركة المواطن، بما في ذلك تطوير نظام للاستئناف والشكاوى.	1.00
• بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ السجل الاجتماعي	0.72
• **المجموع**	**20.0**

المكون الفرعي 2.2: إنشاء الإطار القانوني (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي لكي يصبح نقطة دخول عاملة ومنفردة لشبكات الأمان الاجتماعي (11 مليون دولار).

49. المؤشر المرتبط بالصرف رقم (4): تم إنشاء وتشغيل السجل الاجتماعي بشكل قانوني لكي يصبح نقطة دخول عاملة ومنفردة لشبكات الأمان الاجتماعي. سيدعم هذا المؤشر المرتبط بسعر الصرف وضع الإطار القانوني (القوانين واللوائح) لضمان الاستخدام السليم واستدامة السجل الاجتماعي (الشكل 6). وحيث أن السجل سيجمع بيانات شخصية، يستلزم الأمر ضمان الاستخدام السليم للبيانات، وخصوصية البيانات والحماية المناسبة للمعلومات الشخصية. ستكون الأطر القانونية ضرورية أيضاً لتقديم أدوار ومسئوليات واضحة لمختلف أصحاب المصلحة الذي سيستخدمون النظام والتكليفات الواضحة للبرامج (الحالية والمستقبلية) التي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول كي يصبحوا مستفيدين من برامج السجل الاجتماعي. وأخيرا، فإن الأطر التنظيمية الواضحة "للإستهداف" في سياق السجل الاجتماعي سوف تحتاج إلى وضعها أيضاً. وبالفعل، تُشير أفضل الممارسات الدولية إلى أن وسائل الاستهداف المستخدمة بواسطة السجل الاجتماعي تحتاج إلى استعراضها وتقييمها بشكل دوري، وعلى هذا النحو؛ ينبغي أن تحدد لوائح السجل الاجتماعي الأطر الفنية والمؤسسية لتحقيق ذلك. [46]

الشكل (6): إنشاء وتشغيل السجل الاجتماعي قانونياً لكي يصبح نقطة دخول عاملة ومنفردة لشبكات الأمان الاجتماعي (المؤشر المرتبط بالصرف رقم 4)

[46] في الوقت الحالي، فإن وسائل الاستهداف المستخدمة بواسطة برنامج المساعدات الطبية (الاستبيان والصيغة) تم تنظيمها بموجب المرسوم 2.08.177، وسوف يحتاج هذا المرسوم إلى التعديل للسماح باستخدام وسائل الاستهداف الجديدة بواسطة السجل الاجتماعي.

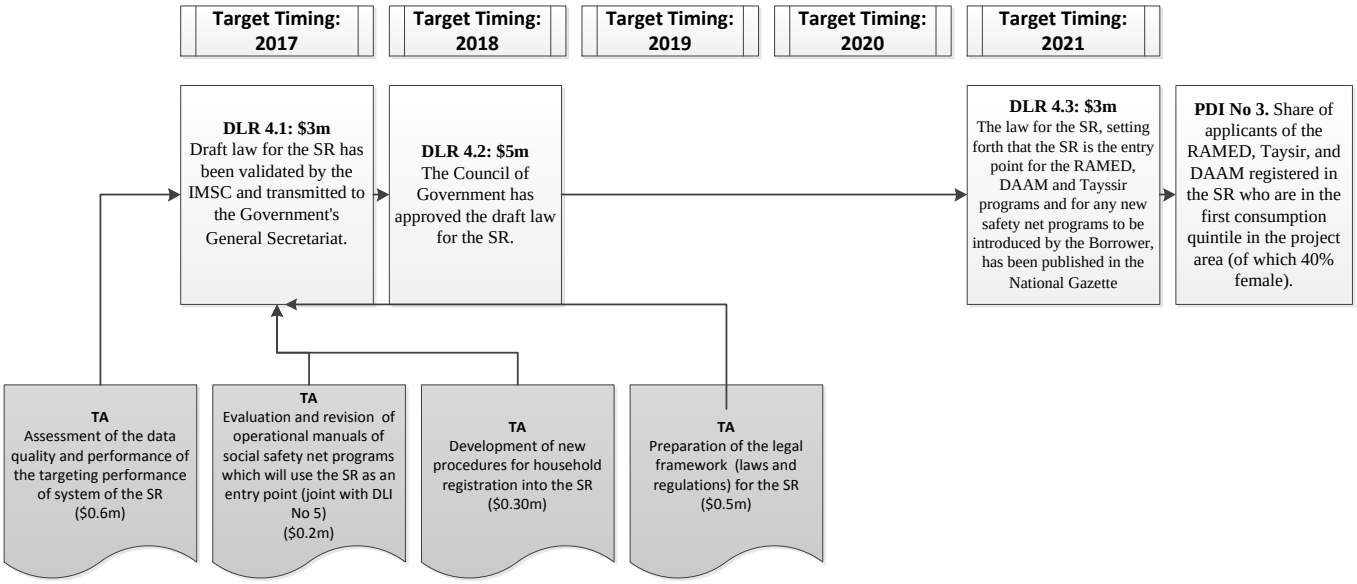

ملحوظة: جميع التواريخ إرشاديَّة حيث يمكن تحقيق كافة النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت أثناء تنفيذ المشروع.

المكون الفرعي 2.3 نقل المستفيدين من برامج المساعدات الطبية، وتيسير، والدعم المباشر إلى السجل الاجتماعي في منطقة المشروع (19 مليون دولار أمريكي)

50. المؤشر المرتبط بالصرف رقم (5): **حصة المتقدمين الجدد في برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير المسجلين في السجل الاجتماعي.** سيدعم هذا المكون الفرعي جهود الحكومة لتأمين انتقال سهل للمتقدمين في البرامج سالفة الذكر إلى السجل الاجتماعي (الشكل 7). سيحتاج الانتقال إلى التخطيط بعناية وبما يدعم بشكل ملائم حملات التوعية والاتصال. حيث أنه من الوارد أن يُحسن تطوير السجل الاجتماعي من أداء الاستهداف وكذلك من الوضع الراهن. وعلى هذا النحو، فإن العديد من الأسر المعيشية التي تستفيد حالياً من هذه البرامج قد تصبح غير مؤهلة. وفي هذا السياق، سيحتاج كل برنامج إلى وضع استراتيجية خروج واضحة لتجنب المشاكل الاجتماعية والتوترات. وفي الوقت نفسه؛ سيستلزم الأمر جهود توعية إضافية (مثل حملات التسجيل) لضمان تسجيل الأسر المعيشية الأكثر فقراً في السجل الاجتماعي. وسوف تراعي الحملة الفوارِق بين الجنسين (لضمان الوصول السليم للنساء، وخاصة الأُسر المعيشية التي تعولها الإناث)، والوصول إلى الشرائح المُستضعفة من السُكَّان (مثل: السُكَّان الأميين ولاسيَّما النساء في المناطِق النائية). بناءً على المناقشات الأولية، فسيتم منح عام واحد كفترة سماح للأسر المعيشية الوارد إعادة تصنيفها كغير مؤهلة للاستفادة من البرنامج بعد إعادة التسجيل في السجل الاجتماعي، والتي يستمر خلالها حصولهم على المنافع و/أو تقديم ما يدل على الاحتياج.

الشكل (7): حصة المتقدمين الجدد في برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير المسجلين في السجل الاجتماعي (المؤشر المرتبط بالصرف رقم 5).

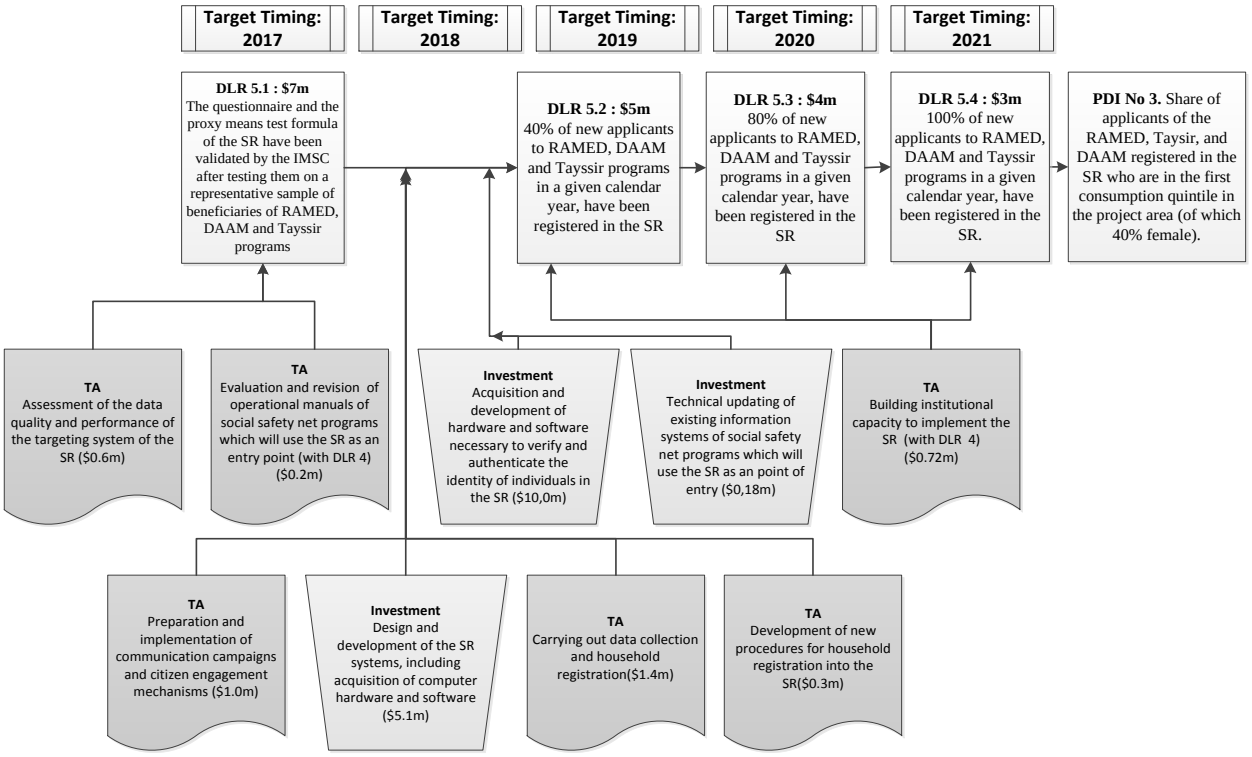

ملحوظة: جميع التواريخ إرشاديَّة حيث يمكن تحقيق كافة النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت أثناء تنفيذ المشروع.

بروتوكولات التحقق والصرف

51. سيتم التحقق من التقدُّم المُحرز تجاه تحقيق أهداف المشروع، والمُؤشِّرات المرتبطة بالصرف، والنتائج المرتبطة بالصرف من خلال تقارير تحقق صادرة عن وكالة تقييم مستقلة ذات مصداقيَّة. وتحتاج تلك التقارير إلى أن تكون مُرضية للبنك الدولي لضمان الصرف. وفي سياق هذا المشروع، سوف يُعطى هذا الدور إلى المفتشية العامة للإدارة الترابية. تم استخدام المفتشية العامة للإدارة الترابية بصورة مُرضية كوكالة تقييم مُستقلة وذات مصداقيَّة للتحقق من تحقيق النتائج المرتبطة بالصرف في سياق آخر العمليات الممولة من البنك الدولي والمنفذة من جانب وزارة الداخليَّة في السنوات الأخيرة. ترفع المفتشية العامة للإدارة الترابية تقاريرها مُباشرة إلى وزارة الداخلية، مما يضمن حياديتها تجاه إدارات الوزارات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ المشروع. سيكون البنك الدولي مسئولا عن ضمان أن إجراء التحقق لكل نتيجة مرتبطة بالصرف قد تم بصورةٍ مُرضية ووفقاً للبروتوكولات. وعلى هذا النحو، ستحتاج تقارير التحقق إلى أن تكون مُرضية للبنك الدولي، والذي يمكن أن يطلب (حسب الحاجة) معلومات وتوضيحات إضافيَّة قبل اعتماد الصرف.

52. سيتم تفعيل مدفوعات بعض الأنشطة في إطار المكوِّنين الفرعيين 2.2 و2.3 بتحقيق النتائج، ويُدعم بمُطالبات تسديد المصروفات المعتمدة. بعد تحقيق النتيجة المرتبطة بالصرف، ستعمل وحدة إدارة المشروع بالتعاون مع المفتشية العامة للإدارة الترابية على إعداد تقرير تحقق يُثبت تحقيق النتائج بما يتماشى مع بروتوكولات التحقق، والتي تحتاج إلى أن تكون

مُرضية للبنك الدولي. تقدم وزارة الاقتصاد والمالية طلباً بسحب المبلغ مرفقاً بالمؤشر المرتبط بالصرف، وتقدم في التقارير المالية المؤقتة ما يدل على إنفاقها أموال تعادل أو تزيد عن المبالغ المُطالب بها في برنامج الإنفاق المؤَهل. ويمكن أن تغطي طلبات السحب واحداً أو أكثر من المؤشرات المرتبطة بالصرف، بأي ترتيب، وفي أي وقت، طالما أنها تكبدت ما يكفي من المصروفات المعتمدة. تُقدم طلبات الصرف إلى البنك الدولي بواسطة وزارة الاقتصاد والمالية من خلال نظام الصرف الإلكتروني، واستخدام نموذج صرف البنك الدولي المُوقَّع من مُمثِّل الحكومة المُخوَّل. ينبغي إرفاق نسخة من المراسلات الرسمية للبنك الدولي التي تؤكد تحقيق النتيجة المرتبطة بالصرف لجميع طلبات الصرف (بروتوكولات التحقق المفصلة حسب النتيجة المرتبطة بالصرف مقدمة في الجدول 8).

53. يُمكن طلب الصرف بناءً على تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف فقط عند الوفاء بالأهداف المحددة مسبقاً، بغض النظر عن عام الإنجاز.

الجدول (7) مصفوفة المؤشرات المرتبطة بالصرف والنتائج المرتبطة بالصرف للمكون (2)

المؤشر المرتبط بالصرف	السنة التقويمية 2017	السنة التقويمية 2018	السنة التقويمية 2019	السنة التقويمية 2020	السنة التقويمية 2021	المؤشر الإنمائي للمشروع
المكون (2.2): إنشاء وتشغيل السجل الاجتماعي بشكل قانوني لكي يصبح نقطة دخول عاملة ومنفردة لشبكات الأمان الاجتماعي						
المؤشر المرتبط بالصرف رقم(4): إنشاء وتشغيل السجل الاجتماعي بشكل قانوني لكي يصبح نقطة دخول عاملة ومنفردة لشبكات الأمان الاجتماعي.	**النتيجة المرتبطة بالصرف (4.1) – 3 مليون دولار أمريكي** تم التحقق من صحة مسودة قانون السجل الاجتماعي بواسطة اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، وإحالته إلى الأمانة العامة للحكومة.[47]	**النتيجة المرتبطة بالصرف (4.2) – 5 مليون دولار أمريكي.** موافقة مجلس الحكومة على مسودة قانون السجل الاجتماعي			**النتيجة المرتبطة بالصرف (4.3) – 3 مليون دولار أمريكي** يُنشر في الجريدة الرسمية قانون السجل الاجتماعي، الذي ينص على أن يكون السجل الاجتماعي نقطة دخول لبرامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير وأي برامج تحويلات نقدية جديدة، يقدمها المقترض	
المكون (2.3): نقل المستفيدين من برامج المساعدات الطبية، وتيسير، والدعم المباشر إلى السجل الاجتماعي في منطقة المشروع						
المؤشر المرتبط بالصرف رقم (5): حصة المتقدمين الجدد فى برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، المسجلين في السجل الاجتماعي	**النتيجة المرتبطة بالصرف (5.1) – 7 مليون دولار أمريكي** تم التحقق من الاستبيان ومن صيغة اختبار الوسائل الوسيطة للسجل الاجتماعي بواسطة اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، وذلك بعد اختبارها على عينة ممثلة للمستفيدين من		**النتيجة المرتبطة بالصرف (5.2) – 5 مليون دولار أمريكي.** تسجيل نسبة 40% من المتقدمين الجدد، من بين المتقدمين في برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، خلال سنة تقويمية معينة في السجل	**النتيجة المرتبطة بالصرف (5.3) – 4 مليون دولار أمريكي.** تسجيل نسبة 80% من المتقدمين الجدد، من بين المتقدمين في برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، خلال سنة تقويمية معينة	**النتيجة المرتبطة بالصرف (5.4) – 3 مليون دولار أمريكي.** تسجيل نسبة 100% من المتقدمين الجدد، من بين المتقدمين في برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، خلال سنة تقويمية معينة في السجل الاجتماعي.	**المؤشر الإنمائي للمشروع (3):** حصة المستفيدين من برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير المسجلين فى السجل الإجتماعي؛ والذين يقعون في الخُمس الاستهلاكى الأول لمنطقة المشروع (والذين تشكل نسبة الإناث منهم 40

[47] أحد العناصر الهامة في القانون أن يكون السجل الاجتماعي نقطة دخول إلزامية لكافة الأفراد الراغبين في الاستفادة من برامج المساعدات الطبية، وتيسير، وبرنامج الدعم المباشر.

المؤشر المرتبط بالصرف	السنة التقويمية 2017	السنة التقويمية 2018	السنة التقويمية 2019	السنة التقويمية 2020	السنة التقويمية 2021	المؤشر الإنمائي للمشروع
	برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير.[48]		الاجتماعي.[49]	في السجل الاجتماعي.		% على الأقل).
الصرف السنوي	**10 مليون دولار**	**5 مليون دولار**	**5 مليون دولار**	**4 مليون دولار**	**6 مليون دولار**	**إجمالي: 30 مليون دولار**

ملحوظة: جميع التواريخ إرشاديَّة حيث يمكن تحقيق كافة النتائج المرتبطة بالصرف في أي وقت أثناء تنفيذ المشروع.

الجدول (8) بروتوكلات التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف للمكون (2)

#	***المؤشرات المرتبطة بالصرف***	***التعريفات الرئيسية***	***الصرف النسبي المسموح به*** (نعم / لا)	***بروتوكولات التحقق***		
				مصادر البيانات / الوكالات المسئولة عن توفير البيانات	***الوكالة المسئولة عن الحصول على إثبات الإكمال***	***الإجراء***
4	**المؤشر المرتبط**	يقيس هذا المؤشر التقدم في تنفيذ الأطر التنظيمية	لا	وحدة إدارة المشروع	المفتشية العامة	سوف تتعهد المفتشية العامة للإدارة الترابية بالتحققات الآتية، بما يتوافق مع نطاق

[48] ستقدم صيغة السجل الاجتماعي نتيجة لاختبار الوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل، والتي ستُستخدم في توصيف الأسر المعيشية المتقدمين لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي وفقا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية (فقر مدقع، فقر، فئة مستضعفة، طبقة متوسطة، إلخ). ويجمع الاستبيان المعلومات اللازمة لتطبيق الصيغة على الأسر المعيشية الراعبة في الأخذ بها للاستفادة من شبكة الأمان الاجتماعي. سيتم اختبار الاستبيان والصيغة قبل تعميمهما على الصعيد القومي. ويتضمن الاختبار حساب أخطاء الإدماج في الصيغة، بالإضافة إلى تقييم التشغيل فيما يخص الصعوبات التنفيذية التي قد تنشأ أمام الفقراء لاستكمال الاستبيان (الطول، والوضوح، والتعقيد، إلخ). سيتم إجراء التعديلات اللازمة على الصيغة والاستبيان وفقا لنتائج الاختبار.

[49] البسط: عدد المتقدمين الجدد لبرامج المساعدات الطبية، وتيسير، والدعم المباشر (المرشحين الجدد والمستجدين) المسجلين في السجل الاجتماعي خلال سنة تقويمية. المقام: إجمالي عدد المتقدمين الجدد لبرامج المساعدات الطبية، وتيسير، والدعم المباشر خلال سنة تقويمية.

	بالصرف رقم (5): إنشاء وتشغيل السجل الاجتماعي بشكل قانوني لكي يصبح نقطة دخول عاملة ومنفردة لشبكات الأمان الاجتماعي	والمؤسسية لتفعيل السجل الاجتماعي على أساس ما يلي: • وضع نصوص قانون السجل الاجتماعي، ينبغي أن ينص القانون على أن يكون السجل الاجتماعي نقطة دخول وآلية استهداف مطلوبة لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي. • تبني نصوص قانون السجل الاجتماعي بواسطة مجلس الحكومة. **النتائج المرتبطة بالصرف (4.1) 3 مليون دولار أمريكي** تم التحقق من صحة مسودة قانون السجل الاجتماعي بواسطة اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، وإحالته إلى الأمانة العامة للحكومة. **النتائج المرتبطة بالصرف (4.2) 5 مليون دولار أمريكي** موافقة مجلس الحكومة على مسودة قانون السجل الاجتماعي **النتائج المرتبطة بالصرف (4.3) 3 مليون دولار أمريكي**		للإدارة الترابية	المشروع: **النتائج المرتبطة بالصرف (4.1):** سوف تتحقق المفتشية العامة للإدارة الترابية من: 1. وجود فريق قانوني لإعداد الأطر القانونية (القوانين واللوائح) للسجل الاجتماعي. 2. إرسال مسودة النصوص القانونية بواسطة وزارة الداخلية إلى الأمانة العامة للحكومة. 3. استقبال البنك الدولي لتقرير التحقق الخاص بالمفتشية العامة للإدارة الترابية، ومسودة النصوص القانونية، والتي يجب أن تكون مقبولة لدى البنك الدولي. **النتائج المرتبطة بالصرف (4.2):** سوف تتحقق المفتشية العامة للإدارة الترابية من: 1. موافقة مجلس الحكومة على مسودة قانون السجل الاجتماعي. 2. استقبال البنك الدولي لتقرير التحقق الخاص بالمفتشية العامة للإدارة الترابية، ومسودة القانون، والتي يجب أن تكون مقبولة لدى البنك الدولي. **النتائج المرتبطة بالصرف (4.3):** سوف تتحقق المفتشية العامة للإدارة الترابية من: 1. نشر قانون السجل الاجتماعي، والذي ينص على اعتبار السجل الاجتماعي كنقطة دخول لكل من برامج المساعدات الطبية، والدعم	

		يُنشر في الجريدة الرسمية قانون السجل الاجتماعي، الذي ينص على أن يكون السجل الاجتماعي نقطة دخول لبرامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير وأي برامج تحويلات نقدية جديدة، يقدمها المقترض				المباشر، وتيسير وأى برامج تحويلات نقدية / شبكة أمان اجتماعي جديدة يقدمها المقترض. 2. استقبال البنك الدولي لتقرير التحقق الخاص بالمفتشية العامة للإدارة الترابية، والقانون، الذي يجب أن يكون مقبولاً لدى البنك الدولي.
5	**المؤشر المرتبط بالصرف رقم (5):** حصة المتقدمين الجدد فى برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، المسجلين في السجل الاجتماعي	يقيس هذا المؤشر عدد المتقدمين الجدد لبرامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير في وقت معين في السجل الاجتماعي، بما في ذلك المُدخلات السنوية الجديدة، وباستخدام أُطُر التسجيل الاستهداف الجديدة للسجل الاجتماعي (الاستبيان / الصيغة / عملية الاستهداف). **النتائج المرتبطة بالصرف (5.1): 7 مليون دولار أمريكي** يتم التحقق من الاستبيان ومن صيغة اختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل للسجل الاجتماعي بواسطة اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، وذلك بعد اختبارها عبر عينة ممثلة للمستفيدين من برامج المساعدات الطبية، والدعم	لا	• وحدة إدارة المشروع • المندوبية السامية للتخطيط • نظام إدارة معلومات السجل الاجتماعي • برنامج قاعدة بيانات المساعدات الطبية • قاعدة بيانات برنامج الدعم المباشر • قاعدة بيانات برنامج تيسير	المفتشية العامة للإدارة الترابية	سوف تتعهد المفتشية العامة للإدارة الترابية بالتحققات الآتية، بما يتوافق مع نطاق المشروع: **النتائج المرتبطة بالصرف (5.1): التحقق من:** 1. تم اعداد صيغة تسجيل النتائج واستبيان السجل الاجتماعي بواسطة المندوبية السامية للتخطيط، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، باستخدام دراسة عام 2014 الاستقصائية للأسر المعيشية، والذي يجب أن يكون مقبولاً للبنك الدولي. 2. التحقق من الاستبيان وصيغة السجل الاجتماعي، بعد اختبارها على عينة ممثلة للمستفيدين من برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير. 3. التحقق من وسائل الاختبار، ومدى تمثيل العينة، ونتائج الاختبار بواسطة المندوبية السامية للتخطيط. 4. حساب أخطاء الإدماج في الصيغة بواسطة المندوبية السامية للتخطيط، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، والذي يجب أن يكون مقبولاً للبنك الدولي. 5. تعديل صيغة النتائج / الاستبيان على أساس الاختبار (كما هو

		المباشر، وتيسير.[50] **النتائج المرتبطة بالصرف (5.2): 5 مليون دولار أمريكي** تسجيل نسبة 40% من المتقدمين الجدد، من بين المتقدمين في برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، خلال سنة تقويمية معينة في السجل الاجتماعي.[51] **النتائج المرتبطة بالصرف (5.3): 4 مليون دولار أمريكي** تسجيل نسبة 80% من المتقدمين الجدد، من بين المتقدمين في برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، خلال سنة تقويمية معينة في السجل الاجتماعي.				مطلوب). يتم إجراء هذه التعديلات بواسطة المندوبية السامية للتخطيط بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي. 6. قبول المندوبية السامية للتخطيط، والبنك الدولي لصيغة النتائج والاستبيان، والتحقق منها بواسطة اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات. بعد انتهاء بعثة التحقق، سوف ترسل المفتشية العامة للإدارة الترابية إلى البنك الدولي: - تقرير مرفق به محاكاة واقعية مبنية على أساس الدراسة الاستقصائية للأسر لعام 2014 الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط. - قاعدة البيانات (بدون معلومات شخصية) الخاصة باختبار الدراسات الاسقصائية (الدراسة الممولة بواسطة المشروع في 2017). - تقرير التحقق مع الاختبار المبني على عينة ممثلة للمستفيدين من برامج المساعدات الطبية، وبرنامج الدعم المباشر، وبرنامج تيسير (تقارير التحقق رقم 2، 3 و4).

[50] سوف تقدم صيغة السجل الاجتماعي نتيجة "الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل"، والتي سوف يتم استخدامها في توصيف الأسر المتقدمة للتسجيل في شبكة الأمان الاجتماعي وفقا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية (فقر مدقع، فقر، مستضعفين، طبقة متوسطة، إلخ). ويعمل الاستبيان على جمع المعلومات اللازمة من أجل تطبيق هذه الصيغة على الأسر التي ترغب في أن يتم الأخذ بها في عين الاعتبار للاستفادة من شبكة الأمان الاجتماعي. وسوف يتم اختبار الاستبيان والصيغة قبل طرحهما على الصعيد القومي. ويتضمن هذا الاختبار حساب أخطاء الإدماج في الصيغة، بالإضافة إلى تقييم العمليات فيما يخص الصعوبات التشغيلية التي قد تنشأ لدى الفقراء عند استكمال الاستبيان (فيما يتعلق بكل من: الطول، والوضوح، والتعقيد، إلخ). وسوف يتم عمل كل التعديلات اللازمة على الصيغة والاستبيان وفقا لنتائج هذا الاختبار.

[51] البسط: تدفق المتقدمين الجدد لبرامج المساعدات الطبية، وتيسير، والدعم المباشر (المرشحين الجدد والمُجددين) المسجلين في السجل الاجتماعي خلال سنة تقويمية. المقام: إجمالي نسبة تدفق المتقدمين الجدد لبرامج المساعدات الطبية، وتيسير، والدعم المباشر (المرشحين الجدد والمُجددين) خلال سنة تقويمية.

		النتائج المرتبطة بالصرف (5.3): 4 مليون دولار أمريكي تسجيل نسبة 100% من المتقدمين الجدد، من بين المتقدمين في برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، خلال سنة تقويمية معينة في السجل الاجتماعي				**النتائج المرتبطة بالصرف (5.2)، (5.3)، (5.4):** بناءً على إدارة نُظم المعلومات الخاصة بالسجل الاجتماعي والأخرى الخاصة ببرامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير (بالإضافة إلى البيانات الإدارية إذا كانت مطلوبة)، فإن المفتشية العامة للإدارة الترابية سوف تتحقق من: 1. المتقدمين الجدد لبرامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير في سنة تقويمية، بما في ذلك المُجددين. 2. المتقدمين الجدد، من الجنسين، لبرامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير في سنة تقويمية، في ذلك المُجددين، المسجلين في السجل الاجتماعي (باستخدام نموذج تسجيل وصيغة السجل الاجتماعي). ولإجراء هذه التحققات: 3. سينشئ قسم نظم المعلومات والحاسبات (مديرية نظم المعلومات والاتصالات) ويرسل إلى المفتشية العامة للإدارة الترابية – في موعد أقصاه 3 أسابيع قبل بداية مهمة التحقق – قاعدة بيانات خالية من المعلومات الشخصية، للمتقدمين الجدد – من الجنسين – من السجل الاجتماعي ومن المتقدمين الجدد لبرامج المساعدات الطبية والدعم المباشر. 4. ستُنشئ وزارة التربية الوطنية وتُرسل إلى المفتشية العامة للإدارة الترابية – في موعد أقصاه 3 أسابيع قبل بداية مهمة التحقق – قاعدة بيانات خالية من المعلومات الشخصية، للمتقدمين الجدد – من الجنسين – لبرنامج تيسير. 5. تضمن المفتشية العامة للإدارة الترابية الجودة الفنية لـــ (أ) للبيانات غير الشخصية؛ (ب) عملية تحديث وتغذية قواعد البيانات؛ (ج) عمليات تكنولوجيا المعلومات؛ (د) واجهات الرصد؛ و(هـــ) لوحات تحكم نظام المعلومات.		

						بعد انتهاء بعثة التحقق، سوف ترسل المفتشية العامة للإدارة الترابية إلى البنك الدولي: • تقارير التحقق التي تغطي العمليات والنتائج الناشئة من التحققات. • المواصفات الفنية التي تصف المتطلبات الخاصة بجودة البيانات والموثوقية للسجل الاجتماعي، وعملية التحديث وتغذية البيانات. • المستندات بالفحوصات (المنتج النهائي). 6. سوف يشارك البنك الدولي في جلسات إيضاحية للأنظمة العاملة، وفي عروض تقديم تفاعلية للواجهات، ولوحات التحكم الخاصة بالسجل الاجتماعي؛ حيث أنه في خلال هذه الجلسات، سوف يطلب البنك الدولي استشارة قاعدة البيانات – في الحال – كي تصدر إحصائيات وصفية وجداول تلخيص متعلقة بالإنجازات الخاصة بالنتائج المرتبطة بالصرف، وذلك من أجل التأكد من جودة المعلومات الخاصة بالأسر المعيشية في السجل الاجتماعي.

الجدول 9. خطة الأنشطة متعددة السنوات للمكون (2)

2017	2018	2019	2020	2021
نصميم وتطوير وإطلاق السجل الاجتماعي				
إعداد الشروط المرجعية للخبير الاستشاري لإعداد مسودة الاستبيان الخاصة بإطار الاستهداف الجديد للسجل الاجتماعي (بما في ذلك صيغة استهداف جديدة)				
إعداد دراسة حول وضع صيغة / استبيان النتائج والتحقق من استبيان وصيغة السجل الاجتماعي بواسطة اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، بعد اختبارها على عينة ممثلة للمستفيدين.	تطبيق إطار الاستهداف الجديد: المستفيدين من برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، المسجلين في السجل الاجتماعي	المستفيدين من برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، المسجلين في السجل الاجتماعي	المستفيدين من برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، المسجلين في السجل الاجتماعي	المستفيدين من برامج المساعدات الطبية، والدعم المباشر، وتيسير، المسجلين في السجل الاجتماعي
إعداد الشروط المرجعية من أجل (أ) عملية تقييم البرامج الثلاثة المحددة (تيسير، والمساعدات الطبية، والدعم المباشر)؛ (ب) تنسيق آليات الاستهداف والتدابير المرافقة لانتقال الأسر المعيشية / البرامج / استراتيجيات الخروج (ج) تحديث أدلة التشغيل الخاصة بالبرامج الثلاثة.				
تقييم أخطاء الإدماج والإقصاء لصيغة برنامج المساعدات الطبية باستخدام دراسة المندوبية السامية للتخطيط الاستقصائية للاستهلاك لعام 2014.	–	–	–	–

إعداد / التحقق من مواصفات المناقصة الشروط المرجعية للخبراء الاستشاريين لتصميم وتطوير السجل الاجتماعي. [52]	–	–	–	–
اختيار شركة استشارية وإعداد دراسة السجل الاجتماعي، بما في ذلك تصميم وبنية النظام.	التحقق من صحة واستقبال جميع مخرجات الدراسة	–	–	–
التحقق من مخرجات[53] دراسة السجل الاجتماعي	–	–	–	–
تقييم عمليات برامج تيسير، والمساعدات الطبية، والدعم المباشر وتحديث أدلة التشغيل.	تطبيق نظام إنصاف التظلمات	–	–	–
إعداد استراتيجية الاتصال والتحقق منها وبدء تنفيذها.	تنفيذ استراتيجية الاتصال	تنفيذ استراتيجية الاتصال	تسجيل المشتركين الجدد في السجل الاجتماعي	تسجيل المشتركين الجدد في السجل الاجتماعي
توريدات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البرمجيات، والأجهزة ...)	استخدام المتقدمين لبرامج المساعدات الطبية والدعم المباشر للسجل الاجتماعي كنقطة دخول للبرنامج.	استخدام المتقدمين لبرامج المساعدات الطبية والدعم المباشر للسجل الاجتماعي كنقطة دخول للبرنامج.	استخدام المتقدمين لبرامج المساعدات الطبية والدعم المباشر للسجل الاجتماعي كنقطة دخول للبرنامج.	استخدام المتقدمين لبرامج المساعدات الطبية والدعم المباشر للسجل الاجتماعي كنقطة دخول للبرنامج.
وضع خطة تطوير واختبار نظام السجل الاجتماعي	–	استخدام المتقدمين الجدد لبرنامج تيسير السجل الاجتماعي كنقطة دخول للبرنامج.	استخدام المتقدمين الجدد لبرنامج تيسير السجل الاجتماعي كنقطة دخول للبرنامج.	استخدام المتقدمين الجدد لبرنامج تيسير السجل الاجتماعي كنقطة دخول للبرنامج.

[52] إعداد مواصفات المناقصة والشروط المرجعية للخبير الاستشاري الخاص بالشركة الاستشارية من أجل: (أ) تقييم الجدوى الفنية والمؤسسية للسجل الاجتماعي؛ (ب) تطوير العمليات والإجراءات لتعميم السجل الاجتماعي (المكتب الأمامي والمكتب الخلفي)؛ و(ج) صياغة العرض الفني لبنية السجل الاجتماعي (بما في ذلك إدارة البيانات ووحدات إدماج النُظم مع نظم المعلومات الأخرى والتفاعل مع الخدمات والأفراد / آليات العمل المشترك للسجل الاجتماعي مع قواعد البيانات الأخرى، واستخراج البيانات / الاستخبارات التجارية)، ودليل العمليات / الإجراءات.

[53] التحقق من مخرجات الدراسة: (أ) مسودة كتيب التشغيل / إجراءات السجل الاجتماعي؛ (ب) البنية الفنية للسجل الاجتماعي؛ (ج) مواصفات وضع البنية التحتية الفنية للسجل الاجتماعي؛ و(د) نُظم التظلمات والإنصاف.

–	–	–	تقييم استراتيجية التواصل	–

تقييم جودة البيانات

تقدير نسبة المستفيدين من برنامج المساعدات الطبية في الخمس الاستهلاكي الأول باستخدام دراسة المندوبية السامية للتخطيط الاستقصائية لعام 2014 عن الاستهلاك.	–	–		–
إجراء الدراسة على عينة ممثلة للمستفيدين من برنامج المساعدات الطبية لاختبار صيغة السجل الاجتماعي والنموذج / الاستبيان الخاص به.			إجراء الدراسة على عينة ممثلة للمشتركين في السجل الاجتماعي لتقييم أداء صيغة ونموذج/استبيان السجل الاجتماعي.	
فحص نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بالسجل الاجتماعي بواسطة المفتشية العامة للإدارة الترابية.	–		فحص نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بالسجل الاجتماعي بواسطة المفتشية العامة للإدارة الترابية.	–

تطوير الإطار القانوني (القوانين واللوائح)

إنشاء الفريق القانوني	–		إضفاء الطابع المؤسسي على السجل الاجتماعي والإلزام استخدامه فنياً من خلال البرامج الاجتماعية	–

اقتراح خارطة طريق لإطار قانوني وتنظيمي لتغطية الجوانب الفنية للسجل الاجتماعي (بما في ذلك الصيغة)				
	اعتماد تدابير تنظيمية			
تحديد المتطلبات القانونية والتنظيمية (برنامج المساعدات الطبية، وتيسير، وبرنامج الدعم المباشر) واحتياجات العمل المشترك مع نُظم إدارة المعلومات.	(تعديلات على النصوص التنظيمية في البرامج الثلاثة: برنامج المساعدات الطبية، وتيسير وبرنامج الدعم المباشر).	–	–	–
تحديد الاحتياجات في بناء القدرات ووضع خطة عمل لتنفيذ الإطار القانوني	–	–	–	–
طرح خطة العمل	–	–	–	–
تطوير وتوقيع مذكرات التفاهم والبروتوكولات التشغيلية مع الجهات المعنية (برنامج المساعدات الطبية، وتيسير وبرنامج الدعم المباشر، والمندوبية السامية للتخطيط).				
تطوير الإطار القانوني / مشروع قانون يتطلب استخدام السجل الاجتماعي كنقطة دخول إلزامية لجميع البرامج الاجتماعية.	اعتمد مجلس الحكومة مسودة قانون السجل الاجتماعي وأرسلت الأمانة العامة للحكومة النص القانوني للبرلمان.	–	إنفاذ الإطار القانوني الذي يتطلب استخدام السجل الاجتماعي كنقطة دخول إلزامية لجميع البرامج الاجتماعية	إنفاذ الإطار القانوني الذي يتطلب استخدام السجل الاجتماعي كنقطة دخول إلزامية لجميع البرامج الاجتماعية

الجدول (10): الميزانية المفصلة لكل نشاط من المكون (2)

النشاط: تقييم البرامج التي ستستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول وتطوير إجراءات التسجيل الجديدة	النشاط الفرعي	عدد الأيام خلال تنفيذ المشروع (60 شهر)	التكلفة (بالميلون دولار أمريكي)
تقييم العملية وتحديث دليل تشغيل برنامج المساعدات الطبية	–	80	0.08
تقييم العملية وتحديث دليل تشغيل برنامج تيسير	–	100	0.10
تقييم العملية وتحديث دليل تشغيل برنامج الدعم المباشر	–	20	0.02
وضع وتحديث الصيغة / نموذج التسجيل / إطار الاستهداف الوطني الجُدد	–	100	0.10
وضع وتحديث أدلة التشغيل / الوثائق الفنية (إجراءات التسجيل في السجل الاجتماعي، استكمال صيغة الاستهداف، وآليات إنصاف التظلمات، وغيرها)	–	200	0.20
المجموع	–	–	0.50

النشاط: تصميم وتطوير النظام	النشاط الفرعي	عدد الأيام خلال تنفيذ المشروع [54] (60 شهر)	التكلفة (بالميلون دولار أمريكي)
صياغة طلبات تقديم العروض لنظام البيانات (بنية نظام البيانات، تحديث نظام البيانات وغيرها من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال فترة حياة المشروع)؛ (مستودع البيانات، لوحة التحكم، إخفاء هوية	–	550	0.55

[54] استناداً إلى معايير الصناعة لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب (المقدمة بواسطة مديرية نظم المعلومات والاتصالات)، تصل التكلفة المتوقعة لتصميم النظام إلى ما يقرب من 1000 دولار أمريكي وتصل إلى 2860 دولار أمريكي لتطوير النظام.

النشاط: تصميم وتطوير النظام		النشاط الفرعي	عدد الأيام خلال تنفيذ المشروع [54] (60 شهر)	التكلفة (بالميلون دولار أمريكي)
البيانات، الاستخبارات التجارية، ونماذج العمل المشترك والخدمات الإلكترونية)؛ و(200 يوما للسنة الأولى، و200 يوما للسنة الثانية، و50 يوما في السنة للسنوات المتبقية).				
تطوير البنية التحتية للمعلومات والبيانات	البوابة الإلكترونية (90 يوما في السنة الأولى و 30 يوما في السنة للسنوات الأربع المتبقية)	1. مساحة تفاعلية (الدخول ومتابعة الشكاوى...) 2. مساحة للمعلومات 3. تحديث 4. تطبيقات إضافية (الخدمات الإلكترونية)	210	2.0
	البوابة الإلكترونية (200 أيام لأول سنتين و 30 يوما سنويا للسنوات الثلاث المتبقية)	1. احتساب النتائج 2. خدمات استخراج البيانات 3. تحديث / مراجعات نظام البيانات 4. لوحة التحكم (المخرجات والنتائج)	290	
	وحدة تبادل البيانات	1. التبادل مع وزارة التجهيز والنقل (MET) 2. التبادل مع السجل الوطني للسكان 3. التبادل مع نظام بيانات البطاقة الوطنية لتعريف الإلكترونية. 4. التبادل مع وزارة التعليم (برنامج تيسير ومسار). 5. التبادل مع المديرية العامة للضرائب (DGI) 6. التبادل مع وزارة المالية 7. التبادل مع (الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،	200	

النشاط: تصميم وتطوير النظام		النشاط الفرعي	عدد الأيام خلال تنفيذ المشروع [54] (60 شهر)	التكلفة (بالميلون دولار أمريكي)
		النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، برنامج المساعدات الطبية، وهلم جراً). 8. وحدة إخفاء هوية البيانات الفردية 9. تحديث / تنقيح الوحدة 10. وحدات الخدمات الإلكترونية (للحكومة / للمواطنين).		
مركز البيانات	توريد مركز / خادم البيانات	–	–	1.5
	توريد برمجيات مركز البيانات	–	–	0.7
	الإعداد	1. إعداد نظام التشغيل 2. إعداد خوادم التطبيق 3. إعداد حوادم قاعدة بيانات التطبيق 4. إعداد آليات الأمن 5. إعداد آليات التبادل	–	0.3
المجموع		–	–	**5.10**

النشاط جمع البيانات / تسجيل الأسر المعيشية	تكلفة الوحدة	عدد الوحدات خلال فترة عمر	التكلفة (بالمليون

		المشروع (60 شهر)	دولار أمريكي)
جمع البيانات في المراكز الإدارية المحلية: المستفيدين من برامج المساعدات الطبية، وتيسير والدعم المباشر (البرمجيات، والموظفين، والطباعة، وإدخال البيانات)	بواسطة وزارة الداخلية (يرجى الرجوع للمؤشرات المرتبطة بالصرف.	4.1 مليون	0
وحدات التسجيل المتنقلة في المناطق الريفية / المناطق النائية (راتب موظفين إضافيين، والنقل، وإدخال البيانات)	5 لكل أسرة معيشية	250000 (10% تقريباً من إجمالي الأسر المعيشية الريفية)	1.25
أجهزة الكمبيوتر المحمولة / الأجهزة اللوحية (بما في ذلك الحصول على خدمة الإنترنت، والبرمجيات، وهلم جرا)	1200 لكل جهاز لوحي	125 (125 دارس استقصائي)	0.15
المجموع	–		1.4
النشاط: الحصول على الأجهزة والبرمجيات اللازمة وتطويرها للتحقق والمصادقة على الأفراد	**تكلفة الوحدة**	**عدد الوحدات خلال فترة حياة المشروع (60 شهر)**	**التكلفة (بالمليون دولار أمريكي)**
النشاط: الحصول على وتطوير الأجهزة والبرمجيات اللازمة للتحقق وتوثيق الأفراد	–	–	10.0
المجموع	–	–	**10.0**

النشاط: التحديث الفني لنظم المعلومات القائمة الخاصة بالبرامج التي سوف تستخدم السجل الاجتماعي كنقطة دخول	النشاط الفرعي	عدد الأيام خلال فترة حياة المشروع (60 شهر)	التكلفة (بالمليون دولار أمريكي)
إعداد طلب عرض لتحديث نظام بيانات **برامج المساعدات الطبية، وتيسير، والدعم المباشر** بما يتفق / يرتبط بالسجل الاجتماعي (20 يوم لكل نظام)	–	60	0.06
التطوير (40 يوما لكل نظام)	–	120	0.12
الأجهزة	إذا لزم الأمر، يُسند الأمر إلى الدائرة المختصة (للنقاش / للتحقق)	–	–
المجموع	–	–	**0.18**

النشاط: تقييم جودة البيانات واختبار أداء استهداف السجل الاجتماعي	تكلفة الوحدة	عدد الأيام خلال فترة عمر المشروع (60 شهر)	التكلفة (بالمليون دولار أمريكي)
اختبار صيغة نموذج التسجيل / احتساب النتائج على عينة ممثلة للمستفيدين من برنامج المساعدات الطبية (التدريب، الجمع، الدخول، النقل، والرواتب)	30 لكل أسرة معيشية	3000	0.09
دراسة على عينة عشوائية مأخوذة من المسجلين الجدد في السجل الاجتماعي (2019) (التدريب، الجمع، الدخول، النقل، والرواتب)	30 لكل أسرة معيشية	3000	0.09
دراسة على عينة عشوائية مأخوذة من المسجلين الجدد في السجل الاجتماعي (2021) (التدريب، الجمع، الدخول، النقل، والرواتب)	30 لكل أسرة معيشية	3000	0.09
التحقق العشوائي من المعلومات المعلنة (1000 أسرة معيشية سنويا بعد 2018) التدريب، الجمع، الدخول، النقل، والرواتب) (ليتم تضمينها في التخطيط متعدد السنوات)	30 لكل أسرة معيشية	3000	0.09
تحليل البيانات (40 يوما في عام 2017، 80 يوما في 2019، 40 يوما في عام 2020، 80 يوما في عام 2012)	–	240	0.24
المجموع	–	–	**0.6**

المكون 3: إدارة المشروعات، وبناء القدرات، والرصد والتقييم (4.75 مليون دولار أمريكي)

54. سوف يمول هذا المكون إدارة المشروع ويضمن تنفيذ المشروع بنجاح وكفاءة من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية. سوف يمول المكون أيضاً تكاليف التشغيل الإضافية التي تكبدتها وحدة إدارة المشروع: (أ) لتنفيذ المشروع، بما في ذلك توفير الخدمات الاستشارية والتدريب، وإجراء عمليات التدقيق للمشروع وتمويل تكاليف التشغيل الإضافية؛ و (ب) وضع نظام متكامل للرصد والتقييم للمشروع. سوف يمول المكون أيضاً النفقات الإضافية اللازمة التي تتحملها وحدة إدارة المشروع على حساب تنفيذ المشروع، والإدارة والرصد، بما في ذلك اللوازم المكتبية والمرافق ؛ والمستهلكات المكتبية، إدارة المكاتب، بما في ذلك الترجمة والترجمة الفورية، والطباعة والإعلان، وتكاليف الاتصالات، والرسوم المصرفية التجارية المعقولة؛ تكاليف الانتقال والسفر الضرورية والمعقولة لأعضاء وحدة إدارة المشروع، ولكن سوف يتم إستثناء رواتب المسؤولين والعاملين في الخدمة المدنية للمقترض.

55. **تنفيذ المشروع.** سوف يمول المكون التكاليف ذات الصلة بتشغيل وحدة إدارة المشروع في وزارة الداخلية للتأكد من أن المشروع يُنفذ بنجاح وكفاءة وفقا لاتفاقية القرض، ووثيقة تقييم المشروع، ودليل عمليات المشروع. وتضطلع وحدة إدارة المشروع بمسؤولية التنسيق العام بين القطاعات وتنفيذ أنشطة المشروع. سوف تحتاج وحدة إدارة المشروع هذه لدمج الأدوار والمسؤوليات المختلفة لإنجاز المكونين (1) و(2) لضمان التنسيق فيما بين الوزارات، وتحسين نوعية البرامج، وتحقيق أقصى قدر من التواصل للمواطنين. سوف يمول المكون تقديم الاستشارات الفنية ورواتب الموظفين (الموظفين غير المدنيين) التي تحتاجها وحدة إدارة المشروع لتنفيذ المشروع والمعدات وتكاليف التشغيل لوحدة إدارة المشروع المرتبطة مباشرة بالإدارة اليومية للمشروع، والمراجعة الداخلية المنتظمة ومراجعة الحسابات الخارجية السنوية.

56. **بناء القدرات المؤسسية والتدريب.** سوف يمول هذا المكون معدات الوحدات التي سوف تكون مسؤولة عن إدارة وتشغيل السجل الوطني للسكان / السجل الاجتماعي، فضلاً عن وضع الإطار المؤسسي وكتيبات التشغيل. سوف يقدم المكون أيضا للموظفين الحاليين في المؤسسات المستفيدة التدريب اللازم لتشغيل وتنفيذ السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي بالشكل الصحيح.

الجدول (11): الأنشطة التي سيتعين تمويلها في إطار هذا المكون (4.75 مليون دولار أمريكي)

	مليون دولار أمريكي
إدارة المشروع	3.75
الرصد والتقييم	1.00

المجموع	**4.75**

(ب) التحليل الاقتصادي للمشروع

المنافع المتوقعة من الإجراء التدخلي

57. **سوف يساهم تطوير السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي في تحسين كفاءة النفقات الاجتامعية، ولا سيما شبكات الأمان الاجتماعي.** سيسهمُ المشروع المقترح في تطوير "المنافع العامة الوطنية"، والتي سوف:

- **تحد من التكاليف المرتبطة بالتحقق من الهوية.** سوف تسهمُ الأنشطة التي يضطلع بها المشروع في تسهيل العمليات الحالية الخاصة بالتحقق من الهوية، وسوف تساهم أيضا في خفض تكاليف المعاملات التي تنشأ من انتشار بطاقات التعريف المتعددة التي يتم استخدامها حاليا من قبل المواطنين لتقديم دليل على هويتهم. وسوف يقلل سجل مدني رقمي / حديث إلى حد كبير من تكلفة المعاملات (وقت النقل وإصدار النسخ الورقية، وغيرها).
- **تحسين المدخرات نتيجة للأخطاء، والازدواجية، والاحتيال.** ستسهم الإجراءات المدعومة في إطار هذا المشروع في بناء أساس قوي وموثوق للمعلومات حول المستفيدين من البرنامج، ويحد من التسرب، والازدواجية، والغش (الأمر الذي يساعد على خفض التكاليف).
- **تخفيض تكلفة استهداف المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي.** تشير التقديرات – بناء على الخبرات الدولية (البنك الدولي، 2014) – إلى أن استهداف المستفيدين المحتملين من شبكات الأمان يبلغ ما نسبته 25 إلى 75 بالمائة من جميع التكاليف الإدارية المتعلقة بتنفيذ البرامج الاجتماعية. سيسهم تطوير السجل الاجتماعي في توحيد العمليات الإدارية المرتبطة بالاستهداف وتسجيل العديد من برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وبالتالي تقليل التكاليف الإدارية.
- **تشجيع تخصيص أكثر تقدماً للنفقات الاجتماعية.** تنسيق وتحديث عملية الاستهداف بين البرامج سيقلل من أخطاء الإدماج والإقصاء، مما يجعل الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي أكثر تقدما وفعالية.

- **تعزيز الاشتمال الاجتماعي.** ستسهم الأنشطة التي يدعمها المشروع في (أ) اشتمال "الهوية" لبعض الشرائح المحرومة جدا من السكان و(ب) ارتفاع الاهتمام بأكثر الأسر المعيشية فقراً في برامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية الأساسية.

58. ستكون الأنظمة الأفضل لاستهداف وتحديد الهوية مفيدة بشكل خاص للنساء. في الواقع، فإن تحديد الهوية هو عامل حاسم الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر مجالات السياسات المتعددة. تشير الأدلة إلى أن التعريف المميز له فوائد مباشرة للنساء وأسرهن، الناجمة عن قدرتهن في إمكانية الحصول على المنافع والخدمات الحكومية والفرص الاقتصادية (الإطار 3).

الإطار (3): فوائد تحديد الهوية وفقاً للنوع الإجتماعي

سوف تحسن الأنظمة الأفضل لتحديد الهوية من المساواة بين الجنسين في مجالات السياسة المتعددة:

- *إمكانية الحصول على الخدمات المالية*. البَينة القانونية على الهوية هو أساس قدرة الحصول إلى الخدمات المالية؛ لا سيما بالنسبة للمرأة.
- *إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية والتمكين*. ويمكن لمعرف الهوية الرقمي أن يضمن بعض الفوائد المخصصة للمرأة مثل التحويلات النقدية المشروطة، والوصول الفعلي إلى النساء. في باكستان، على سبيل المثال، يتم استخدام معرفات الهوية البيومترية هو شرط مسبق للحصول على خدمات برامج التحويلات النقدية، وضمان أن الدفعات المسددة للمستفيدين الإناث يتم تسليمها مباشرة لهن بدلا من أزواجهن أو إخوانهن، كما كان شائعاً في ظل النظام السابق.
- *المشاركة السياسية*. بينما تختلف متطلبات بطاقة الهوية الخاصة بالناخبين بين البلدان؛ فإنه غالباً ما يتم تهميش النساء تماما من أي عملية انتخابية إذا كُنَّ لا يملكن شكلاً معترفاً به للهوية أو بطاقة الناخب. ويحدث هذا لأن النساء أكثر عرضة للأمية كما أن المعايير الاجتماعية تُقيد من حركتهن، مما يمنعهن من السفر والدخول إلى المكاتب العامة للحصول على وثائق.

المصدر: دَهَان وهانمر (2015)

59. **سيحسن المشروع من أداء استهداف شبكات الأمان الاجتماعي الرئيسية في المغرب.** تُستهدف بعض برامج المساعدة الاجتماعية الأكثر أهمية في المغرب جغرافياً إلى ما يسمى بمجتمعات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (403 من المجتمعات على الصعيد الوطني).[55] وقد تم تحديد هذه المجتمعات بشكل رئيسي باستخدام خرائط الفقر المتاحة (أي المجتمعات التي تظهر معدلات فقر أكثر من 30 في المائة) على الرغم من أن المجتمعات الأخرى قد أُدرجت من خلال عملية التفاوض مع الحكومات المحلية (في المجتمعات التي تنتشر فيها معدلات عالية للفقر بشكل واضح – وإن كانت مستبعدة من خريطة الفقر). في حين أن هذا النهج أفضل من عدم استهداف أي شيء على الإطلاق، إلا أنها تنطوي على أخطاء عالية من الإقصاء والإدماج للبرامج التي تستهدف أساسا الأفراد والأسر المعيشية. في الواقع، يشير تحليل حديث أُجري في البنك الدولي إلى أن أكثر من ثلثي الأسر المعيشية في فقر مدقع (أي تلك التي في العشر الأول والثاني من نصيب الفرد من النفقات) يعيشون في المناطق التي لم يتم تضمينها كمجتمعات المبادرة الوطنية

[55] المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي صندوق الاجتماعي يستهدف الفئات الأكثر فقراً في البلاد وإفادة أكثر من 1.4 مليون مستفيد على أساس سنوي.

للتنيمة البشرية (البنك الدولي والمرصد الوطني للتنمية البشرية 2015). بالإضافة إلى ذلك، يوجد مجال لتحسين أداء الاستهداف في صيغة تسجيل النتائج لبرنامج المساعدات الطبية والاستهداف الجغرافي لبرنامج تيسير (الجدول 12).[56]

الجدول (12): أداء الاستهداف (مستوى الأسر المعيشية)

العشر	تيسير			برنامج المساعدات الطبية		
	غير مؤهل	مؤهل	إجمالي الأسر المعيشية	غير مؤهل	مؤهل	إجمالي الأسر المعيشية
1	571559	109903	681462	464967	216495	681462
2	590522	90780	681302	453966	227336	681302
3	634560	46592	681152	463986	217167	681152
4	659739	21513	681251	495400	185852	681251
5	663322	18336	681658	505734	175924	681658
6	679050	2448	681497	548906	132591	681497
7	676925	4490	681415	593331	88084	681415
8	679335	905	680241	620612	59629	680241
9	678410	2875	681285	634402	46883	681285
10	681197	0	681197	667696	13501	681197
المجموع	6514619	297841	6812460	5448999	1363461	6812460

المصدر: تقدير البنك الدولي باستخدام بيانات المرصد الوطني للتنمية البشرية للعام 2012.

[56] استخدمت بيانات من دراسة المندوبية السامية للتخطيط الاستقصائية للعام 2007 في البداية لمعايرة صيغة برنامج المساعدات الطبية. النتائج المعروضة في الجدول 11، وذلك باستخدام لوحة مسح الأسر المعيشية الخاصة بالمرصد الوطني للتنمية البشرية، وعلى الرغم من اعتمادها على التحليل التجريبي القوي، لكنها لا زالت عرضة لبعض التحفظات. أولا، مجموع الاستهلاك في مسح المرصد الوطني للتنمية البشرية ليست هي نفسها وفقا لمجموع الاستهلاك في مسح المندوبية السامية للتخطيط. ثانيا، تُقيم الدراسة فقط أداء صيغة برنامج المساعدات الطبية ولكن لم يتم تقييم أداء اللجان المحلية، والتي هي في نهاية المطاف مسؤولة عن تحديد أهلية المرشحين للبرنامج.

فعالية تكلفة الإجراء التدخلي

60. يمكن أن يعزز الاستهداف الأفضل بشكل كبير من فعالية شبكات الأمان الاجتماعي للحد من الفقر. يمكن تقدير تأثير ذلك على رفاهية الأسر المعيشية في برامج المساعدات الطبية وتيسير بالمسح الجزئي والبيانات الإدارية. أولا، نقوم بحساب نصيب الفرد / الأسرة المعيشية من التحويلات في برنامج المساعدات الطبية وتيسير (من الناحية النقدية)، استناداً إلى البيانات الإدارية المتاحة (أي مجموع نفقات البرنامج – وليس حساب التكاليف الإدارية البرنامج – مقسوما على العدد الإجمالي للمستفيدين).[57] ثانيا، يمكن خصم تحويلات نصيب الفرد من إجمالي نصيب الأسرة المعيشية من مجموع الإنفاق من أجل إعادة حساب معدلات الفقر في غياب البرنامج.[58] النتائج في الجدول 15 تشير إلى أنه في ظل هذه الافتراضات، في غياب برامج تيسير والمساعدات الطبية؛ فسوف تزيد نسبة الفقر والضَعف في المغرب بنحو 1.5 نقطة مئوية. إذا استهدفت الاعتمادات المالية لهذه البرامج الأسر المعيشية الأكثر فقراً (تلك الموجودة في أفقر 3 مجموعات عشرية)، فإن تأثير البرامج في الحد من الفقر سوف يصل إلى الضِعف، مما يسهم في خفض الفقر والضَعف بنسبة تصل إلى 2.6 نقطة مئوية على المستوى الوطني (وبنسبة تصل إلى 5 نقاط مئوية في المناطق الريفية). وتشير هذه النتائج إلى أن تحسين أداء الاستهداف من شأنه أن يحسن بشكل ملحوظ فعالية تكاليف (من حيث الحد من الفقر) استثمارات الحكومة في هذين البرنامجين الرئيسيين من شبكات الأمان الاجتماعي.

الجدول (13): الآثار على الفقر / ضعف الاستهداف الأفضل (تقديرات عام 2012)

	المستوى الوطني		**المستوى الريفي**	
	الفقر	الضعف	الفر	الضعف
المُلاحظ	5.1	17.0	9.8	30.7
	برنامج المساعدات الطبية			
بدون برنامج المساعدات الطبية	5.3	17.3	9.9	30.9
% تغيير	%5	%2	%1	%1
% في النقاط	0.2	0.3	0.1	0.2
الاستهداف المحسن	3.7	16.9	7.0	29.9

[57] من شأن ذلك أن يبلغ متوسط نصيب الفرد من التحويلات إلى 138 درهم سنوياً لبرنامج المساعدات الطبية و876 درهم سنوياً لبرنامج تيسير.
[58] تؤكد التقديرات أن كافة مصروفات البرامج تذهب إلى الأسر المعيشية المستفيدة.

% تغيير	%26-	%1-	%29-	%3-
% في النقاط	1.3-	0.1-	2.8-	0.8-
	برنامج تيسير			
بدون برنامج تيسير	6.5	18.4	13.6	34.1
% تغيير	%30	%8	%38	%11
% في النقاط	1.5	1.4	3.7	3.4
الاستهداف المحسن	2.4	15.2	4.9	27.8
% تغيير	%52.2-	%10.7-	%50.5-	%9.4-
% في النقاط	2.6-	%1.8-	5.0-	2.9-

المصدر: تقدير البنك الدولي باستخدام بيانات المرصد الوطني للتنمية البشرية للعام 2012.

تحليل التكاليف إلى الفوائد

61. من أجل إجراء تحليل التكلفة التقديرية للمشروع، وفي نهاية المطاف من أجل حساب معدل العائد الداخلي للمشروع لمدة 5 سنوات. يتم إجراء الافتراضات التالية:

أ. *فوائد أداء الاستهداف المحسن:* سيسهم المشروع في تقليل أخطاء الإدماج (وبالتالي تسربات برنامج) وفقا للبرنامج الزمني الموضح في الجدول (12). الأهداف الموضحة في الجدول (12) متسقة مع تلك الواردة في مشروع إطار الرصد والتقييم (الملحق 1).

ب. *فوائد من الكفاءة الإدارية:* سوف يسهم المشروع في تحقيق وفورات في الوقت والتكاليف التي يتحملها المتقدمين للبرنامج من أجل تقديم ما يثبت الهوية. قدرنا هذه الوفورات بما يبلغ بساعتين عمل سنويا للأسرة المعيشية الواحدة (في الحد الأدنى للأجور) لجميع الأسر المعيشية المستفيدة من برامج المساعدات الطبية وبرنامج الدعم المباشر وتيسير.

ج. *فوائد من إلغاء البيانات المكررة*: سيسهم المشروع في تنظيف قواعد البيانات الحالية من التكرارات والنماذج الشبحية (5 في المائة من مجموع المستفيدين سنوياً)

الجدول (14): خطأ الإقصاء في البرنامج: خط أساس وأهداف المشروع

أخطاء الإشتمال	خط الأساس	الاستهداف 2017	الاستهداف 2018	الاستهداف 2019	الاستهداف 2020	الاستهداف 2021
برنامج المساعدات الطبية	%62	%62	%50	%45	%40	%35
برنامج تيسير	%30	%30	%30	%25	%25	%20

62. في ظل هذه الافتراضات، وبمتابعة الجدول الزمني المقدر للصرف الخاص بالمشروع، سيكون معدل العائد الداخلي لهذا المشروع 18% على مدى 5 سنوات (الجدول 15).

الجدول (15): تحليل التكاليف إلي المنافع لدة خمس سنوات

	2017	2018	2019	2020	2021
المنافع (بالمليون دولار أمريكي)					
من استهدافٍ أفضل	–	12.63	22.74	14.59	14.94
من فعالية الإدارة	–	1.43	2.29	4.86	5.72
من إلغاء البيانات المتكررة (5% من المستفيدين سنوياً)	–	9.88	9.98	10.08	10.18
مجموع المنافع	–	23.95	35.01	29.54	30.85
التكلفة (بالمليون دولار أمريكي)	(26.00)	(26.00)	(21.00)	(18.00)	(9.00)
مجموع المنافع – مجموع التكلفة	(26.00)	(2.05)	14.01	11.54	21.85
معدل العائد الداخلي (5 سنوات)	**%19**				

ملاحظة: تفترض التقديرات معدل خصم يبلغ 4٪، ومعدل نمو 2 في المائة في تسجيل البرنامج (برنامج المساعدات الطبية وبرنامج تيسير).

القيمة المضافة للبنك الدولي

63. يقدم البنك المعرفة الفنية والخبرة المتعمقة في مجالات الحماية الاجتماعية، والاستهداف، وتحديد الهوية، فضلا عن الخبرة الدولية التي تدعم الحكومات في وضع وتنفيذ نُظم أكثر إنصافاً وشفافية وفعالية لتقديم الخدمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تستند هذه العملية المقترحة إلى توصيات السياسات الناتجة عن عمل البنك الدولي التحليلي والحوار السياسي الطويل الذي يهدف إلى دعم الحكومة المغربية في وضع نظام حماية اجتماعية أكثر كفاءةً وتكاملاً وإنصافاً.

(ج) اختيار أداة التمويل

64. إن اختيار تمويل المشروعات الاستثمارية كأداة تمويل قد استرشد في المقام الأول بالأهداف المرجوة من هذه العملية. قام البنك بشكل تقليدي بدعم القطاع الاجتماعي في المغرب من خلال سلسلة من تمويلات المشروعات الاستثمارية وتمويل سياسات التنمية (DPFs). خلال المرحلة الأولى من إعداد المشروع، صُممت هذه العملية باعتبارها مدخلات تمويل للمشروعات الاستثمارية (أي تطوير سلسلة من نظم المعلومات لتحسين الاستهداف والتحقق من الهوية). ومع ذلك، أشارت التقييمات الفنية خلال مرحلة الإعداد إلى أنه بعد نظم المعلومات، سيحتاج المشروع إلى دعم تطوير سلسلة من الأطر المؤسسية والقانونية لضمان الاستخدام الملائم واستدامة نظم المعلومات المتوخاة. وفي هذا السياق، أظهرت تمويلات المشروعات الاستثمارية مع المؤشرات المرتبطة بالصرف أنها نهج فعال لدعم تنفيذ الإصلاحات في القطاع الاجتماعي، وخاصة تلك التي تتعامل مع تغيير العمليات المؤسسية بين مختلف أصحاب المصلحة. وأخيرا، فإن العملية تدعم مشروعاً معيناً (مدخلات) بدلا من برنامج.

65. **سيدعم المشروع برنامج إنفاق مؤَهَّل.** على وجه التحديد، فإن المشروع سيسدد جزءاً من نفقات الحكومة على برامج الأمان الاجتماعي. ضمن النفقات العامة على شبكة الأمان الاجتماعي، سوف تكون بعض البرامج المحددة مؤهلة للتعويض بواسطة البنك الدولي إذا استوفت مجموعة راسخة من المعايير لإدراجها في برنامج الإنفاق المؤهل. تركز هذه المعايير على الحفاظ على دخول برنامج الإنفاق المؤهل المُجمع إلى تلك البرامج التي تتصل بنتائج المشروعات ولها ترتيبات ائتمانية قوية، وتتبع تحويل الأموال إلى المستفيدين، والتي سوف تكون خاضعة للضوابط والرقابة المنتظمة. من خلال هذه المجموعة من المعايير، سيتأهل برنامجين من الثلاثة برامج لسداد البنك الدولي في برنامج الإنفاق المؤهل المجمع لهذا المشروع. وتشمل هذه البرامج: (أ) برنامج تيسير للتحويلات النقدية المشروطة، والذي يستهدف الأسر الفقيرة لتعليم أبنائهم، وهو برنامج تعليمي بتحويلات نقدية مشروطة استفاد منها حوالي 833000 طفل في عام 2015 في مناطق محددة. و(ب) برامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة والحاضنات لأطفالهن اليتامى. يتمتع هذين البرنامجين بضوابط داخلية مناسبة من خلال إعدادها بواسطة وحدات الإدارة، وبالتنسيق مع الفروع المركزية والدولية التي ترصد هذه البرامج، ومن خلال تقارير منتظمة قبل وبعد استلام التحويلات، وتوفير معلومات عن رصد المشروعات فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مختلف الأنشطة (تطبيقات، والمدفوعات، إدارة الحالات، وما إلى ذلك). وأخيرا، فإن برنامج الإنفاق المؤهل أكبر بكثير من المصروفات المتوقعة للمشروع في أي سنة معينة.

(د) مراحل الإصلاح والروابط بين السجل الاجتماعي والسجل الوطني للسكان

66. تساعد نظم وبرامج وسياسات شبكات الأمان الاجتماعي مساعدة الأفراد على تخفيف أثر الصدمات وإعدادهم لتحسين أحوالهم المعيشية وإيجاد فرص لبناء حياة أفضل لأنفسهم وأسرهم. تزداد نظم شبكات الأمان الاجتماعي تعقيداً مع مرور الوقت، ويكون مزيج الأدوات المستخدمة معتمداً بشكل كبير على السياق القطري و "نقطة الانطلاق". وفي المغرب؛ تتميز نقطة انطلاق أنظمة تقديم شبكات الأمان الاجتماعي بخمسة عناصر رئيسية (انظر إنجيل – أوردينولا وآخرون 2015 لمزيد من التفاصيل):

- **لا يزال الدعم العام يستأثر بغالبية النفقات:** تشير أحدث البيانات المتاحة لعام 2013 إلى أن مجموع النفقات العامة المعنية بالدعم (بنسبة 4.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) تمثل 80 في المائة من جميع النفقات المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية في حين بلغت ميزانية برامج شبكات الأمان غير المتعلقة بالدعم 20 في المائة فقط (بنسبة 1.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي).
- **معظم البرامج عينية ولكن توجد بعض التحويلات النقدية:** أعدت المغرب عدداً من برامج شبكة الأمان الاجتماعي المختلفة التي تغطي عدة قطاعات: (أ) دعم التعليم؛ (ب) الخدمات الصحية غير القائمة على الاشتراكات؛ (ج) المساعدة الاجتماعية الموجهة لفئات معينة (مثل الأرامل والأيتام والمعوقين)؛ (د) والصناديق الاجتماعية وبشكل أساسي لتجديد البنية التحتية المحلية، وخلق أنشطة مدرة للدخل من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- **لا تزال تغطية التحويلات النقدية غير المتعلقة بالدعم منخفضة.** على الرغم من العدد الكبير من البرامج، يعاني البرنامج من قصور فيما يتعلق بتغطية أشد السكان فقراً، ولا يعالج النظام المخاطر الهامة في دورة الحياة، وخاصة بالنسبة للأطفال.
- **البرنامج والتجزئة المؤسسية.** تعمل معظم البرامج الاجتماعية في عزلة عن بعضها البعض (أساليب استهداف مختلفة، ونظم معلومات مختلفة ونقاط مختلفة للاتصال بالسكان).
- **أساليب الاستهداف متنوعة وغير فعالة.** تُستهدفُ أكثر التحويلات الاجتماعية في المغرب جغرافيا و/أو لفئات خاصة من السكان (مثل اليتامى، والأرامل، إلخ.). وتُظهر الممارسات الحالية للاستهداف أخطاء عالية جداً للإشتمال والإقصاء.
- **ضعف التحقق من الهوية في نقطة الخدمة.** لا تطبق المغرب نظام الهوية العام، مما يجعل التحقق من هوية الأفراد صعباً، ومعظمهم من الأطفال. وعند تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان المؤهلين، فإن

التحقق من هوية الكبار غالباً ما يتم بالنظر إلى الصورة المدرجة في بطاقة الهوية الوطنية (نظام تحقق من الهوية يحتاج إلى التحسين، خاصة بالنسبة لتوزيع التحويلات الاجتماعية). لا يمكن التحقق من هوية القصر.

تدريج الإصلاح

67. في هذا السياق، تحتاج المغرب إلى وضع عملية إصلاح تدريجي مع الرؤية لتطوير نظام أفضل لإيصال شبكات الأمان الاجتماعي والذي يجب أن يكون: (أ) أكثر تكاملاً؛ (ب) يبين تغطيةً أعلى؛ (ج) يخصص الموارد بشكل تدريجي وبحوكمة محسنة (د) تطوير نظم أفضل للتحقق من الهوية والمدفوعات؛ و(هـ) ويعزز من رأس المال البشري والوظائف (انظر الشكل 8).

الشكل (8): إصلاح تدريجي لتقديم خدمة شبكات الأمان الاجتماعي في المغرب

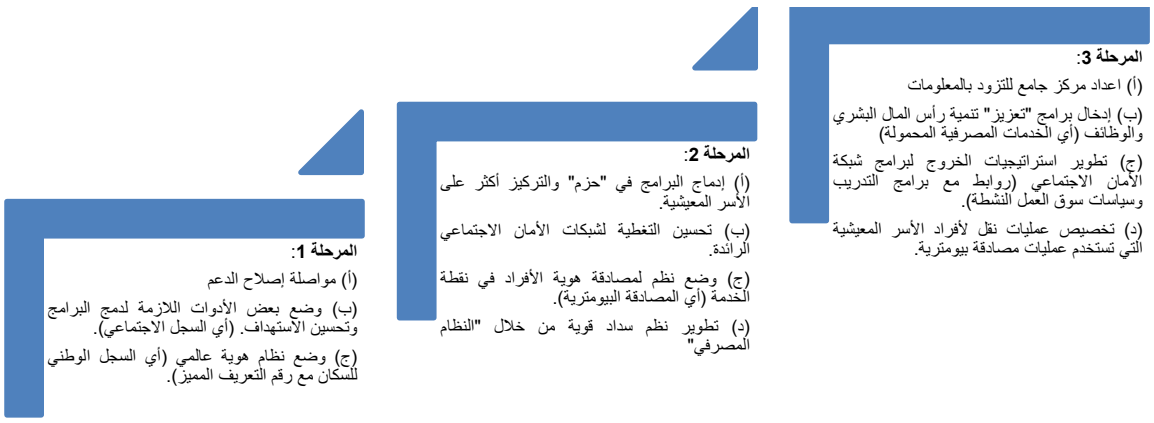

68. من المتوقع تطوير السجل الاجتماعي والسجل الوطني للسكان لدعم المرحلة الأولى من الإصلاح وبناء القطع اللازمة لإعداد المراحل المقبلة. خلال حياة المشروع، سوف يحسن السجل الاجتماعي من الحوكمة، والاستهداف، وتنسيق شبكات الأمان الاجتماعي الثلاثة الرئيسية في المغرب (برنامج المساعدات الطبية وتيسير، برنامج الدعم المباشر). من المتوقع أن يصبح السجل الاجتماعي – بعد فحص الأسر المعيشية (أو الأفراد) لاستحقاق المنافع والخدمات – أداة إدارية قوية تسمح بالرصد واستخراج البيانات، والمعلومات التجارية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وإدارة

البرامج الاجتماعية. وسوف يسمح تطوير السجل الاجتماعي – والذي سيكون أيضا أساس تنقيح أساليب الاستهداف للبرامج الاجتماعية – للحكومة بدعم السكان الفقراء والضعفاء بالبلاد بشكل أكثر فعالية والحد من الغش والأخطاء ويزيد من ادخار الإدارة. ومن المتوقع أيضاً على المدى المتوسط، بفضل هذا الإصلاح، وسائر البرامج (فضلا عن البرامج الجديدة) استخدام السجل الاجتماعي كنقطة دخول، وستكون البرامج الاجتماعية القائمة بحاجة إلى توسيع نطاق تغطيتها لأفقر شرائح السكان.

69. أثناء حياة المشروع، سيدعم السجل الوطني للسكان تطوير نظام معرف عالمي يسمح للبرامج التحقق من هوية المستفيدين بشكل أفضل من خلال رقم التعريف المميز (لتجنب الاحتيال والصرف المزدوج). وعلى المدى القصير، سيبقى رقم التعريف المميز كمعرّف مكتب خلفي، والذي سوف يسمح للإدارة بتقييم هوية المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي بشكل أفضل، ويعزز من إمكانية العمل المشترك بين مجموعة محددة من نظم المعلومات. وهكذا، وعلى المدى المتوسط، يمكن لرقم التعريف المميز ملء الثغرات في النظام الإيكولوجي للهوية في المغرب، حيث أن برنامج البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية لا يغطي الأقليات من السكان ويفتقر إلى المصادقة والتكامل الرقمي مع الخدمات. يمكن أن تستند الحكومة المغربية إلى رقم التعريف المميز كأداة مصادقة هوية إلكترونية. وإضافة إلى الفوائد العائدة على قطاع الحماية الاجتماعية، فإن نظام معرف عام مع قدرات المصادقة الصحيحة يمكن أن يسهم – على المدى المتوسط – في تطوير نظم سداد آمنة وفعالة مع تشجيع تنمية صناعات القطاع الخاص مثل الجوال المصرفي والتجارة الإلكترونية.

الروابط وأوجه التكامل بين السجل الاجتماعي السجل الوطني للسكان

70. السجل الاجتماعي والسجل الوطني للسكان عبارة عن أدوات تكميلية لتحسين الإدارة والكفاءة في تخصيص النفقات الاجتماعية:

- يسمح السجل الاجتماعي باستهداف أفضل، مما يجعل التحويلات الاجتماعية لصالح الفقراء. ويقدر حالياً أن أكثر من 60 في المائة من جميع اعتمادات التحويلات الاجتماعية الرائدة الرئيسية في المغرب (برنامج المساعدات الطبية وتيسير، برنامج الدعم المباشر)، لا تصل إلى الأفراد الفقراء (تفاصيل أكثر في البنك الدولي، عام 2014). من خلال تقليل أخطاء الإقصاء، من المتوقع أن يعزز السجل الاجتماعي الوفورات من هذه البرامج الثلاثة حوالي 65 مليون دولار أمريكي خلال حياة المشروع (الشكل 9).

- يعمل السجل الوطني للسكان لضمان إمكانية التحقق من هوية المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي. ويمنع ذلك من الاحتيال (أي مطالبة الأفراد بالفوائد باسم أشخاص آخرين)، والصرف المزدوج للبرنامج (أي

ضمان عدم حصول المستفيدين على الفائدة ذاتها مرتين أو أكثر)، وشبحية البرنامج (أي استخدام الأفراد لِهويات وهمية لتلقي التحويلات الاجتماعية، ليسوا مؤهلين لها). نظراً لعدم وجود نظام مُعرف عام قوي؛ تعد نسبة بين 10 و 15 في المائة من جميع المستفيدين من برامج التحويلات الاجتماعية الرئيسية في المغرب (برنامج المساعدات الطبية وتيسير، برنامج الدعم المباشر) تحويلات مكررة و/أو شبحية. وفي هذا السياق، يتوقع أن العمل بالسجل الوطني للسكان سيزيد من الوفورات من هذه البرامج الثلاثة إلى مبلغ 40 مليون دولار أمريكي خلال حياة المشروع (الشكل 9).

- الصلة الرئيسية بين السجلين هو رقم التعريف المميز الذي سوف يضمن أن السجل الاجتماعي لا يشمل التكرارات أو الأشباح (أي سجلات وهمية). سيسهل رقم التعريف المميز أيضاً على السجل الاجتماعي عملية التحقق من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية في السجل الاجتماعي مع مجموعات البيانات الأخرى (مثل المرافق العامة، والضرائب، إلخ.). بدون السجل الوطني للسكان، سيتضمن السجل الاجتماعي التكرارات والأشباح، ومشاكل في تشغيل التحقق من الهوية والمدفوعات (خاصة بالنسبة للتجارة في الخدمات). ومع ذلك، يمكن تنفيذ كلا المشروعين في وقت واحد وبشكل مستقل (في الحالة التي يكون فيها السجل الاجتماعي جاهزاً قبل السجل الوطني للسكان، ويمكن تغذية السجل الاجتماعي برقم التعريف المميز تباعاً فيما بعد).

- وأخيراً، سيسهم كلٌ من السجل الاجتماعي السجل الوطني للسكان في تحقيق وفورات في العملية الإدارية (أي عملية تحقق أبسط من هوية المستفيدين وتحديد أفضل للأسر المعيشية وفقا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية). ومن المتوقع أن استحداث السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي سوف يزيد من الوفورات في العمليات الإدارية للبرامج الثلاثة بما يقدر بـــ 15 مليون دولار أمريكي خلال عمر المشروع (الشكل 9).

الشكل 9: الوفورات المتوقعة في النفقات الاجتماعية بفضل استحداث السجل الاجتماعي والسجل الوطني للسكان خلال دورة حياة المشروع

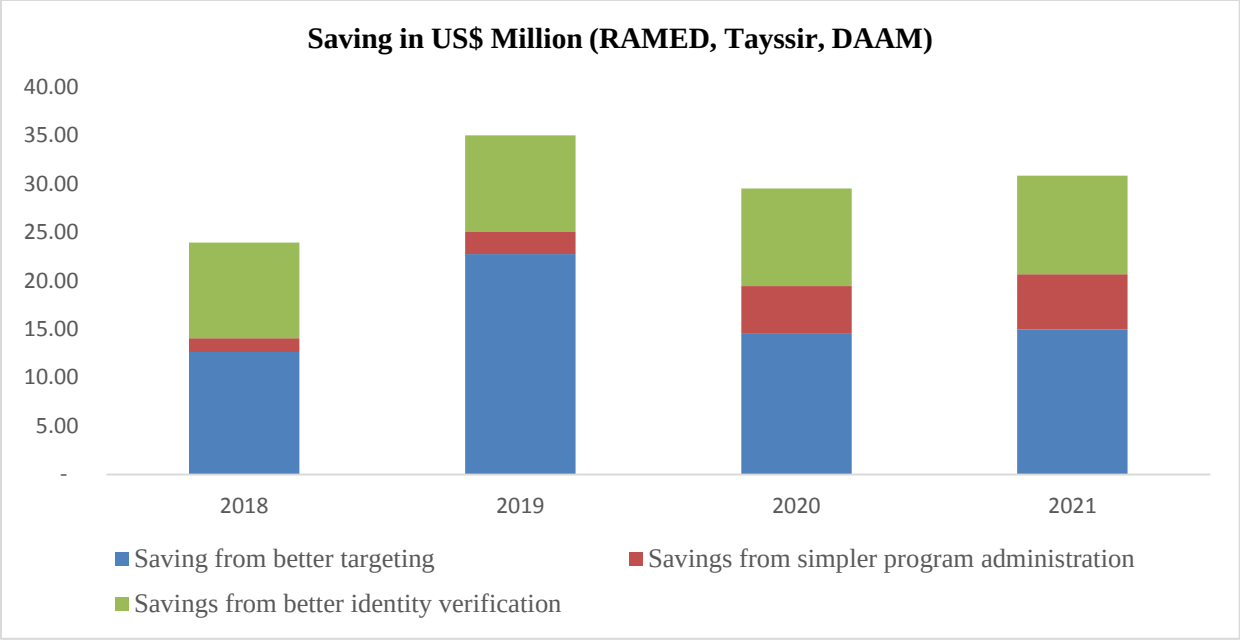

ملاحظة : التقديرات مستمدة من التحليل الاقتصادي للمشروع (القسم ب أعلاه)

الملحق (3): تنفيذ الترتيبات

المغرب : مشروع نظم الاستهداف وتحديد الهوية من أجل الحماية الاجتماعية

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ للمشروع

1. سوف تضطلع وزارة الداخلية بمسؤولية تنفيذ المشروع. وسوف تقود عملية تطوير وبدء تنفيذ السجل الوطني للسكان مع رقم التعريف المميز (المكون 1)، فضلا عن تطوير وتعميم السجل الاجتماعي (المكون 2) من خلال مكاتبها على المستويات المركزية، ومستوى المحافظات والمقاطعات. وتستلزم هذه المهام قدرا كبيرا من التنفيذ والترتيبات المؤسسية داخل وزارة الداخلية وعبر مختلف الوزارات والوكالات المعنية بتنفيذ هذا الإصلاح. ومن هذا المنظور، تم إنشاء وحدة إدارة المشروع عملا بالقرار رقم 6450 المؤرخ في 8 سبتمبر/أيلول 2016، والصادر من وزارة الداخلية، المكلفة بضمان تنفيذ المشروع فضلا عن لجنتين فنيتين (واحدة للسجل الوطني للسكان / رقم التعريف المميز والثانية للسجل الاجتماعي) تحت إشراف اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات.

2. **تنسيق السياسات والرقابة.** على مستوى السياسات، تم إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات من خلال اتفاقات مشتركة فيما بين الوزارات لتنفيذ السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي والمؤرخة في 16 سبتمبر/أيلول 2016 و1 ديسمبر/كانون الأول 2016، على التوالي؛ نظراً لأهمية وتعقيد الإصلاحات المعتمدة في المشروع. وسَيَرْأَس الأمين العام لوزارة الداخلية اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، وستتألف من الأمناء العوام لوزارة الصحة، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الشؤون العامة والحكامة، والمندوبية السامية للتخطيط. تحدد الاتفاقات اختصاصات اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، وسيكون دورها: (أ) ضمان اتساق أنشطة المشروعات مع السياسات والاستراتيجيات القطاعية والأولويات الوطنية؛ (ب) استعراض والتحقق من صحة المقترحات الفنية والمؤسسية والتنظيمية للتصميم وتنفيذ المشروع؛ (ج) التحقق من صحة برامج العمل السنوية؛ (د) رصد التقدم المحرز فضلا عن تنفيذ أنشطة المشروع في الوقت المناسب؛ (هـ) استعراض التقدم المحرز في رصد تنفيذ أنشطة مشروع وتقييم التقدم المحرز؛ (و) دراسة التحديات التي تواجه تنفيذ المشروع والمفاضلات اللازمة واقتراح الحلول المناسبة وإجراء التعديلات اللازمة عند الاقتضاء؛ (ز) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير تنفيذ الأنشطة وضمان التنفيذ الفعال للمشروع؛ و (ح) الإشراف على الاتصالات المؤسسية للمشروع. على المدى المتوسط (2–3 سنوات بعد بدء المشروع)، ستحدد الحكومة ما إذا كان من الممكن أن شمول أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، بما في ذلك المرافق والمصارف (أي أصحاب المصالح المحتمل استفادتهم من نشر برنامج هوية وتعريف عام وقوي).

3. **مدير المشروع.** مدير المشروع هو المحاور المباشر للبنك الدولي. ومهامه الرئيسية: (أ) التحقق من صحة المواصفات الفنية (الشروط المرجعية)، ما تم إعداده من تقارير وتقارير التقدم المحرز؛ (ب) ضمان الجودة وتحقيق النتائج المتوقعة من المشروع؛ (ج) تمثيل المشروع؛ و (د) إدارة الاتصالات المؤسسية للمشروع.

4. **وحدة إدارة المشروع.** تم إنشاء وحدة إدارة المشروع لدعم تنفيذ المشروع عملا بالقرار رقم 6450 المؤرخ في 8 سبتمبر/أيلول 2016 والصادر عن وزارة الداخلية. يدير منسق وحدة إدارة المشروع، والمسؤول عن التنسيق العام لأنشطة المشروع، والإدارة اليومية للمشروع، بما في ذلك جميع الجوانب الائتمانية والرصد ورفع التقارير. يرفع المنسق التقارير إلى مدير المشروع ويضمن التنسيق بين اللجان الفنية. تتألف وحدة إدارة المشروع من موظفي الخدمة المدنية من مختلف إدارات وزارة الداخلية وسوف يتم تعززيزها بالخبراء الاستشاريين المتخصصين لدعم الأنشطة الفنية والائتمانية. ويوجد مدير للمشروع في وحدة إدارة المشروع للإشراف على تطوير السجل الوطني للسكان ومدير مشروع للإشراف على تطوير السجل الاجتماعي. في البداية، فإن كلاً من مديرَيْ السجل الاجتماعي والسجل الوطني للسكان وفرقهم (تحت إشراف "مديرية نظم المعلومات والاتصالات) سوف يتولون تطوير نظامي المعلومات. قبل إنشاء وتفعيل هيئة بطاقات التعريف الوطنية، ستكون إدارة تنفيذ رقم التعريف المميز، السجل الاجتماعي والسجل الوطني للسكان مديرية نظم المعلومات والاتصالات تحت إشراف الأمانة العامة لوزارة الداخلية (انظر الشكل 1). وفي البداية، سيكون مدير مشروع السجل الوطني للسكان وفريقه هو المسؤول عن إدارة بيانات السجل الوطني للسكان وإسناد رقم

التعريف المميز للسكان، ومن المتوقع نقل هذه الأدوار إلى هيئة بطاقات التعريف الوطنية بمجرد أن تصبح جاهزة للعمل.

الشكل 1. الإعداد المؤسسي والتنظيمي لوحدة إدارة المشروع

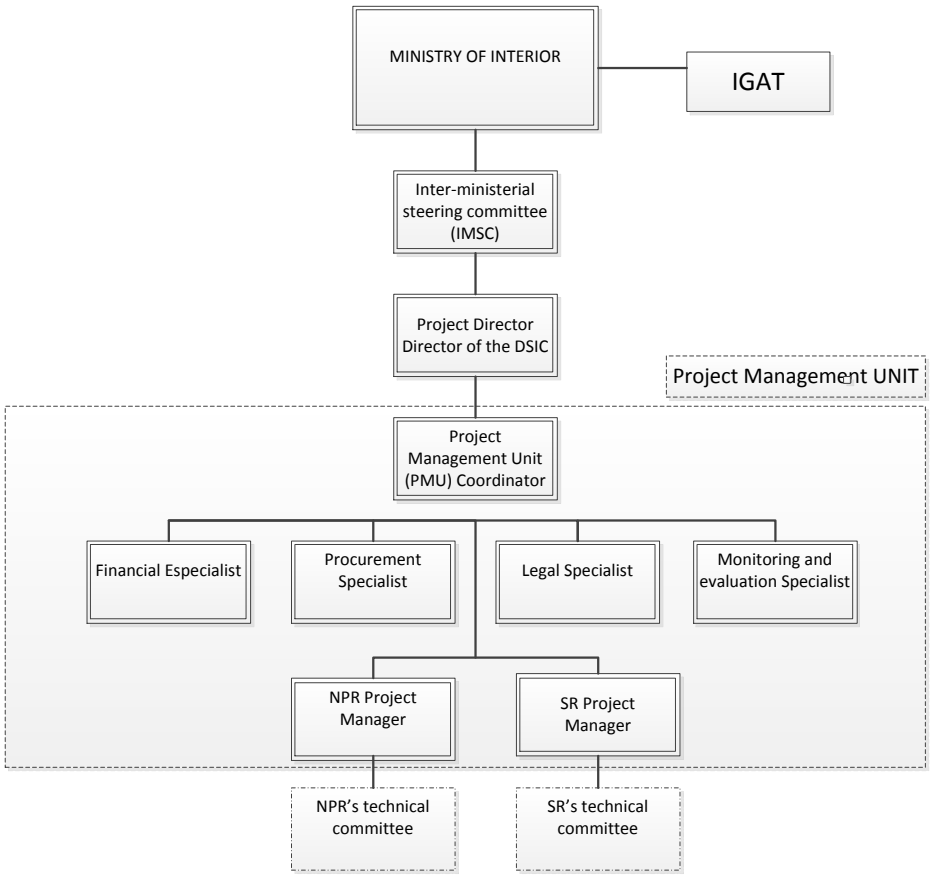

5. **اللجان الفنية.** ستدعم لجنتين فنيتين (واحدة للسجل الوطني للسكان / رقم التعريف المميز والثانية للسجل الاجتماعي) تنفيذ المشروع. أنشئت اللجنة الفنية للسجل الوطني للسكان باتفاق مشترك بين الوزارات مؤرخ في 1 ديسمبر/كانون الأول 2016. يتعين اكتمال إنشاء اللجنة الفنية للسجل الاجتماعي بشكل مرضي، في موعد لا يتجاوز شهرين بعد التاريخ الفعلي للمشروع (الاتفاقية المؤرخة). سوف تتألف اللجنة الفنية للسجل الوطني للسكان / رقم التعريف المميز من مختلف مديريات وزارة الداخلية (الأمانة العامة، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، والمديرية العامة للجماعات المحلية، والمديرية العامة للدراسات والوقائق، والمديرية العامة للأمن الوطني ومديرية نظم المعلومات والاتصالات) وعن طريق مديرية نظم المعلومات في وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. وسوف تتألف اللجنة الفنية للسجل الاجتماعي من ممثلين عن وزارة الداخلية (الأمانة العامة وإدارة نظم المعلومات) فضلا عن الوزارات القطاعية الأخرى (المندوبية السامية للتخطيط، وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة التضامن والمرأة

والأسرة والتنمية الاجتماعية). ستكون كل اللجان الفنية بمثابة الأذرع الفنية لوحدة إدارة المشروع. وسوف تشمل المهام الخاصة بهم: (أ) إعداد خرائط الطريق مع أنشطة لتصميم وتنفيذ المكونات الفنية للمشروع؛ (ب) وضع أدوات فنية من أجل تنفيذها؛ (ج) ضمان التنسيق والترابط بين الأنشطة المعني تنفيذها في إطار المكونين 1 و 2؛ (د) استعراض وتقييم الدراسات والخدمات الاستشارية؛ (هـ) الإشراف على إعداد المواصفات الفنية المطلوبة للمعدات والعمل (الأجهزة والبرامج) والتي يتم الحصول عليها خلال المشروع؛ و (و) تنفيذ برامج العمل السنوية، ورصد التقدم المحرز. سوف ترفع اللجنتين الفنيتين تقاريرها بانتظام إلى وحدة إدارة المشروع.

6. **الاتفاقات المشتركة بين الوزارات.** نظراً لمشاركة مختلف الشركاء من الوزارات والهيئات العامة في المشروع، مثل وزارة الصحة، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والمندوبية السامية للتخطيط؛ تم توقيع اتفاقات مشتركة بين الوزارات لتنفيذ السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي بين أصحاب المصالح هؤلاء ووزارة الداخلية (المسئول المفوض) في 16 سبتمبر/أيلول 2016 وفي 1 ديسمبر/كانونالأول 2016، على التوالي. تهدف الاتفاقات إلى (أ) توضيح الأدوار والمسؤوليات، و(ب) تفصيل الجوانب الرئيسية للإدارة فيما يتعلق بمواعيد إنجاز الأنشطة، التحقق من الصحة، ومواعيد تقديم الاختصاصات، مسؤولية التحقق من إنجازها واستقبالها، التوقيعات المشتركة، وعقد الاجتماعات الدورية وفقا لجدول زمني لضمان ملكية جميع أصحاب المصلحة والتنسيق الجيد فيما بينها.

7. **دليل عمليات المشروع.** كما نص القسم (5.01) من اتفاق القرض، ستعتمد الحكومة المغربية دليل عمليات المشروع قبل تفعيله. دليل عمليات المشروع، المشار إليه في الفقرة 7، الجزء ط–أ من الجدول 2 اتفاق القرض، سوف يغطي جميع جوانب تصميم المشروعات وتنفيذها، والعمليات، وأصحاب الأدوار والمسؤوليات (بما في ذلك الإشراف وترتيبات إعداد التقارير)، فضلا عن آليات المراقبة والإجراءات المُبينة في الاتفاقات المشتركة بين الوزارات المبرمة مع الوزارات والهيئات العامة الأخرى المعنية بالمشروع. سوف تحدد أيضا التوريدات ، والإدارة المالية، إجراءات الرصد والتقييم للمشروع، والمبادئ التوجيهية الأخرى الواجب اتباعها لضمان تنفيذ المشروع في الوقت المناسب.

8. **دعم تنفيذ المشروع.** سيتم دعم المشروع بواسطة البنك الدولي طوال حياة المشروع، وسوف يشمل بعثات إشراف دورية واستعراض منتصف المدة المفصل بعد سنتين من تفعيل المشروع. وسوف تقوم بعثة استعراض منتصف المدة، من بين أمور أخرى، بتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق مؤشرات النتيجة الرئيسية وتحديد ما يحتاج إلى تعديل منها.

9. **إعداد التقارير.** يقوم المقترض برصد وتقييم التقدم المحرز في المشروع وإعداد تقارير المشروع وفقا لأحكام القسم 5.08 من الشروط العامة، واستناداً إلى مؤشرات مقبولة للبنك الدولي. يغطي كل تقرير لمشروع فترة فصل تقويمي واحد، ويتم تقديمه إلى البنك الدولي فيما لا يتجاوز الخمسة والأربعين (45) يوما بعد نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وسوف تصف هذه التقارير التقدم المحرز لكل مكون من مكونات المشروع الفرعي. وسوف تحتوي التقارير أيضا على معلومات حول الوظائف الائتمانية، وستكمل عملية تقديم التقارير المالية، كما هو موضح في قسم إعداد

التقارير في قسم الإدارة المالية أدناه. تم الاتفاق على صيغة هذه التقارير مع النظراء والمنصوص عليها في دليل عمليات المشروع.

الإدارة المالية

10. **الإطار العام.** سيتم تنفيذ المشروع على مدى خمس سنوات من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية والذي يستخدم سمات مستندة إلى النتائج في اثنين من مكوناتها الثلاثة. تبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع 100 مليون دولار أمريكي. ومن خلال اتباع نهج قائم على النتائج، ستكون مدفوعات المشروع: (أ) مرتبطة بتحديد بنود المصروفات المعتمدة (والتي تشمل سويا برنامج الإنفاق المؤهل داخل برنامج الحكومة لشبكة الامان الاجتماعي)؛ و(ب) يبدأ بواسطة التحقق من تحقيق نتائج محددة متفق عليها (المؤشرات المرتبطة بالصرف/النتائج المرتبطة بالصرف).

11. **الإدارة المالية العامة.** تُشير تجربة البنك الدولي في المغرب والنتائج الرئيسية للإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2009 السابقة إلى أن نظام المالية العامة في المغرب يخضع لإطار قانوني وتنظيمي مُفصل. أتَمَّ البنك الدولي تحديث تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية في يونيو/حزيران عام 2016، مشمولاً فيه الاتحاد الأوروبي والبنك الإفريقي للتنمية. خلُص هذا التقييم إلى أن أداء الإدارة المالية العامة مواتٍ جداً لتحقيق أهداف الانضباط في الميزانية.

12. يخضع البرنامج الحالي لإصلاح الإدارة المالية العامة لتنفيذ – اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2016 – القانون الأساسي الجديد في قانون المالية، الذي سُنَّ في حزيران / يونيو عام 2015. الكثير من نقاط الضعف الحالية في الإدارة المالية العامة – لا سيما، غياب المَيْزَنة السنوية المتعددة، وضعف البعد الاستراتيجي لتخطيط الميزانية وعمل الدولة، وعدم وجود تقييم للسياسات العامة – ينبغي إيجاد حل طويل الأجل في إطار هذا الإصلاح العميق والواسع.

13. حَسَّن تطبيق نظام إدارة الإنفاق المتكامل من إجراءات المحاسبة الخاصة بالعمليات وإنتاج التقارير. تحسن مستوى رصد التنفيذ كثيراً ولكن يظل إنتاج البيانات السنوية متأخراً وغير مكتمل. تم إعداد الوحدة الخاصة بنظام إدارة الإنفاق المتكامل للحكومات المحلية في 2013 وتم تنفيذه عام 2014 وذلك لتيسير تصعيد المعلومات وتوحيد الحسابات العامة.

14. تشير الحسابات المغربية العامة إلى المعايير الوطنية التي أقرها المجلس الوطني للمحاسبة الذي اعتمد في عام 2002 والمستوحاة من المعايير المحاسبية (معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام "IPSAS ")، ولكن لم يتم تنفيذ هذه المعايير حتى الآن. وفقا للقانون الأساسي لقانون المالية، سيتم إعداد الحسابات العامة على أساس نقدي للإيرادات والنفقات. سيكون الانتقال من المحاسبة على أساس الاستحقاق هو الهدف متوسط الأجل. المعايير المحاسبية المستخدمة في جميع

التقارير المالية مكتملة، كما أن معايير عرض التقرير من سنة إلى أخرى متماشية، وتحترم القانون، ولكن استبعاد المعلومات المتعلقة بالميزانية العمومية يجعل القوائم المالية غير متوافقة تماما مع هذه المعايير الحالية أو المعايير الوطنية التي تعادلها. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر؛ اتفق البنك الدولي والحكومة المغربية بالفعل على شكل التقارير الخاصة بهذه العملية.

15. فيما يتعلق بالمراقبة الخارجية، تراقب الأموال العامة بشكل مستقل بواسطة محكمة الحسابات، وهناك آلية رقابة خارجية على التنفيذ بواسطة الحكومة تتعلق بتدابير التحسين الموصى بها، ويناقش البرلمان التقرير السنوي العام لمحكمة الحسابات.

تقييم مخاطر الإدارة المالية والتخفيف من حدتها

16. **تقييم نظام الإدارة المالية.** إن أنظمة الإدارة المالية العامة ومؤسساتها متقدمة، ومبنية على الانتفاع من أطر قانونية وتشغيلية (بما في ذلك إعداد التقارير، والتدقيق والإشراف) وتعمل جميعها بشكل جيد. النتيجة هي أن الأُطُر الائتمانية للدولة نفسها (بما في ذلك اللوائح ومتطلبات إعداد التقارير، وضوابط التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، وأداء جهات المراقبة) تقدم تدابير تخفيف اساسية وكافية لدعم ترتيبات الإدارة المالية لهذه العملية.

17. على مستوى المشروع، أُجريَ تقييم لنظام الإدارة المعمول بها في وزارة الداخلية، لتحديد ما إذا كان يستوفي الحد الأدنى من المتطلبات الخاصة بالبنك لإدارة المشروع كما هو منصوص عليه في منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP 10.00. غطى التقييم المالي مجالات المحاسبة، والإدارة المالية، وتقديم التقارير، ومراجعة تقرير المشروع. يلبي نظام الإدارة المالية، بما في ذلك الأجهزة اللازمة للوفاء باحتياجات الرصد المالي للمشروع ، الحد الأدنى من متطلبات البنك الدولي. ويستند نظام الإدارة المالية المعمول به في وزارة الداخلية إلى مبادئ وإجراءات محددة بالإطار القانوني المُطَبق على القطاع العام، ولا سيما المؤسسات الحكومية.

18. **المخاطر العامة للإدارة المالية كبير.** يَرِدُ موجز تصنيف المخاطر في ملفات المشروع.

19. فيما يتعلق بتحليل المخاطر الكامنة، فهي مصنفة باعتبارها كبيرة على مستوى المشروع. ويرتبط هذا التصنيف بمشاركة الوزارات القطاعية والكيانات في تنفيذ المشروع، والتي سوف تنتفع من السلع والخدمات التي سيتم توريدها بواسطة وزارة الداخلية باعتبارها الجهة المسؤولة عن الميزانية. وإلى جانب ذلك، من شأن طبيعة المشروع المقترح المستندة إلى النتائج أن تعتمد بدورها على الإصدار المناسب التوقيت لتقرير تنفيذ الميزانية من برامج الإنفاق المؤهلة كوثائق وأدلة على تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف. ويتمثل احد المخاطر المحتملة في الافتقار للمعلومات الكافية أو المناسبة التوقيت. ويمكن التخفيف من هذه المخاطر من خلال تحديد مسؤوليات تنفيذية وائتمانية واضحة

والمسؤوليات لكل كيان / وزارة من خلال توقيع مذكرات تفاهم، بما في ذلك مصادر المعلومات المناسبة ومتطلبات الإبلاغ الخاصة بكل مؤشر مرتبط بالصرف والتي سوف تكون مبينة وشاملة في دليل عمليات المشروع.

20. في تحليل مراقبة مستوى المخاطر، ترتبط المخاطر المصنفة بأنها "كبيرة": (أ) وضع الميزانية؛ (ب) التقارير المالية؛ و (ج) تدفقات التمويل. بالنسبة للمخاطر المتعلقة بتقديم التقارير المالية وتدفقات التمويل؛ يمكن التخفيف من هذه المخاطر بواسطة المؤشرات المرتبطة بالصرف واستخدام برامج الإنفاق المؤهلة على أساس سداد التكاليف لضمان الإفراج عن الأموال في الوقت المناسب لأنشطة المشروع وصرفها على أساس التقارير المرسلة مباشرة إلى الميزانية العامة للدولة في. ومن المتوقع بعد تطبيق تدابير التخفيف من المخاطر، أن تكون نسبة المخاطر المتبقية "معتدلة".

21. تم تقييم ترتيبات التنفيذ الحالية للمشروع باعتبارها كافية. تشمل الترتيبات مستويات كافية من الشفافية؛ وتعمل بموجب نظام ملائم للفحوصات والضوابط؛ وتنتج تقارير مالية وتقارير تنفيذ موازنة موثوقة.

برنامج الإنفاق المؤهل

22. سيسدد البنك الدولي جزءاً من نفقات الحكومة على شبكات الأمان الاجتماعي. ومن ضمن هذه النفقات الإجمالية؛ ستكون بعض البرامج مؤهلة لسداد البنك الدولي إذا كانت تفي بمجموعة ثابتة من المعايير اللازم إدراجها في برامج الإنفاق المؤهلة المجمعة. وتركز هذه المعايير على حماية دخول برامج الإنفاق المؤهلة المجمعة في الترتيبات الائتمانية القوية وأيضاً تتبع نقل الأموال إلى المستفيدين، وستكون خاضعة للمراقبة المنتظمة والضوابط.

23. بهذه المجموعة من المعايير، سيتأهل برنامجين من الثلاثة برامج لسداد البنك الدولي في برنامج الإنفاق المؤهل المجمع لهذا المشروع. وتشمل هذه البرامج: (أ) برنامج تيسير للتحويلات النقدية المشروطة، والذي يستهدف الأسر الفقيرة لتعليم أبنائهم، وهو برنامج تعليمي بتحويلات نقدية مشروطة استفاد منها حوالي 833000 طفل في عام 2015 في مناطق محددة. و(ب) برامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة والحاضنات لأطفالهن اليتامى. يتمتع هذين البرنامجين بضوابط داخلية مناسبة من خلال إعدادها بواسطة وحدات الإدارة، وبالتنسيق مع الفروع المركزية والدولية التي ترصد هذه البرامج، ومن خلال تقارير منتظمة قبل وبعد استلام التحويلات، وتوفير معلومات عن رصد المشروعات فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مختلف الأنشطة (تطبيقات، والمدفوعات، إدارة الحالات، وما إلى ذلك). تحدد هذه التقارير بشكل كمي وتلتمس سبل علاج المخالفات التي تم الكشف عنها أثناء تنفيذ البرنامج مثل الأخطاء. يتم الكشف عن أي انحراف في الوقت المناسب وذلك لطرح التدابير التصحيحية ذات الصلة في نظم المعلومات الإدارية وذلك لتجنب السداد الزائد أو الناقص إلى المستفيدين. وتضمن عمليات المراقبة إمكانية تعقب التحويلات إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير وآليات الرصد، والتي تخضع للرقابة والضوابط بواسطة هيئات المراقبة والوزارات. وهكذا يفي كلا البرنامجين بالمعايير الائتمانية اللازمة لإدراجها ضمن برامج الإنفاق المؤهلة المجمعة، للاستفادة بسداد التكاليف من البنك الدولي. وعلاوة على ذلك، تتألف ميزانية هذه البرامج من تحويلات نقدية للسكان، وهكذا فهي لا تتضمن بنوداً قابلة للتوريد. علاوة على ذلك، فإن ميزانية كلا البرنامجين أكبر بكثير من المبالغ المتوقع صرفها

بواسطة المشروع. وحتى في هذا العام حيث من المتوقع أن تكون المدفوعات في أعلى معدلاتها (أي 17 مليون دولار في العام 2010)، فمن شأن المدفوعات أن تعادل فقط 26.2% من برنامج الإنفاق المؤهل (الجدول 1).

الجدول 1: برنامج الإنفاق المؤهل للمشروع (بالمليون دولار أمريكي)

	المرجع: 2014/2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي مسارات برامج الإنفاق المؤهل	50.0	69.6	65.0	65.0	65.0	65.0	65.0	65.0
برنامج الدعم المباشر (تحويلات نقدية)*	–	*19.6	**15.0	15.0	15.0	15.0	15.0	15.0
برنامج تيسير (تحويلات نقدية)*	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	500	50.0
صرف المشروع (تنبؤات)	–	–	0	20.0	16.0	13.0	12.0	7.0
المدفوعات كنسبة مئوية (%) من برنامج الإنفاق المؤهل	–	–	0	30.7	24.6	20.0	18.4	10.7
المدفوعات كنسبة مئوية (%) من نفقات المشروع	–	–						
برنامج الدعم المباشر	–	–	0	133.0	106.6	86.6	80.0	46.6
برنامج تيسير	–	–	0	40.0	32.0	26.0	24.0	14.0

تشير فترة 2014 إلى 2016 إلى الميزانية المعتمدة لبرامج تيسير والدعم المباشر. بالنسبة للفترة من 2017 إلى 2021، فإن الأرقام تعكس اعتمادات الميزانية (التوقعات) الخاصة بالبرنامجين (تيسير وبرنامج الدعم المباشر).

24. تُشكل عملية وضع ميزانية برامج الإنفاق المؤهلة المجمعة جزءاً من عملية وضع ميزانية الحكومة. وتتم ميزنة برامج الإنفاق المؤهلة سنوياً في صندوق دعم التماسك الاجتماعي، والسلطة المخولة له هي وزارة الاقتصاد والمالية. وادخل قانون المالية 2013 صندوق دعم التماسك الاجتماعي، لتمويل الاعتمادات للفئات الأكثر حرماناً. الصندوق هو حساب اعتمادات خاص، ويخضع إنشاء أو تعديل أو حذف حساب الاعتماد الخاص لقانون مالية، ويتم تقسيم النفقات وفقا للتسميات البرامجية القطاعية. ويتلقى الصندوق اعتمادات سنوية من الميزانية العامة للدولة والمساهمات

الاجتماعية، والقادمة أساسا من منتجات مساهمات التضامن الاجتماعي في الأرباح والإيرادات من الضرائب المفروضة على التبغ، وعقود التأمين، والضريبة وخدمات النقل الجوية. ووفقا لنتائج قانون المالية لعام 2015، صرف هذا الصندوق مبلغ إجمالي قدره 3.8 مليار درهم مغربي (380 مليون دولار أمريكي). ويتم تقديم ميزانية إدارة وأداء الأموال، فضلا عن الميزانية العامة للدولة، للرصد والتقييم الدوري.

25. من أجل تحديد نفقات برامج الإنفاق المؤهلة، تم توقيع اتفاقيات بين الدولة (ممثلة بالوزارات الرئيسية) وبين الكيانات الإدارية لتمكين إجراء التحويلات للمستفيدين من خلال نظام معلومات محوسب وآمن، مع إعداد التقارير المالية ورصد اعتمادات الميزانية والتنفيحات، والإصدارات، والنفقات.

26. تنعكس برامج الإنفاق المؤهل في برنامج ميزانية حساب الاعتماد الخاص كالتالي:

جدول 2: صندوق التماسك الاجتماعي – برنامج نفقات حساب الاعتماد الخاص

الميزانية السنوية 2015				
المدونة التشغيلية	المدونة الاقتصادية	الفقرة	البند	عنوان الحساب
64	572	10	10	المساهمة في تمويل نفقات برنامج المساعدات الطبية.
	572	30	12	مدفوعات إلى الجمعية المغربية لدعم التمدرس وفقاً لاتفاقية التحويلات النقدية لبرنامج تيسير.
	589	20	20	مدفوعات للدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة.

27. وبشكل خاص، تم تقييم البرنامجين المؤهلين على النحو المحدد أدناه:

برنامج تيسير

28. *الوصف:* تحويلات نقدية مباشرة للآباء والأمهات للحد من ترك الأطفال المدرسة. بدأ هذا البرنامج التجريبي قبل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في سبتمبر/أيلول 2008 لمدة سنتين، وكان موضوعاً لتقييم الأثر في الدراسة التي قام بها معمل عبد اللطيف جميل للتطبيقات العملية لمكافحة الفقر في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT).

29. *الإشراف*: يتم حساب مبالغ التحويلات للآباء والأمهات في الشهر للطفل الواحد (الأعمار 6 إلى 15). ويزداد البدل النقدي بارتفاع المستوى الأكاديمي :أ) السنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي: 60 درهم مغربي؛ ب) السنتين

الثالثة والرابعة من التعليم الابتدائي: 80 درهم مغربي؛ (ج) السنتين الخامسة والسادسة من التعليم الابتدائي: 100 درهم مغربي؛ و(د) فترة الكلية: 140 درهم مغربي. يشترط سداد التحويل حضور وانتظام الطالب في المدرسة، والتسامح في الغياب في حدود (أقل من 04 مرات غياب في الشهر في المدرسة الابتدائية وأقل من 06 محاضرات في فترة الكلية)، ويتحدد الحد الأقصى لعدد المتلقين لكل أسرة معيشية بعدد 3 أطفال (تشابه مع بدلات الأسر) وتُمنح التحويلات 10 أشهر في السنة، مرة كل شهرين.

30. يتألف برنامج "تيسير" الذي تديره الجمعية المغربية لدعم التمدرس أساسا من موظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني باستثناء أمين الصندوق المفوض من وزارة أخرى، وأيضاً من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، مديرية نظم المعلومات والاتصالات، مديرية الخدمات العامة، ومديرية الإدارة العامة والميزانية والتراث، ومجلس التعليم العالي، وأمين الصندوق (المسؤول المالي)، وأكاديميات التعليم الإقليمي (الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين)؛ مديريات التعليم بالمحافظات (50 منسق)، ومديري المدارس. تتلقى الجمعية المغربية لدعم التمدرس اعتمادات سنوية من حساب الاعتماد الخاص بصندوق التماسك الاجتماعي في البند الحسابي "السداد إلى الجمعية المغربية لدعم التمدرس حسب اتفاقية برنامج التحويلات النقدية لتيسير". وفي الواقع، تبدو الجمعية المغربية لدعم التمدرس أنها تملك آلية إدارة موضوعية أكثر من مجرد لعب الدور التقليدي لمنظمة غير حكومية. وتعمل الجمعية المغربية لدعم التمدرس بدون ميزانية تشغيلية، وهكذا وبالنسبة لخدمات المحاسبة والتدقيق فيتم الحصول عليها من الخارج، وتسعى الجمعية نحو مصادر مالية أخرى لتغطية تكاليفها. لاحظ فريق البنك أن عمليات تشغيل الجمعية المغربية لدعم التمدرس لا تعطلها – حتى الآن – تحديات هيكلها التنظيمي والمؤسسي المعقد.

31. وقع البريد بنك (البريد الوطني) اتفاقية مع الجمعية المغربية لدعم التمدرس لإدارة عمليات التحويل عبر الوكالات البريدية المحلية، أو وكيل توصيل إلى المدرسة المستهدفة. وتبلغ التغطية 493000 أسرة معيشية أي ما يعادل 825000 طالب (2014–2015)

32. تم اعداد قاعدة بيانات للأسر المعيشية وتحديثها من قبل المدارس القائمة على ملفات التسجيل التي يتم الاحتفاظ بها من قبل مديري المدارس. أيضا، يتم تسجيل بيانات حضور الطلبة، والتي تمثل شروط التحويل النقدي، على مستوى المدرسة وتوحيدها على المستوى المركزي. يتم إنشاء ملفات الدفع من نظام معلومات برنامج تيسير، ويتم التحقق منها بواسطها الفريق المركزي ويتم تشاركها مع خدمات " بنك البريد " ومنسقي البرنامج بالمحافظات لإرشاد مديري المدارس والمستفيدين قبل السداد الفعلي. وبعد انتهاء فترة التحويلات (بمتوسط 15 يوماً) يتم إجراء تحويل حساب الميزانية العمومية إلى " بنك البريد " ومن ثم نقلها إلى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

33. وُضع الدليل التشغيلي لبرنامج تيسير بدعم من الخبراء الدوليين، والذي يوضح دور ومسؤوليات أصحاب المصلحة في البرنامج على مستويات إقليمية مختلفة. وجاري تحديث دليل إجراءات ونظام معلومات برنامج تيسير. وتبلغ اعتمادات الميزانية المطلوبة للبرنامج 500 مليون درهم سنوياً، ولا يمكن تغطية تكاليف التحويلات الفعلية التي تم تتجاوز

اعتمادات الميزانية لهذا البرنامج منذ 2013–2014، مما أدى إلى التأخير في المدفوعات وبالتالي زيادة الفجوة بين اعتمادات الميزانية والمبالغ الفعلية. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج لم تمتد مساحته الجغرافية منذ العام الدراسي 2010–2011، وذلك بسبب قيود الميزانية وغياب آلية أفضل للاستهداف.

34. استعرض البنك الدولي تقارير التدقيق المحاسبي لبرنامج تيسير والبيانات المالية للجمعية المغربية لدعم التمدرس حتى عام 2014، وبالتالي تسليط الضوء على إدارة المتأخرات باعتبارها قضية لم تحل بعد. اقترحت التوصيات خلال عمليات التدقيق للجمعية المغربية لدعم التمدرس الأخيرة على برنامج تيسير والتي تم تنفيذها من قبل المفتشية العامة للمالية للسنوات المالية 2011 – 2012، وبواسطة مدقق السحابات الخارجي المُعين لهذا الغرض (MAZARS) في عام 2012. شدد مدققو الحسابات على ضرورة تأمين المعلومات المسجلة في قاعدة البيانات لتجنب مدفوعات غير دقيقة والحد من التأخير في الدفع المرتبط بالتحويل من خلال مجموعة من التوصيات والتي يتم تطبيقها بالفعل بواسطة الجمعية المغربية لدعم التمدرس ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني لتحسين تنفيذ البرنامج.

الجدول 3: نفقات برنامج تيسير: الفعلية والمتوقعة – 2008 – 2009 إلى 2015 – 2016

		2008 – 2009	2009 – 2010	2010 – 2011	2011 – 2012	2012 – 2013	2013 – 2014	2014 – 2015	2015 – 2016
المستفيدون	**الطلاب**	87795	299970	609000	703426	756774	783821	805746	832000
	الأسر المعيشية	47052	163196	363132	405805	435484	465887	493133	522000
الميزانية في مليون درهم مغربي (الميزانية السنوية)		54.0 (2008)	70.0 (2009)	240.0 (2010)	240.0 (2010)	530.0 (2012)	490.0 (2013)	500.0 (2014)	500.0 (2015)
تكاليف نقل حقيقي		57.2	201.2	457.5	538.5	607.8	635.9	*638.0	*675.0

برنامج الدعم المباشر

35. *الوصف*: تحويلات نقدية مباشرة إلى الأرامل في وضعية هشة والحاضنات لأطفالهن اليتامى. تم إطلاقه بموجب مرسوم صدر في ديسمبر/كانون الأول 2014، تم تنفيذه في أواخر عام 2015 من قبل وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين).

36. *الرقابة*: تقدم الأرامل من المستفيدات المحتملين طلباتهن في "الملاحق الإدارية" المحلية في وزارة الداخلية. اللجان الدائمة في المحافظات (CPP)، تضطلع اللجنة المركزية الدائمة في كل محافظة ومقاطعة بمسؤولية تقييم أهلية المتقدمين. يتم تنظيم عقد اجتماعاتها دورياً من قبل وزارة الداخلية، ويرأس اللجان المركزية الدائمة المحافظين وتتألف

من ممثلين عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، نظام الإدارة والتعاون الوطني. وتُستعرض الطلبات في غضون 30 يوما من تاريخ تقديم الطلب، وتوجه، على أساس مجموعة من المعايير، وقائمة من الأرامل اللواتي قُبلت طلباتهن وقائمة من الأرامل اللواتي رُفضت طلباتهن، ثم يتم تقديم هذه القوائم إلى اللجنة المركزية الدائمة المسؤولة عن مراقبة وتنسيق اللجنة المركزية الدائمة التي ترأسها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. وتتألف اللجنة المركزية الدائمة من ممثلين عن وزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ونظام الإدارة، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وزارة التربية والتعليم العالي والتعاون الوطني). وبعد المناقشات، تضع اللجنة المركزية الدائمة القائمة النهائية للأرامل اللواتي قُبلت طلباتهن، وترفعها إلى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، ويقوم الأخير بنقل اعتمادات المساعدات من خلال شبكة بريد المغرب وتُبلغ الأرامل المستفيدة.

37. معايير الأهلية لاستفادة الأرامل في وضعية هشة والحاضنات لأطفالهن اليتامى هي كما يلي:

- الاستفادة من برنامج المساعدات الطبية؛
- الإعفاء من الضرائب، باستثناء ضرائب المِلكية / الإسكان الرئيسية؛
- عدم الحصول على تعويض لأي معاش تقاعدي أو أسري أو أي دعم آخر مباشر مدفوع من ميزانية الدولة أو أي مؤسسة عامة أو هيئة عامة (مثل المنح الدراسية المقدمة من برنامج الدعم الاجتماعي أو من خلال برنامج تيسير)؛
- رعاية الأيتام: (أ) أقل من 7 سنوات ولم يدخل المدرسة، (ب) الأطفال بين 7 و21 سنة بشرط حضور المدرسة أو التدريب المهني، أو (ج) الأيتام المعاقين بدون متطلبات للسن / التعليم.

38. بمجرد الموافقة على الطلب من قِبل اللجنة المركزية الدائمة، تبلغ التحويلات لكل أرملة 350 درهم لكل شهر ولكل يتيم بحد أقصى 3 أيتام، أي أن الإعانة الشهرية للأرملة لا يمكن أن تتجاوز 1050 درهم. الأرملة مكلفة بتلقي مدفوعات لصالح الأيتام الذين هم المستفيدين الحقيقيين.

41. تتم التحويلات في المرة الأولى بواسطة حوالة مالية إلى وكالة بريد المغرب الأقرب لعنوان الأرملة. بعد ذلك، سيكون على الأرامل فتح حساب مصرفي في الوكالة نفسها لتلقي التحويل.

42. الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بصفته الكيان الإداري لتحويلات الأرامل، لديه نظام تسجيل محاسبي موثوق، من ناحية؛ الأموال المحولة من وزارة الاقتصاد والمالية إلى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين للمدفوعات والمساعدات للمستفيدين، ومن ناحية أخرى؛ النفقات التي يدفعها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين للمستفيدين. يتلقى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين يتلقى اعتمادات سنوية من حساب الاعتماد الخاص تحت بند الحساب "دفع الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة والحاضنات لأطفالهن اليتامى". وتلقى الصندوق قسطين منذ إطلاق البرنامج، 96 مليون

درهم مغربي و 150 مليون درهم مغربي على التوالي. تتم إحالة التقارير الشهرية، (أو وفقا لطلب مقدم من وزارة الاقتصاد والمالية)، إلى الوزارات المختصة، ويُرسل تقرير سنوي إلى وزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ولجنة الرصد. وتناول الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين 65000 حالة حتى الآن، مقارنة بـــ 750000 أرملة كانت مستهدفة من البرنامج في البداية.

43. تم إضفاء الطابع الرسمي بالفعل على إجراءات الإدارة المالية في دليل للإجراءات، يُفصل التسجيل ومعايير الأهلية، وإجراءات التحقق واللجان وفي "اتفاق" موقع بين وزارة الاقتصاد والمالية والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين. يصف الاتفاق التنفيذ والالتزام الخاص بكل جزء، وبشكل أساسي على نماذج تقارير متفق عليها في صيغة أوراق إكسيل (Excel) فيما يتعلق بطلب الأموال، وتوقعات الإنفاق، التقرير الشهري بالمدفوعات، قوائم المستفيدين، رسوم الإدارة والموافقة على عملية الأموال.

44. حيث أن البرنامج قد نُفِذ لمدة سنة واحدة فقط، لم يتم إجراء أي تقرير تدقيق أو تقييم حتى الآن (الدفعة الأولى من إعانات الأرامل من قِبل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين قد قُدمت فقط في بداية تشرين الأول/أكتوبر عام 2015). في وقت التقييم، أكدت وزارة الاقتصاد والمالية أن جودة ومواعيد تقديم تقارير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين كان مرضياً.

45. يتألف نظام إنصاف التظلم من خط ساخن مجاني متاح لجمع مطالبات المستفيدين. لا تتوافر أي معلومات عن نظام الإنصاف وإدارته. ومع ذلك، يوجد خط ساخن داخلي على مستوى وزارة الداخلية والذي يبلغ عن أي صعوبات فنية أو حالات محددة إلى الخط المركزي ويسمح بتصحيحها.

46. **وكالة التنفيذ**. تم إنشاء وحدة إدارة المشروع داخل وزارة الداخلية عملا بالقرار رقم 6450 المؤرخ في 8 سبتمبر/أيلول 2016. الإدارة المالية ممثلة من قبل مديرية الشؤون الإدارية، والتي سوف يدعمها موظف مالي المزمع توظيفه. ولدى مديرية الشؤون الإدارية، داخل وزارة الداخلية، خبرة في إدارة المشروعات التي يمولها البنك الدولي كجزء من مشروع برنامج دعم الحكومة المحلية. وتتألف وحدة إدارة المشروع أساساً من 7 أعضاء: (أ) منسق؛ (ب) أخصائي فني لمكون السجل الوطني للسكان؛ (ج) أخصائي فني لمكون السجل الاجتماعي؛ (د) أخصائي مالي؛ (هـــ) أخصائي توريدات؛ (و) أخصائي رصد وتقييم، و(ز) أخصائي قانوني. تم بالفعل إعداد الشروط المرجعية لهؤلاء الأخصائيين. وستقوم وحدة إدارة المشروع بتعيين أخصائي إدارة مالية، و وأخصائي في الرصد والتقييم، وأخصائي قانوني، وأخصائيين في التوريدات، في موعد لا يتجاوز شهرين بعد سريان القرض، امتثالا لأحكام القسم (3.ج) من الجدول 2 من اتفاقية القرض.

47. **التوظيف**. مديرية الشؤون الإدارية (قسم الميزانية والمحاسبة / مديرية الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين) بوزارة الداخلية بها موارد بشرية كافية. ومع ذلك، فلديها الكثير من المسئوليات وهناك نقص في الموارد البشرية المتاحة

ليكونوا مكرسين لهذا المشروع. من المهم توظيف أخصائي إدارة مالية لتعزيز الفريق في تنفيذ هذا المشروع المعقد. سترصد وتشرف مديرية الشؤون الإدارية على عمل أخصائي الإدارة المالية لضمان ملكية المشروع من قبل الوزارة. ستشرف مديرية الشؤون الإدارية على إعداد تقارير المشروع المالية واستخدام نظام إدارة الإنفاق المتكامل لإدارة ورصد النفقات والمدفوعات في إطار المشروع، فضلا عن تقارير تنفيذ الموازنة الخاصة ببرامج الإنفاق المؤهلة. سيتم تعيين أخصائي الإدارة المالية في وحدة إدارة المشروع وسيدعم فعالية نفقات المشروع. وبتعيين أخصائي مؤهل بالإدارة المالية، امتثالا لأحكام "القسم 3.ج" الجدول 2 من اتفاقية القرض، وسوف تعتبر عملية التوظيف كافية للإدارة المالية للمشروع.

48. **وضع الميزانية**. سوف يكمل القرض ميزانية الدولة، بالنظر إلى أن وزارة الاقتصاد والمالية سوف تضمن الاعتمادات اللازمة لوزارة الداخلية لتغطية نفقات المكونات المندرجة تحت هذه الوزارة.

49. تكفل وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية اعتمادات الميزانية اللازمة للاضطلاع بأنشطة بالنيابة عن المشروع بعد التوقيع على اتفاقية القرض.

50. **نظام المحاسبة والرصد**. يعمل النظام المحاسبي مع الخطوط العريضة لمكونات الميزانية وفقا للقواعد الواردة في قانون المحاسبة العمومية. وتنعكس العمليات من حيث الالتزامات والمدفوعات في النظام المحاسبي لإدارة الإنفاق المتكامل. وتتم إدارة المعلومات المحاسبية العامة لوزارة الداخلية في نظام إدارة الإنفاق المتكامل.

51. سوف يستخدم النظام المحاسبي للوكالة المنفذة نظام إدارة الإنفاق المتكامل لاستخراج معلومات عن الأنشطة التي تم توريدها للمشروعات. وذلك سَيُتيح إعداد التقارير المالية المؤقتة غير المدققة في أوراق إكسيل (Excel). وسيتم إعداد هذه التقارير بالوكالة المُنفِذة وتُقدم إلى مديرية الشؤون الإدارية للإسعراض والتحقق منها.

52. سوف تُستكمل التقارير المالية المؤقتة غير المدققة في تقرير تنفيذ الموازنة، التي سيتم إعدادها استناداً إلى نظام إدارة المعلومات القائم لبرامج الإنفاق المؤهلة، ويتم إصدار تقارير ربع سنوية وفصلية وتوفير معلومات عن رصد المشروع فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الأنشطة المختلفة (تسجيل المستفيدين، والمدفوعات، وإدارة الحالات، إلخ.). سوف تشكل صيغة مبسطة من التقارير المالية المؤقتة غير المدققة (كما هو مفصل في رسالة الصرف) وسيشكل تقرير تنفيذ الموازنة أساس توثيق النفقات مقابل المدفوعات لبرامج الإنفاق المؤهلة حتى حدود تمويل البنك.

53. **الضوابط الداخلية**. على مستوى الإدارة المالية العامة، يشير تقييم 2016 للإنفاق العام والمسائلة المالية إلى إحراز تقدم كاف في هذا المجال؛ تم تصنيف الرقابة الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالمرتبات على أنها عالية وذلك للامتثال للإجراءات، وفعالية ضوابط الالتزام بالنفقات، والفصل بين الواجبات.

54. على مستوى وحدة إدارة المشروع؛ فإن مديرية الشؤون الإدارية بوزارة الداخلية (مديرية الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين وشعبة الميزانية والمحاسبة) قد وضعت دليلاً ليمزانيتها وحساباتها، وهي مُعدة جيداً وتصف إجراءات الميزانية والمحاسبة والإدارة ودورات الموافقة على النفقات. ويشمل إجراءات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمجموعة من الإجراءات المحددة والمفصلة لكل معاملة لضمان الامتثال لأهداف الرقابة الداخلية ولضمان فعالية الوقاية من المخاطر ضمن مبدأ الفصل بين الواجبات. ويستخدم هذا الدليل من قبل أفراد قسم الميزانية والمحاسبة داخل وزارة الداخلية. وتُستعرض إجراءات المراقبة لوزارة الداخلية وللسلطات المحلية وتجمعاتها بواسطة المفتشية العامة للإدارة الترابية. طورت "الخزينة العامة للمملكة" بوزارة الاقتصاد والمالية نظام إدارة الإنفاق المتكامل المنطبق على الإدارات العامة، للإدارة متكاملة للميزانية. وأُحرز تقدم كبير من خلال نشر نظام إدارة الإنفاق المتكامل، خاصة في نظام الرقابة الداخلية. ويُستخدم هذا النظام من قِبل وزارة الداخلية لإدارة وتتبع ميزانيتها، ويقدم معلومات في الوقت الحقيقي وهي متاحة على الإنترنت للموظفين المخول لهم الدخول في وزارة الداخلية.

55. المفتشية العامة للإدارة الترابية، القائمة على التفتيش الداخلي لوزارة الداخلية، لها الحق في التفتيش على أنشطة وزارة الداخلية. بالإضافة إلى دورها في مراجعة الحسابات والاستشارات، فإن هذا التفتيش يعزز من قدراتها وتوسيع نطاق أنشطتها من الرقابة والتنظيم والأداء إلى ضمان إدارة عامة فعالة ومستدامة وتتسم بالشفافية. وتضمن المفتشية العامة للإدارة الترابية التزاماً أقوى لدعم الإصلاحات الهامة التي تقوم بها وزارة الداخلية، مثل تلك التي يدعمها المشروع.

56. في سياق هذا المشروع، ستكون المفتشية العامة للإدارة الترابية مسؤولة عن التحقق من التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المشروع وعن المؤشرات المرتبطة بالصرف ونحو تحقيق النتائج للمشروع.

57. استحدثت المفتشية العامة للمالية وزارة الاقتصاد والمالية تدريجياً المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، ولا سيما النهج القائم على المخاطر ودعم المراقبة الداخلية لتوسيع نطاق عمليات التدقيق. وتعد المفتشية العامة للمالية مراجع الحسابات الخارجي للمشروع، وسوف تُنتج عمليات التدقيق السنوية بما في ذلك رسالة الإدارة الخاصة بتقدير إجراءات الرقابة الداخلية. وتُشير المفتشية العامة للمالية إلى عينة من خطة العمل، ورسم خرائط المخاطر التي ستنفذها وحدة إدارة المشروع عند إصدار توصيات مراجعة حسابات السنة الأولى. وستستفيد وحدة إدارة المشروع أيضا من بناء قدرات مبرمج في الدعم الفني لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية.

إعداد التقارير والرقابة

58. سيتم تنفيذ الأنشطة القابلة للتوريد في إطار المكونات الفرعية 1.1، 2.1 و 3 من خلال مدفوعات مقابل المصروفات المعتمدة للأنشطة المحددة في خطة توريدات المشروع. وسيتم إنشاء التقارير المالية المؤقتة غير المدققة في كل نصف سنة لكي تعكس جميع معاملات التدفق النقدي والمدفوعات. سيتم إعداد هذه التقارير المالية المؤقتة غير المدققة في برنامج إكسيل (Excel) بواسطة المسؤول المالي. ستُبنى استناداً إلى المعلومات المستخرجة من نظام إدارة الإنفاق

المتكامل والمستجدات المتعلقة بالتوريدات وتنفيذ الميزانية للمشروع من قِبل الخدمات ذات الصلة بمديرية الشؤون الإدارية. وسيقدم المسؤول المالي التقرير لتستعرضه مديرية الشؤون الإدارية، والشخص المسؤول عن تدقيق الحسابات، وأخصائي الرصد والتقييم. وستتم الموافقة على الصيغة النهائية للتقرير من قبل منسق المشروع ويقدمها إلى البنك في موعد لا يتجاوز 45 يوما بعد نهاية كل نصف عام. وسيتم إرسال المبادئ التوجيهية للبنك حول الإدارة المالية إلى المشروع. سيجري الاتفاق على نموذج التقارير المالية المؤقتة غير المدققة لاستخدامها للمشروع وسوف يرفق بـــ MOP. ستكون التوقعات النقدية جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية المؤقتة غير المدققة للأشهر الستة التالية، لأنها ستكون أساس مبلغ طلب السحب من رصيد القرض، جنبا إلى جنب مع المؤشرات المرتبطة بالصرف المتفق عليها. وتتضمن التقارير المالية المؤقتة غير المدققة، بالإضافة إلى موجز للتقدم المحرز في المشروع: أ) ملخصاً لمصادر التمويل واستخدام الأموال؛ ب) استخدام الأموال حسب المكون وفئة المشروع؛ ج) سحب الأموال (الحالة النقدية)؛ د) توقعات التدفق النقدي؛ وهـــ) توقعات الصرف.

59. من شأن التقرير نصف السنوي من التقارير المالية المؤقتة غير المدققة أن يتضمن النفقات لكامل برنامج الإنفاق المؤهل وسيتم توليدها بالنظام القائم، استناداً إلى النماذج الربع سنوية المستخدمة (انظر قسم الصرف). تُجَمِّع هذه التقارير بيانات الإنفاق للبرامج المتضمنة في برنامج الإنفاق المؤهل في كل ربع سنوي وفقا لتصنيف الميزانية الاقتصادية الوطنية. تعتبر التقارير السنوية، التي تشمل معلومات مالية منفصلة عن البرامج في برنامج الإنفاق المؤهل للسنة، بالإمثال لتصنيف الميزانية الاقتصادية الوطنية، كقوائم مالية للبرنامج لأغراض هذا المشروع.

تدفق الأموال والمدفوعات

60. سوف تستند المدفوعات إلى التقرير ولن تكون مثبتة بتواريخ أو سنوات محددة في حياة المشروع.و تقوم الوكالة المنفذة بإعداد التقارير المالية المؤقتة، وتجميع المعلومات من نظام إدارة الإنفاق المتكامل المعنية بالأنشطة القابلة للتوريد، وسيتم إعداد تقرير تنفيذ الموازنة الربع سنوية من قبل أخصائي الإدارة المالية.

61. **المكون المستند إلى النتائج**. بالنسبة للمكونات الفرعية المستندة إلى النتائج في إطار الفئة (1) سوف تستند المدفوعات إلى التقارير المالية المؤقتة غير المدققة، وستكون مشروطة بتحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف. تُصرف المدفوعات بعد تأكيد البنك الدولي على دليل تحقيق المؤشر المرتبط بالصرف المقدم من قِبل المقترض وأنها مرضية للبنك الدولي. بعد فعالية المشروع؛ سيتم صرف دفعة مقدمة في حدود مبلغ الحد الأقصى في الحساب المحدد والمفتوح في بنك المغرب. سوف تعكس الدفعة المقدمة تنبؤات الصرف لفترة تغطي فصلين لكافة مكونات المشروع – انظر تنبؤات الصرف في التقرير المالي المؤقت. سيتم توثيق هذه الدفعة المقدمة وفقا للنقطة (ب) أدناه كمصروفات معتمدة.

62. المبلغ المقدم المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصرف فيما يتعلق بالفئة (1) سوف تبرره المصروفات المعتمدة فيما يتعلق بالفئة (1) عند استلام: (أ) أدلة مرضية على تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف المحددة في الجدول 4 من اتفاقية القرض، و (ب) التقرير المالي المؤقت غير المدقق النصف سنوي الذي يثبت أن مبلغ المصروفات المعتمدة أكبر من أو يساوي على الأقل المبلغ المقابل لتحقيق المؤشر المرتبط بالصرف. سيتم إعداد هذا التقرير، جزئياً، استناداً إلى بيان نفقات برامج الدعم المباشر وتيسير، التي تثبت النفقات الفعلية للسنة المالية الحالية.

63. تُقدم طلبات الصرف إلى البنك الدولي من قبل وزارة الاقتصاد والمالية عن طريق تقديم طلبات السحب الإلكترونية واستخدام نموذج الصرف الخص بالبنك الدولي، الموقعة من قِبل ممثل الحكومة المخول. ويجب إرفاق نسخة من الخطاب الرسمي للبنك الدولي الذي يؤكد على تحقيق المؤشر المرتبط بالصرف لجميع طلبات الصرف (بروتوكولات التحقق المفصلة حسب المؤشر المرتبط بالصرف الواردة في الملحق 2).

64. من شأن برامج الإنفاق المؤهلة أن تخضع لأنشطة الإشراف القياسية والشروط الائتمانية للبنك الدولي خلال حياة المشروع. وتشمل الوثائق الداعمة للمدفوعات التقارير المالية المؤقتة غير المدققة النصف سنوية والتقارير المعنية بالمؤشر المرتبط بالصرف، وفقاً لشكل التقارير المتفق عليها.

65. **مكونات الدعم الفني**. بالنسبة لمكونات الدعم الفني في إطار الفئة (2)، سوف تتبع المدفوعات نهج تمويل الاستثمار المعياري وسوف تستند إلى بيان النفقات (SOEs) القياسية التي تثبت المشروفات المعتمدة المتكبدة كجزء من الأنشطة القابلة للتوريد. ويمكن صرف مكون الدعم الفني عبر أسلوب التعويض أو طريقة السداد المباشر. سيتم تبرير مبلغ الدفعة المقدمة المخصصة لمكون الدعم الفني فيما يتعلق بالفئة (2) بنفس التقرير المالي المؤقت غير المدقق الذي يتضمن بيان النفقات المتصلة بمكون الدعم الفني.

66. سوف يصرف البنك الدولي عائدات القرض للمصروفات المعتمدة للخدمات المقدمة والسلع الموردة من تاريخ توقيع الاتفاق القانوني وحتى تاريخ الإقفال. وستدرج فترة سماح مدتها أربعة أشهر لتمكين دفع جميع المصروفات المعتمدة قبل تاريخ إقفال القرض.

67. **دليل عمليات المشروع**. على النحو المحدد في القسم 5.01 من اتفاقية القرض، ستعتمد الحكومة المغربية دليل عمليات المشروع قبل فعاليته. وسوف يغطي دليل عمليات المشروع، على النحو المشار إليه في الفقرة 7، القسم 1.أ من الجدول 2 من اتفاقية القرض، جميع جوانب تصميم، وتنفيذ وعمليات المشروع، ودوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة (بما في ذلك الإشراف وترتيبات إعداد التقارير)، فضلا عن آليات المراقبة والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقات فيما بين الوزارات المبرمة مع وزارات أخرى والهيئات العامة المشاركة في المشروع. وقبل اعتماده، يجب أن يكون دليل عمليات المشروع مرضيا بالنسبة للبنك الدولي.

68. **التدقيق الخارجي.** سيتم تدقيق القوائم المالية السنوية للمشروع بواسطة المفتشية العامة للمالية، وسيتم تقديمها إلى البنك الدولي خلال ستة أشهر بعد نهاية كل عام مالي للمقترض. وسيغطي التدقيق كافة جوانب المشروع (على سبيل المثال، كافة مصادر واستخدام الأموال، والنفقات المتكبدة). سيتم إجراء التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. سوف يمنح فريق المشروع المدقق إمكانية الحصول على وثائق المشروع، والسجلات والمعلومات الضرورية للتدقيق. ستتم مناقشة الشروط المرجعية للتدقيق والتحقق منها مع البنك.

69. مع ذلك، لن يتم إعداد تقرير تدقيق منفصل لكل برنامج فردي (تيسير وبرنامج الدعم المباشر). سوف يناقش ويتفق البنك الدولي مع المفتشية العامة للمالية للتأكد من أن إعداد البيانات المالية السنوية قد تم بطريقة موثوقة وفي الوقت المناسب، وأنه سيتم إصدار رأي تدقيق منفصل لكلٍ من برامج شبكة الأمان الاجتماعي المدرجة في برنامج الإنفاق المؤهل (القوائم المالية للبرنامج).
70. تم الاتفاق على أن يقدم برنامج تيسير إلى الجمعية المغربية لدعم التمدرس تقارير التدقيق والقوائم المالية للسنوات المالية 2015 و 2016 ولكل سنة مالية لاحقة خلال مدة المشروع.

71. أوصى تقرير تدقيق مشروع برنامج دعم الحكومة المحلية للسنة المالية 2014 بوضع لجنة توجيهية فعالة ولجنة رصد لعقد اجتماعاتهما بانتظام، لتعزيز التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة ووضع خرائط المخاطر الرئيسية بغية استباق التحديات التي قد تعوق تحقيق أنشطة المشروع، وتحسين نظام الرقابة الداخلية المنظمة لعمليات المشروع؛ وتعزيز وتيرة التنفيذ للأنشطة والمدفوعات. وسوف تستخدم توصيات تقرير مراجعة الحسابات لإعداد المشروع مع وزارة الداخلية، ومن شأنه أن يحسن التعاون مع مدققي الحسابات لوضع خطة عمل معمول بها لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير مراجعة الحسابات وإعداد خريطة المخاطر.

72. **خطة الإشراف.** سيتم إجراء بعثة إشراف في الإدارة المالية سوف تجري كل ستة أشهر على أساس تقييم المخاطر للمشروع. وتشمل أهداف البعثة: (أ) ضمان الحفاظ على أنظمة الإدارة المالية السليمة خلال دورة المشروع و(ب) استعراض تقارير الإدارة المالية المختلفة، والتدقيق السنوي للقوائم المالية والخطابات المعنية بالرقابة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من الدعم المنتظم للإدارة المالية؛ سيستعرض أخصائي الإدارة المالية من البنك الدولي عينة من مُعاملات البرامج المُتضَمَنة في برامج الإنفاق المؤهلة، وفي المصارف التجارية ذات الصلة ومكتب البريد كجزء من الاستعراضات على الصعيد الميداني. وهذا الخبير سيستعرض– في الميدان – توزيع السداد، والضوابط وعناصر الأمن المرتبطة بهذه العملية برمتها والتحقق من كيفية إدارة المكاتب المحلية ومتابعتها لبيانات معاملات الدفع، وكيفية التوفيق بين البيانات وإبلاغها إلى الوزارات الفنية المختصة ووزارة الاقتصاد والمالية.

73. **خطة العمل:** تم الاتفاق على خطة العمل التالية مع المقترض:

الإجراءات الواجب اتخاذها	متى	حالة الإجراء
اعتمد المقترض دليل عمليات المشروع، من حيث الشكل والمضمون المرضي للبنك الدولي.	فعالية	لم يستحق بعد
تقوم وحدة إدارة المشروع بتوظيف أخصائي الإدارة المالية وأخصائي في مجال الرصد والتقييم، وأخصائي قانوني وأخصائي توريدات ، امتثالا لأحكام القسم 3.ج من الجدول 2 من اتفاقية القرض.	الاتفاق المؤرخ – لا يتجاوز شهرين بعد تاريخ النفاذ	لم يستحق بعد
ينشئ المقترض اللجنة الفنية للسجل الاجتماعي مع الشروط المرجعية والتكوين المرضي للبنك الدولي.	الاتفاق المؤرخ – لا يتجاوز شهرين بعد تاريخ النفاذ	لم يستحق بعد

التوريدات

عام

74. ستنفذ التوريدات للمشروع المقترح وفقاً لـــ (أ) المبادئ التوجيهية للبنك لمكافحة الفساد؛ (ب) المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك والمعنية بالتوريدات ؛ (ج) المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين؛ و(د) جميع وثائق طلب العروض المعيارية المرافقة لأي توريدات جديدة، والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية القرض. يرد وصف البنود المختلفة ضمن فئات الإنفاق المختلفة بشكل عام. لكل عقد يتعين تمويله بواسطة القرض، سيتم بيان طرق التوريد المختلفة أو أساليب اختيار الخبراء الاستشاريين، والتكاليف المقدرة، ومتطلبات الاستعراض المسبق، والإطار الزمني المتفق عليه في خطة التوريدات. سيتم إدخال جميع العقود التي تم توريدها في النظام الإلكتروني الجديد لتتبع عمليات التبادل المعنية بالتوريدات، وهي إلزامية بالنسبة لجميع المشروعات الجديدة. يتم أيضا تحديد إجراءات التوريد ووثائق المناقصات الرئيسية التي سيتم استخدامها بواسطة المتلقي بشكل جيد في دليل عمليات المشروع، والذي يتضمن أقسام محددة ومفصلة فيما يتعلق بالتوريدات.

75. غالبا ما يكون التوريد في إطار المشروع للتعاقد على نُظم تقنية معلومات كبيرة، بما في ذلك تصميمها، وتطويرها، وأجهزتها، فضلا عن اختيار الخبراء الاستشاريين للخدمات الاستشارية، والحصول على السلع والخدمات (غير خدمات الاستشاريين) المتعلقة بإدارة المشروعات، وتنظيم المشاورات المستمرة مع أصحاب المصلحة وأنشطة بناء القدرات. وتشمل خدمات الخبراء الاستشاريين، من بين أمور أخرى، إعداد وإدارة المشروعات ؛ الدراسات الأولية للمساعدة في

تطوير السجل الوطني للسكان مع رقم التعريف المميز وتطوير السجل الاجتماعي بالإضافة إلى دعم إدارة المشروعات (التوريدات والإدارة المالية)، وهلم جرا. السلع والخدمات سوف يتم توريدها هي في الأساس من البرمجيات والأجهزة بما في ذلك نظم الرصد والتقييم، والمعدات اللازمة لإدارة المشروع. وترتبط أساسا الخدمات غير الاستشارية بالتدريب وورش العمل.

ترتيبات التوريد

76. **عقود الأعمال غير مشمولة** في إطار هذا المشروع.

77. **توريد السلع والخدمات غير الاستشارية**. توريد السلع والخدمات غير الاستشارية، والتي تشمل تجهيز وتركيب نظم للمعلومات، وتوريد المعدات، والمواد واللوازم المكتبية لوحدة إدارة المشروع، النقل والإمداد لورش العمل، وأنشطة بناء القدرات، من بين أمور أخرى، سوف تجري باستخدام الطرق التالية:

(أ) **المناقصات التنافسية الدولية (ICB)**. يتم توريد عقود تزويد وتركيب نظم المعلومات، التي تقدر تكاليفها بما يعادل 3000000 دولار أمريكي أو أكثر لكل عقد استناداً إلى طريقة توريد المناقصات التنافسية الدولية، باستخدام وثائق المناقصات المعيارية الخاصة بمجموعة البنك الدولي.

(ب) **المناقصات التنافسية الوطنية (NCB)**. يجوز توريد كل حزمة تقدر تكلفتها بما يقل عن 3000000 دولار أمريكي على أساس المناقصات التنافسية الوطنية والتي يقبلها البنك. سيتم استخدام وثائق المناقصات المقبولة للبنك.

سيتم استخدام المناقصات التنافسية الوطنية كما هو مبين أدناه لجميع السلع، عقود الخدمات غير الاستشارية التي تُقدر تكلفتها بما يقل عن 3000000 دولار أمريكي. لضمان الاتساق واسع النطاق مع المبادئ التوجيهية للتوريدات، سوف تطبق الأحكام التالية عند استخدام المناقصات التنافسية الوطنية في إطار هذا المشروع. وتكفل هذه الإجراءات ما يلي، من بين أمور أخرى:

- تشمل وثائق المناقصة أسلوب تقييم المناقصة صراحة، ومعايير الترسية، ومعايير أهلية المتقدم للمناقصة.
- يتم فتح المظاريف الفنية والإدارية والمالية مباشرة بعد بدء جلسة افتتاح المناقصة وتتم قراءة الأسعار بصوت عال.
- يتم تقييم العطاءات على أساس السعر وأي معايير أخرى يتم التعبير عنها إما بكلمات النجاح / الفشل أو من الناحية النقدية والكشف عنها في وثيقة المناقصة.

- يتم منح العقود إلى مقدم المناقصة المؤهل الذي قدم أقل تكلفة وقدم المناقصة على النحو المطلوب كما هو منصوص عليه في وثيقة المناقصة.
- سيتم استخدام وقائق المناقصة العيارية وتقارير تقييم المناقصات المقبولة للبنك.

(ج) **التسوق**. يجوز توريد السلع والخدمات غاير الاستشارية المقدر تكلفتها بما يعادل أو يقل عن 200000 دولار باستخدام إجراءات التسوق.

(د) **التعاقد المباشر**. في ظل الظروف التي تفي بمتطلبات الفقرة 3.7 من المبادئ التوجيهية للتوريدات، يمكن توريد السلع والخدمات غير الاستشارية وفقاً للفقرة 3.7 من المبادئ التوجيهية للتوريدات باستخدام أسلوب توريد التعاقد المباشر.

78. **اختيار الخبراء الاستشاريين**. تشمل خدمات الاستشاري غالباً اختيار الاستشاريين لتصميم المشروع، وتقديم الدعم الفني لإعداد السجل الوطني للسكان مع رقم التعريف المميز وتطوير السجل الاجتماعي. سيتم استخدام الأساليب والوثائق المعيارية الخاصة بالبنك التالية:

(أ) اختيار كافة خدمات الاستشاريين على أساس جودة وتكلفة الخدمة.

(ب) الاختيار على أساس الجودة. يجوز توريد خدمات المهمات التي تفي بمتطلبات الفقرة 3.2 من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين باستخدام أسلوب الاختيار على أساس الجودة وفقاً لأحكام الفقرتين 3.1 و 3.2 من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين

(ج) **الاختيار الأقل تكلفة**. يجوز توريد خدمات المهمات التي تفي بمتطلبات الفقرة 3.6 من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين باستخدام أسلوب الاختيار الأقل تكلفة وفقاً لأحكام الفقرتين 3.1 و 3.6 من من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين .

(د) **الاختيار استناداً إلى مؤهلات الخبير الاستشاري**. يجوز توريد الخدمات التي تقدر بأقل من ما يعادل 300000 دولار أمريكي للعقد الواحد وفقا لأحكام الفقرتين 3.7 و3.7 من من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين .

(هـ) **اختيار المصدر الواحد**. في ظل الظروف التي تفي بمتطلبات الفقرة 3.8 من من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين الخاصة باختيار مصدر واحد؛ يجوز توريد الخدمات الاستشارية وفقاً لأحكام الفقرات 3.8 حتى 3.11 من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين مع الاتفاق المسبق مع البنك.

(و) **الاستشاريين المستقلين** (IC). يجوز توريد خدمات المهام التي تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 5.1 من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين في إطار العقود الممنوحة للاستشاريين المستقلين وفقا لأحكام الفقرات 5.2 و5.3 من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين. في ظل الظروف المذكورة في الفقرة 5.6 من المبادئ التوجيهية للخبراء الاستشاريين، يجوز منح هذه العقود للاستشاريين المستقلين على أساس المصدر الواحد.

79. يجوز أن تتألف **قوائم التصفية** كلياً من الخبراء الاستشاريين الوطنيين للعقود التي تقل عن ما يعادل 200000 دولار أمريكي لكل عقد، مع الامتثال للملاحظات المذكورة أعلاه.

80. **خطة التوريدات**. تم إعداد خطة التوريدات للمشروع في صيغة مقبولة للبنك، وسيتم تحديثها على الأقل مرة واحدة في السنة عن طريق النظام الجديد للتتبع الإلكتروني للتوريدات (STEP). تم إعداد خطة التوريدات لفترة 18 شهراً الأولى كشرط للمفاوضات بشأن القروض. تشير خطة التوريدات إلى العقود التي تخضع لاستعراض البنك المسبق. تخضع جميع العقود الأخرى لاستعراض اللاحق.

81. نشر النتائج واستخلاص المعلومات. يلزم النشر الإلكتروني (نشرة الأمم المتحدة الخاصة بأعمال التنمية ، و/أو الاتصال بالعملاء) لمنح العقود لكافة التعاقدات المباشرة واختيار الخبراء الاستشاريين للعقود التي تتجاوز قيمتها 200000 دولار أمريكي. ينبغي إعلام جميع الخبراء الاستشاريين المتنافسين على التعيين الذي يتضمن تقديم عروض فنية ومالية منفصلة، وبصرف النظر عن قيمة العقد المقدرة، بنتيجة التقييم الفني (عدد النقاط التي حصلت عليها كل شركة) قبل فتح المظاريف المالية. يستلزم من المقترض تقديم ملخص المعلومات للمزايدين و الخبراء الاستشاريين غير الناجحين في حالة طلب هذه الشركات المستقلة لهذا الملخص.

82. **تواتر الإشراف على التوريدات**. إن الإشراف على التوريدات من قبل البنك الدولي هو جزء لا يتجزأ من الإشراف على المشروعات ورصد التنفيذ. بالإضافة إلى إشراف الاستعراض المسبق بواسطة مكاتب البنك الدولي، من الوصى به إرسال بعثتي إشراف كل سنة لزيارة المشروع والقيام بالاستعراض اللاحق لإجراءات التوريد .

83. **بناء على المخاطر المرتبطة بالتوريدات (الكبيرة)، وكتدابير تخفيف، من الضروري تنفيذ الإجراءات التالية:**

(أ) تعيين خبير استشاري للمساعدة في القيام بالتوريدات، وبناء القدرات داخل وزارة الداخلية، في موعد لا يتجاوز شهرين بعد التوقيع على اتفاقية القرض. الشروط المرجعية كانت جاهزة قبل المفاوضات.

(ب) تدريب جميع الموظفين المعنيين في تنفيذ المشروع في مجال التوريدات بمجرد سريان القرض.

(ج) إعداد وثائق المناقصات الرئيسية للمناقصات التنافسية الوطنية وفقاً للمبادئ التوجيهية للتوريدات والتي وُجِدت مقبولة من قبل البنك للسلع والخدمات غير الاستشارية؛ وتم تقديم هذه الوثائق – مع الأخذ في الاعتبار التعديل اللازم ليكون مقبولاً لدى البنك – إلى البنك لاستعراضها والموافقة عليها قبل المفاوضات.

(د) **اعتماد دليل عمليات المشروع.** يصف هذا الدليل بوضوح إجراءات التوريد ، وتقاسم المسؤولية وتدفق الوثائق بين الأطراف المعنية في تنفيذ المشروع. ويتألف الدليل في الملحق الخاص به، جميع وثائق المناقصة التي سوف تستخدم في إطار المشروع. تم إعداد مسودة الدليل قبل بدء المفاوضات وسيُعتمد قبل سريان المشروع.

(هـ) تم إعداد خطة التوريدات للأشهر الـ 18 الأولى قبل المفاوضات.

84. هذه التدابير ليست شاملة، وسوف تستكمل حسب الاحتياج، أثناء تنفيذ المشروع، على أساس الأداء والنتيجة التي تحققت.

البيئية والاجتماعية (بما في ذلك الإجراءات الوقائية)

85. لن يكون للأنشطة المقترحة في البلاد آثار على بيئة البلد، والغابات والموارد الطبيعية الأخرى، ولن تمول بناء أو إعادة ترميم المرافق. ونتيجة لذلك، فإن الفئة البيئية المقترحة للمشروع هي (ج).

86. من منظور اجتماعي، يرجح أن يكون أثر المشروع إيجابياً. يهدف المشروع إلى تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية في البلاد من خلال إعداد: (أ) السجل الوطني للسكان مع رقم التعريف المميز، و(ب) السجل الاجتماعي. يساعد إنشاء هذه النظم الحكومة على تحقيق الهدف المتمثل في تحسين تقييم الهوية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان والأسر المعيشية لتحسين استهداف وكفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية. ينبغي للتقييم الأكثر وضوحاً والاستهداف الأفضل أن يحد من استفادة النخبة والأسر الأكثر ثراء من فوائد الخدمة الاجتماعية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الفئات الأكثر فقراً واحتياجا، على سبيل المثال، من خلال إعطاء إمكانية وصول الخدمات الاجتماعية إلى سكان المناطق الريفية الغير مستهدفين حالياً أو بشكل كاف بسبب عدم كفاية البيانات المتاحة عنهم.

87. سوف تشمل الأنشطة في إطار المكونين 1 و 2 في المقام الأول تطوير النظم القائمة على حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لا يتضمن المشروع الأعمال المدنية، ولكنه يشمل أنشطة المهارات، والسياسات، والأنشطة القانونية والتنظيمية، وأنشطة بناء القدرات. سيدعم المشروع تطوير مركز البيانات. ومع ذلك، لن تتضمن هذه الأنشطة أعمال بناء. ولا يقدم المشروع مخاطر اجتماعية التي من شأنها أن تقوم بتفعيل سياسة العمليات OP 4.10 – السكان الأصليين أو OP 4.12 - إعادة التوطين القسري.

88. بينما لم يتم تفعيل الإجراءات الوقائية الاجتماعية، سيتم وضع نظام لإنصاف التظلمات معمول به على الصعيدين المحلي والوطني، وسوف يتضمن أحكاما لتناول استعلامات وشكاوى المواطنين حول السجل الاجتماعي في إطار زمني ملزم. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إكمال تحليل اجتماعي في المرحلة المبكرة إلى المتوسطة من تنفيذ المشروع، والمحتمل تركيزها على المجالات التالية:

- منافع المشروع المتوقعة للشرائح المختلفة من السكان، وخاصة الأكثر فقراً وضعفا، والنساء، بما في ذلك سكان المناطق شبه الحضرية والريفية.
- العرض الحالي (المتطلبات المؤسسية، ووقت الانتظار) وعوائق الطلب (الدخل، والوصول المادي، والإلمام بالقراءة والكتابة، والعوائق المتعلقة بالنوع الاجتماعي إذا انطبق ذلك) بالنسبة للمواطنين المغاربة لإمكانية الحصول على التحديد الرسمي للهوية الشخصية والتسجيل في شبكات الأمان الاجتماعي المحددة، برنامج المساعدات الطبية وبرنامج الدعم المباشر، وتيسير.
- إمكانية حصول المواطنين على المعلومات فيما يتعلق بمتطلبات تحديد الهوية الشخصية الرسمية وإجراءات التسجيل للالتحاق ببرامج شبكة الأمان الاجتماعي المحددة: السبل القائمة والطبيعة الشاملة.
- وضع سبل للمواطنين للتقدم بالتظلمات وإنصافها في عمليات التسجيل المدني؛ وفي برامج شبكة الأمان الاجتماعي المحددة: مواقع وقنوات الاستيعاب القائمة، وآليات المعالجة والتسوية.

الرصد والتقييم

89. وحدة إدارة المشروع هي المسؤولة عن التقدم المحرز في الرصد والتقييم نحو تحقيق نتائج المشروع، وضمان جمع وتوفير بيانات الرصد في الوقت المناسب، ووثائق التحقق للبنك الدولي. سوف تنسق وحدة إدارة المشروع تحت قيادة وزارة الداخلية هذا الجهد مع الفرق الفنية التي تشرف على كل مكون، وتضع الجداول الزمنية لعمليات تفتيش المواقع حسب الحاجة، وتوثيق التقارير المرحلية. تعد القدرات الحالية المطلوبة من فريق وحدة إدارة المشروع في إدارة متطلبات الرصد والتقييم للمشروع كافية، وقد تتطور أثناء تنفيذ المشروع.

90. يعد النظام القوي للرصد والتقييم بمثابة العنصر الرئيسي لتنفيذ المشروع، وعلى هذا النحو يجب أن يكون نظاماً قائماً على الحاسوب لإتاحة الرصد المنتظم لتقدم وأداء المكونات، لإرشاد الجهات المركزية صانعة القرار والإجراء نظراً لطبيعة ونطاق المشروع. سوف يشمل مثل هذا النظام الذي ينطوي على آليات الرقابة والمسائلة نظام معلومات متكامل للرصد والتقييم، والذي سيتم ربطه بقواعد البيانات ذات الصلة والتي سوف ترشد مجموعة النتائج والمؤشرات الوسيطة على المدى القصير، ويرشد نظم المعلومات الإدارية لكلا المكونين على المدى الطويل. يمكن لنظام الرصد والتقييم في

البداية أن يصمم ليشمل مجموعة المؤشرات الإلزامية للمشروعات، وأن يتطور ليكون شاملا وأن يقدم بيانات حاسمة الأهمية بانتظام إلى صناع القرارات العامة. سيحتاج المشروع أيضا إلى إجراء مراقبة عشوائية، وتدقيقات وتقييمات الأداء التي ستشتمل على خدمات التقييم المستقل. أثناء التنفيذ، سوف يقدم البنك الدولي التوجيه المنهجي والفني لفريق وحدة إدارة المشروع لإنشاء إطار الرصد والتقييم وتقارير التقدم المحرز.

الملحق 4: خطة دعم التنفيذ

المغرب: مشروع نظم الاستهداف وتحديد الهوية من أجل الحماية الاجتماعية

استراتيجية ونهج دعم التنفيذ

1. توضح خطة دعم التنفيذ (ISP) نهج البنك الدولي لمساعدة المغرب على تحقيق نتائج المشروع المتوقعة استناداً إلى طبيعة المشروع ومخاطره. وباعتباره مشروعا موجها نحو الإصلاح مع وجود مكونا موضوعيا في مجال تكنولوجيا المعلومات مع تصور الاحتياج إلى عقود توريدات كبيرة ذات صلة بنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الخبراء الاستشاريين، فإنه سيتطلب جهودا أكبر لدعم التنفيذ فيما يتعلق بكل من الرقابة على الامتثال والدعم الفني، فضلا عن بناء القدرات. وتحدد خطة دعم المدخلات الإجراءات اللازمة لتيسير تحسين إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتحقيق نتائج أفضل، وزيادة التنمية المؤسسية، مع ضمان الامتثال لاتفاقيات القرض للوفاء بالتزامات البنك الائتمانية لزيادة احتمالية تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع.

2. سوف تركز خطة دعم التنفيذ أساساً على تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر المحددة في أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية (SORT) في المجالات التالية: (أ) الاستراتيجيات والسياسات القطاعية ؛ (ب) التصميم الفني ؛ (ج) انخفاض القدرة المؤسسية على التنفيذ والائتمان؛ (د) أصحاب المصلحة. كما ستركز أيضاً على المساعدة على أساس الحاجة وعلى أساس مجالات محددة، والتي ترمي إلى سد الثغرات في القدرة التنفيذية لوزارة الداخلية. ويرد في الملحق 3 وصف معالجة خطة دعم تنفيذ للمخاطر الائتمانية.

3. **التصميم الفني والقدرة المؤسسية.** يستند تصميم المشروع إلى حد كبير إلى تجربة المساعدة الفنية المعنية بإصلاح الدعم وبرامج التحويلات النقدية وأفضل الممارسات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، نظراً للطبيعة المبتكرة للمشروع، سيتم تقديم الدعم الكافي لدعم تفعيل التحسينات في التصميم وتنفيذ أنشطة المشروع وضمان نجاح العملية في المجالات الفنية الرئيسية من خلال خبرة البنك الداخلية (عبر الحماية الاجتماعية والعمل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والممارسات العالمية، والاجتماعية، والحضرية، الريفية وتلك المتعلقة بالمرونة) والخبرة خارج البنك. علاوة على ذلك، سيتم تقديم الموارد الإضافية والموظفين لوحدة إدارة المشروع لضمان الامتثال للمؤشرات المرتبطة بالصرف والهدف الإنمائي للمشروع وتحقيقها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم اعتماد دليل عمليات المشروع قبل فعالية المشروع، وسيساعد على توضيح القواعد والمبادئ التوجيهية المعنية بتشغيل المشروع والتفاصيل المعنية بتنفيذ جميع مكونات المشروع جنبا إلى جنب مع الأدوار والمسؤوليات على جميع مستويات التنفيذ.

4. **أصحاب المصلحة.** نظراً للمخاطر الكبيرة المرتبطة بتنفيذ العملية، سيتم تقديم الدعم الكافي لتصميم وتنفيذ استراتيجية التواصل القوية لتعميم السجل الوطني للسكان / رقم التعريف المميز، والسجل الاجتماعي والحصول على مساندة أصحاب المصلحة، وبناء توافق في الآراء حول الإصلاحات الجاري إدخالها. سوف يساعد المقترض أيضا في تنظيم سلسلة من

المشاورات والمؤتمرات من أجل: (أ) تقديم أفضل الممارسات الدولية للمغرب وخلق فرصة للمناقشة والنشر (ب) الاجتماع والتشاور مع ممثلي الكيانات الحكومية ومستخدمي قواعد البيانات، والمجتمع المدني، وربما من القطاع الخاص لتوضيح المسائل التي تواجه الحكومة، وطلب مشاركتهم في اقتراح الحلول ودعم بعض المبادرات. هذه المشاورات حاسمة الأهمية في المساعدة على زيادة الثقة في الحكومة بشكل عام، وفي مبادرات المشروع على وجه الخصوص وملكية واسعة لجدول أعمال كل من السجل الوطني للسكان / رقم التعريف المميز والسجل الاجتماعي.

5. **التنسيق بين الشركاء المنفذين الرئيسيين.** نظراً للدور الرئيسي الذي تؤديه بعض الإدارات في وزارة الداخلية، فضلا عن الوزارات القطاعية الأخرى (وزارة الداخلية، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، والمندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية) على المستويين المركزي والمحلي وعلى مستوى المندوبية السامية للتخطيط، يعد الرصدَ الدقيق لضمان التعاون والتنسيق الكاملين بين مختلف هؤلاء الشركاء المنفذين عنصراً أساسياً لنجاح هذه العملية. على هذا النحو، سوف تراقب وحدة إدارة المشروع عن كثب تنفيذ المشروع وتعمل عن كثب مع اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات لتعزيز التنسيق، وكشف ومعالجة الإفتقار المحتمل في الاتصالات والتباين في وجهات النظر حول قضايا تنفيذ المشروع التي يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ التنفيذ أو التعثر، ومنع أي ازدواجية في الجهود المبذولة من خلال ضمان تقسيم واضح للعمل والشروط المرجعية لكل كيان/شريك منفذ.

6. الائتمانية. على الرغم من خبرة وحدة إدارة المشروع في الإجراءات الائتمانية والمبادئ التوجيهية للبنك الدولي لإنشاء والتعمير، إذ أنها تنفذ حالياً عمليات أخرى يمولها البنك، سيتطلب المشروع توريدات مكثفة ودعم إشراف الإدارة المالية خلال السنة الأولى من التنفيذ. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المخاطر الائتمانية المنبثقة من الشركاء المنفذين، والتي سوف تكون في بعض الأحيان، مستفيدة من السلع أو الخدمات التي سيتعين شراؤها من قبل وزارة الداخلية باعتبارها سلطة الموازنة (انظر القسم الخامس)، فضلا عن ترتيبات الصرف الخاصة باستخدام المؤشرات المرتبطة بالصرف. وعلى هذا النحو، سوف يتم تقديم الدعم الكافي (بما في ذلك التدريب المخصص) وإجراء استعراضات منتظمة لترتيبات الإدارة المالية للمشروع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المحاسبة، ورفع التقارير، والضوابط الداخلية. وبالمثل، سوف يتم تقديم الدعم القوي للتوريدات (بما في ذلك التدريب المخصص) على وجه التحديد في وضع المواصفات الفنية وصياغة وثائق المناقصات. كما سيتم إجراء رصد للتقدم المحرز في التوريدات مقابل خطة التوريد المفصلة للمشروع على الأقل بصورة نصف سنوية بالنسبة للإستعراصات اللاحقة للعقود التي تتم بعد استعراض الحد الأدنى للإستعراض المسبق، بينما سيجري الاستعراض المسبق للعقود المحددة في خطة التوريد، كما هو مطلوب. وأخيراً، سيتم تعزيز فريق وحدة إدارة المشروع ودعمه من قبل أخصائي في الإدارة المالية، وأخصائي في الرصد والتقييم، وأخصائي قانوني وأخصائي في التوريد امتثالا لأحكام القسم الثالث (ج) من الجدول 2 من اتفاقية القرض.

خطة دعم التنفيذ (التي سيتم تحديثها حسب الحاجة أثناء التنفيذ)

7. نظراً لخصائص المشروع وتعقيده، يعتبر مستوى الدعم الفني اللازم للتنفيذ كبيراً على صعيد السياسات القطاعية والجانب الفني والقدرة المؤسسية. وسيقوم البنك الدولي ببعثتين إلى ثلاث بعثات لدعم التنفيذ في السنة الواحدة (أو أكثر إذا لزم الأمر) وإجراء استعراضات مكتبية، وتدريب، وزيارات ميدانية لمتابعة تنفيذ المشروع. وسوف تغطي هذه البعثات الجوانب القطاعية (الفنية)، والائتمانية، والاجتماعية، وجوانب الاتصالات، فضلاً عن استعراض شامل ومتكرر لخطة تنفيذ المشروع والتقدم المحرز مقابلها. ومن خلال هذه الاستعراضات الدورية، سوف يراقب البنك الدولي عن كثب التغيرات التي تحدث، ويسلط الضوء على الأنشطة الهامة التي قد تؤدي إلى تأخير في التسليم. وبالمثل، سيقوم البنك، طوال فترة التنفيذ، برصد المخاطر وتحديث تقييم المخاطر حسب الحاجة، كما هو موضح في مصفوفة أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية. كما سيشمل دعم التنفيذ أيضاً إجراء استعراض مفصل لمنتصف المدة بعد عامين تقريبا من فعالية المشروع. وسيقوم استعراض منتصف المدة، من بين أمور أخرى، بإعادة تقييم مدى ملاءمة ونجاعة وفعالية تصميم المشروع ونهج التنفيذ وتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق جميع مؤشرات النتائج والمؤشرات المرتبطة بالصرف وتحديد المجالات التي يلزم إجراء تعديلات فيها.

8. سوف يكون مقر أعضاء فريق البنك الدولي الرئيسيون المشاركون في دعم التنفيذ في واشنطن العاصمة، وفي المكتب القطري للرباط لضمان دعم التنفيذ في الوقت المناسب وبكفاءة وفعالية. ومن المتوقع أن يقوم الفريق الأساسي بإجراء ما يصل إلى ثلاث بعثات رسمية لدعم التنفيذ خلال السنة الأولى من التنفيذ، بما في ذلك الزيارات الميدانية. وبعد السنة الأولى، يتوقع خفض عدد بعثات دعم التنفيذ إلى بعثتين سنويا بالنسبة لبقية المشروع. وسيتطلب المشروع الدعم خلال السنوات الخمس من تنفيذه، وفيما يلي موجز لمزيج مهارات الموظفين المطلوبة لدعم التنفيذ. وبصرف النظر عن المهارات المحددة، سيتم توريد مجالات فنية محددة من الخبرة على أساس قصير الأجل.

الجدول 1: دعم التنفيذ

الوقت	التركيز	المهارات المطلوبة	تقدير الموارد
0–12 شهرا	الاستثمار المبكر الكبير في الوقت والجهود المبذولة في تجهيز السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي رصد التقدم المحرز في التنفيذ والتقدم المحرز في المؤشرات المرتبطة	رئيس فريق العمل وفريق أساسي متعدد القطاعات (بما في ذلك خبراء في السجلات، والبرامج الاجتماعية، ونظم تقديم الخدمات، والخبرات في العمليات مع التركيز على المؤشرات المرتبطة بالصرف)؛ ألا وهي: ·خبير اقتصادي أول (TTL)	150000 دولار أمريكي

الوقت	التركيز	المهارات المطلوبة	تقدير الموارد
	بالصرف والنتائج ومخاطر المشروع (أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية)	·كبير أخصائي الحماية الاجتماعية ·أخصائي أول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ·خبير اقتصادي أول في مجال الحماية الاجتماعية ·خبير اقتصادي أول ·محلل عمليات ·رئيس البرنامج ·أخصائي أول في التنمية الاجتماعية ·موظف مدفوعات ·محلل مدفوعات ·مساعد برامج	
	الدعم الائتماني والتدريب	·أخصائي إدارة مالية ·أخصائي توريدات ·خبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع خبرة في توريد تكنولوجيا المعلومات	
12-60 أشهر	الجودة الشاملة لتنفيذ	رئيس فريق العمل وفريق أساسي متعدد القطاعات (بما في ذلك خبراء في السجلات، والبرامج الاجتماعية، ونظم تقديم الخدمات، والخبرات في العمليات مع التركيز على المؤشرات المرتبطة بالصرف)؛ ألا وهي: ·خبير اقتصادي أول (TTL) ·كبير أخصائي الحماية الاجتماعية ·أخصائي أول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ·خبير اقتصادي أول في مجال الحماية الاجتماعية ·خبير اقتصادي أول	150000 دولار أمريكي/سنة
	رصد التقدم المحرز في التنفيذ والتقدم المحرز في المؤشرات المرتبطة بالصرف والنتائج ومخاطر المشروع (أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية)		

الوقت	التركيز	المهارات المطلوبة	تقدير الموارد
		·محلل عمليات ·رئيس البرنامج ·أخصائي أول في التنمية الاجتماعية ·موظف مدفوعات ·محلل مدفوعات ·مساعد برامج	
	الدعم الائتماني والتدريب	·أخصائي إدارة مالية ·أخصائي توريدات ·خبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع خبرة في توريد تكنولوجيا المعلومات ·موظف مدفوعات ·محلل مدفوعات	

الجدول 2: مزيج المهارات المطلوبة

المهارات المطلوبة	عدد أسابيع عمل الموظفين / السنة	عدد الرحلات
خبير اقتصادي أول (رئيس فريق العمل)	15 أسبوع عمل	3 على الأقل خلال السنة الأولى ورحلتان سنوياً بعد ذلك
كبير أخصائي الحماية الاجتماعية (التوجيه الاستراتيجي)	4 أسابيع عمل	رحلتان على الأقل في السنة الأولى
رئيس البرنامج (لتوجيه الاستراتيجي)	1 أسبوع عمل	رحلة ميدانية
خبير اقتصادي أول في الحماية الاجتماعية (دعم التنفيذ الشامل/الخبرة الفنية في البرامج الاجتماعية، والاستهداف ونظم تقديم الخدمات، إلخ)	15 أسبوع عمل	رحلتان على الأقل في السنة الأولى
خبير اقتصادي أول (دعم التنفيذ الشامل/الخبرة الفنية في السجل الاجتماعي، والبرامج الاجتماعية	8 أسابيع عمل	رحلتان على الأقل في السنة الأولى

المهارات المطلوبة	عدد أسابيع عمل الموظفين / السنة	عدد الرحلات
والاستهداف، إلخ)		
خبير أول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أول (دعم التنفيذ الشامل/الخبرة في سجل السكان، تحديد الهوية العام، إلخ).	4 أسابيع عمل	رحلتان على الأقل في السنة الأولى
خبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (دعم التنفيذ الشامل/الخبرة في النظم، وتوريد تكنولوجيا المعلومات، إلخ.)	4 أسابيع عمل	رحلتان على الأقل في السنة الأولى
حبير/خبير استشاري في المؤشرات المرتبطة بالصرف (دعم التنفيذ الشامل/الخبرة في المؤشرات المرتبطة بالصرف).	6 أسابيع عمل	رحلتان على الأقل في السنة الأولى
محلل عمليات (دعم التنفيذ الشامل، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ والنتائج، زالمخاطر، والمؤشرات المرتبطة بالصرف، إلخ)	6 أسابيع عمل	رحلتان على الأقل في السنة الأولى
أخصائي أول في التنمية الاجتماعية	1 أسبوع عمل	كما هو مطلوب
أخصائي إدارة مالية	6 أسابيع عمل	رحلة ميدانية
أخصائي توريدات	6 أسابيع عمل	رحلة ميدانية
خبير استشاري (الدعم التنفيذ السامل داخل البلاد)	8 أسابيع عمل	رحلة ميدانية
مساعد برامج	6 أسابيع عمل	رحلة ميدانية

الـمـلـحق 5: الـمـراجع

المغرب: مشروع نظم الاستهداف وتحديد الهوية من أجل الحماية الاجتماعية

Angel-Urdinola, D; F. El-Kadiri, and M. Pillares-Millares (2015). Morocco: World Bank Operational Study No. 23817. World Bank, Washington, DC.

Douidich, M., R. Van der Weide, P. Verne, and Abdeljaouad Ezzrari. 2013. "Estimating Quarterly Poverty Rates Using Labor Force Surveys." Working Paper, World Bank, Washington, DC.

ILO (International Labor Organization), AECID *(La **Agencia Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo),*** and Ministry of Employment and Social Affairs. 2014. *Etude de diagnostic sur la situation de l'emploi préalable à la formulation de la stratégie nationale de l'emploi*. Report, Rabat.

———. 2015. *Stratégie Nationale pour l'Emploi au Maroc*. Report, Rabat.

Silva, J., V. Levin, and M. Morgandi. 2012. *The Way Forward for Social Safety Nets in the Middle East and North Africa.* MENA Development Report, Washington, DC: World Bank.

Tesliuc, Emil; Pop, L.; Grosh, M.; Yemtsov, R. 2014. Income support for the poorest : a review of experience in Eastern Europe and Central Asia. *Directions in Development*; Washington, DC: World Bank Group.

Verme, P., A. Gadiry-Barry, J. Guennouni, and M. Taamouti. 2014. "Labor Mobility, Economic Shocks and Jobless Growth, Evidence from Panel Data in Morocco." Working Paper, World Bank, Washington, DC.

Verme, P., and K. El-Massnaoui. 2014. "An Evaluation of the 2014 Subsidies Reforms in Morocco and a Simulation of Further Reforms." Draft Working Paper, World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2002. *Kingdom of Morocco: Social Protection Note*. Washington, DC: World Bank.

———. 2012. *Ciblage et protection sociale au Maroc: Note d'orientation stratégique*. Rabat.

———. 2011. "Morocco National Initiative for Human Development 2." Concept Note, Rabat.

———. 2013. "Morocco Second Skills and Employment DPL." Program Document, Rabat.

———. 2014a. *Mind the Gap, Empowering Women for a More Open, Inclusive and Prosperous Society.* Washington, DC: World Bank.

———. 2014b. *Morocco Country Partnership Strategy (CPS) for the Period (2014–2017).* April 1, 2014. Report No. 86518-MA.

_____.2016. *Performance and Learning Review of the Country Partnership Strategy for the Kingdom of Morocco or the Period FY14-FY17*. Report No. 67694-MA.

———. 2014a. "Technical Assistance-Reforming Subsidies and Social Assistance in Morocco." Concept Note, Rabat.

_____. 2014b. "Identification for development: Identification System Analysis. Country Assessment for Morocco". World Bank. Washington DC.

World Bank and Ministry of Interior. 2015. *Système De Sélection Du Ramed: Etat Des Lieux Et Perspectives*. Report organized for the international symposium of medical coverage in Morocco. Rabat.

World Bank and ONDH. 2015. "Assessing Targeting Performance of the RAMED and Tayssir Programs." Policy Note, Rabat.